الأمم المتحدة والأمن الجماعي بعد انتهاء الحرب الباردة

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية

إعداد
أمجد سلمي عبد الله السنيد

المشرف

الدكتور محمد خير مصطفى

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في
العلوم السياسية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

أيلول - ٢٠٠٢

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نوقشت هذه الرسالة واجيزت بتاريخ .....

أعضاء لجنة المناقشة		**التوقيع**
الدكتور: محمد خير مصطفى	**(مشرفاً ورئيساً)**	
أستاذ مساعد		.....
الدكتور: عبد الله نقرش	**(عضواً)**	
أستاذ مشارك		.....
الدكتور: ذياب مخادمة	**(عضواً)**	
أستاذ مساعد		.....
الدكتور: غالب الخالدي	**(عضواً)**	
أستاذ مساعد		.....

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهـــــداء

إلى أمي الحبيبة وأبـــي الفاضل

اللذين كانا خير عون لي في هذه الدنيا

وإلى إخوتي "ماجد، ماجدة، خالد، سوسن،

أمل، وسهام الغالين"

مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر

أتقدم في البداية بالشكر العام الجزيل لجميع الأساتذة الأفاضل في قسم العلوم السياسية في الجامعة الأردنية على دورهم المتواصل في إتاحة وتوفير الأجواء العلمية المناسبة للطلبة لتمكينهم من التعامل مع مادة العلوم السياسية بفاعلية سواء كان ذلك في الدراسة أم البحث العلمي.

وأخص بالذكر أستاذي الفاضل الدكتور محمد خير مصطفى، على جهده الوافر الذي أثمر عن وصولي إلى هذه النتيجة التي تمثلت بهذه الرسالة؛ حيث كان لدوره كل الأثر في تسهيل مهمتي الدراسية، لِما يتمتع به من روح أكاديمية متواضعة، وسعة صدر وتفهم للمشاكل والمصاعب التي تواجه الباحث في كل المراحل التي مر بها البحث.

مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
فهرس المحتويات	هـ
الملخص بالعربية	ح
مقدمة الدراسة	١
أهمية الدراسة ومشكلاتها	١
الأسئلة الأساسية للدراسة	٢
فرضية البحث	٢
الدراسات السابقة	٢
منهجية البحث	٣
نظرية البحث.....	٤
الفصل التمهيدي: التنظيم الدولي.....	
المبحث الأول : الجذور التاريخية لنظام الأمن الجماعي.....	٦
أولاَ: مفهوم التنظيم الدولي.....	٧
ثانيا : أهداف التنظيم الدولي.....	٨
المبحث الثاني : التطور التاريخي للتنظيم الدولي.....	٩
أولا : التنظيم الدولي ما بين عامي ١٨١٤ – ١٩١٤	٩
١- الحلف الأوروبي.....	٩
٢- نظام لاهاي ١٨٩٩.....	٩
٣-الاتحادات الدولية العامة	١٠

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-الاتحادات الدولية الخاصة	
الفصل الأول : الأمن الجماعي.....	**١٢**
المبحث الأول تعريف الأمن الجماعي وخصائصه.....	**١٣**
أولا : مفهوم الأمن الجماعي وتعريفه	١٣
ثانيا مقتضيات الأمن الجماعي	١٤
ثالثا خصائص الأمن الجماعي	١٦
رابعاً: أوجه الشبه والاختلاف بين مفهومي توازن القوى والأمن الجماعي.....	١٦
المبحث الثاني عصبة الأمم ومفهوم الأمن الجماعي.....	**١٨**
أولا : نظام الأمن الجماعي في عهد عصبة الأمم.....	١٨
ثانيا : فشل عصبة الأمم في تدعيم الأمن الجماعي	١٨
المبحث الثالث :نظام الأمن الجماعي في ظل منظمة الأمم المتحدة	**٢٠**
أولا : أهداف هيئة الأمم المتحدة	٢٠
ثانيا : مبادئ الأمم المتحدة	٢١
ثالثا : أسس الأمن الجماعي في ميثاق الأمم المتحدة	٢٢
المبحث الرابع: التدابير الجماعية لحفظ السلم والأمن الدوليين	**٢٣**
أولا : دور مجلس الأمن في حفظ الأمن والسلم الدوليين	٢٣
ثانيا : دور الجمعية العامة في حفظ السلم والأمن الدوليين	٢٤
المبحث الخامس : قوات حفظ السلام ودورها في حفظ السلم والأمن الدوليين	**٢٥**
أولا : الطبيعة القانونية والسياسية لعمليات حفظ السلام	٢٦
ثانيا : خصائص عمليات حفظ السلام الجديدة	٢٦
ثالثا : تقييم عمليات حفظ السلام	٢٩
المبحث السادس: نظرية النظم والنظام الدولي الجديد.....	**٣٠**
أولا : تعريف النظام السياسي الدولي	٣٠
ثانيا : نقاط الالتقاء بين دارسي النظم على المستوى الدولي	٣١
ثالثا : نقد نظرية النظم	٣٢
رابعاً : النظام الدولي الجديد.....	٣٥
خامساً : المتغيرات التي طرأت على الساحة الدولية	٣٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادساً: بنية النظام الدولي الجديد	٣٧
سابعاً: دعائم النظام الدولي الجديد	٣٩
ثامناً: النظام العالمي الجديد : هل هو نظام جديد أم نظام جديد للعلاقات بين الشرق والغرب	٤٠
الفصل الثاني: حالات دراسة تطبيقية للأمن الجماعي	
المبحث الأول: الأمم المتحدة والنظام العالمي الجديد.....	**٤٣**
أولاً: أثر الانعكاسات الدولية على الأمم المتحدة	٤٣
ثانياً: مظاهر ضعف المنظمة الدولية في إدارتها للأزمات الدولية	٤٥
ثالثاً : أنماط تعامل الأمم المتحدة مع الأزمات الدولية في مرحلة ما بعد أزمة الخليج.....	٤٦
المبحث الثاني :تجربة التدخل الدولي في الصومال	٤٧
أولا : إفريقيا وتحولات ما بعد الحرب الباردة	٤٧
ثانيا :تطورات الصراع الداخلي في الصومال	٤٩
ثالثا : البعد الإقليمي وأزمة الصومال	٥٠
رابعاً: إبعاد التدخل الدولي في الصومال	٥٠
المبحث الثالث: تجربة التدخل الدولي في رواندا	**٥٦**
أولاً : الأبعاد الداخلية للصراع في رواندا	٥٦
ثانيا : أبعاد التدخل الدولي في رواندا	٥٨
المبحث الرابع: الأمم المتحدة في البلقان.....	**٦٠**
أولا : البيئة الداخلية لمنطقة البلقان	٦٠
ثانيا : الأمم المتحدة في يوغسلافيا السابقة.....	٦١
ثالثا : الأمم المتحدة والصراع في البوسنة	٦٢
رابعا : الأمم المتحدة والدبلوماسية الوقائية في البلقان	٦٤
خامسا : الخيار العسكري الدولي في البوسنة	٦٥
سادسا : مؤتمر جنيف بين الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية.....	٦٦
سابعا : الأمم المتحدة وحلف الأطلسي	٦٦
ثامنا : الأمم المتحدة وإدارة العجز في البوسنة	٦٨
تاسعا : حدود دور الأمم المتحدة في البلقان.....	٧٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الخامس :أزمة الخليج الثانية.....	**٧١**
أولا : جذور الأزمة بين العراق والكويت	٧١
ثانيا : التحرك الخليجي في مواجهة الأزمة بشكل عام	٧٢
ثالثا : الموقف السعودي	٧٤
رابعا : الموقف الكويتي	٧٦
خامسا : تعامل النظام العالمي مع أزمة الخليج من خلال اتجاهين (أ) الاتجاه الغربي (ب) الاتجاه الشرقي.....	٧٦
سادسا : الأمم المتحدة وإدارة أزمة الخليج	٧٨
المبحث السادس: أفغانستان	**٨٥**
أولا : العوامل الداخلية للصراع.....	٨٦
ثانيا : العوامل الإقليمية ودورها في الصراع الافغاني	٨٧
ثالثا : العوامل الدولية في الصراع	٩٠
المبحث السابع: دراسة مقارنة بين الحالات التطبيقية	**٩٥**
أولاً: معايير المقارنة.....	٩٥
ثانيا : النواحي الإيجابية في ضوء المعايير السابقة :.....	**٩٨**
أ- الدبلوماسية الوقائية	٩٨
ب- إدانة الانقلابات العسكرية.....	٩٩
ثالثاً: جدول مقارنة بين حالات الدراسة.....	**١٠٠**
الفصل الثالث: إصلاحات الأمم المتحدة.....	
المبحث الأول : مشروع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان لإصلاح الأمم المتحدة	**١٠٣**
أولا : ضرورات الإصلاح وأسبابه	١٠٣
ثانيا : معالم المشروع والإجراءات الأساسية للإصلاح	١٠٤
ثالثا : معالم الضغط الأمريكي	١٠٧
رابعا : ردود الفعل الدولية على مشروع عنان	١٠٨
المبحث الثاني : الدور السياسي للأمين العام للأمم المتحدة.....	**١٠٩**
أولا : الاختصاصات السياسية للأمين العام كما ورد في الميثاق	١١٠
ثانيا : تطوير الدور السياسي للأمين العام	١١١

جميع الحقوق محفوظة
كرسي اليونسكو للدراسات الأمنية
يمنع إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا : عدم إيلاء المنصب الأهمية الواجبة	١١٢
رابعا : إجراءات التعيين لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة.....	١١٤
خامسا : المصداقية والاستقلال حجر الأساس في عمل المنظمة الدولية	١١٦
المبحث الثالث: التوقعات الممكنة حول مستقبل الأمم المتحدة.....	**١١٧**
أولا : إعادة هيكلة مجلس الأمن الدولي.....	١١٨
ثانيا رفع درجة التنسيق الوظيفي بين أجهزة المنظمة الدولية.....	١٢١
الخاتمة.....	**١٢٥**
المراجع	**١٢٨**
الملخص باللغة الإنجليزية.....	**١٣٥**

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص

الأمم المتحدة والأمن الجماعي بعد انتهاء الحرب الباردة

إعداد

أمجد سلمي عبد الله السنيد

المشرف

الدكتور محمد خير مصطفى

جميع الحقوق محفوظة
مركز ايداع الرسائل الجامعية

تناولت هذه الدراسة في الفصل الأول فكرة التنظيم الدولي التي تقوم في الأساس على وجود دول مستقلة عديدة تكون في علاقات سلمية أكثر أمانا في ظل وجود منظمة دولية تعمل على حل وفض المنازعات بين أعضاء المجتمع الدولي بالطرق السلمية.

كما تطرقت إلى مفهوم الأمن الجماعي ومقتضياته، وإلى عصبة الأمم والأسباب التي حالت دون بقائها، وبحثت بدايات نشوء منظمة الأمم المتحدة وآليات عملها، ودورها في حفظ السلام والأمن الدوليين، وتناولت أهم الأسباب التي أدت إلى عدم قيام المنظمة الدولية بدورها على الوجه الأكمل في ظل النظام ثنائي القطبية، وقد استخدم الباحث نظرية النظم كإطار تمهيدي، لدراسة معالم النظام العالمي الجديد وآلياته، بالرغم من الجدل الذي أُثير حول مفهوم النظام العالمي الجديد .

وقد تركز البحث في الحالات التطبيقية العملية لعدد من النزاعات التي كان للأمم المتحدة دورٌ في حلها، وقد تم إيضاح العديد من نقاط التشابه والاختلاف بين النزاعات، والآلية التي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اتبعت في حلها، وتم ذلك بعمل مقارنة بين الحالات من خلال استخدام عدد من المعايير، منها أسباب النزاعات، وآلية التعامل معها، والنتائج التي انتهت إليها.

وأظهرت الدراسة مدى التغيرات التي حدثت على بنية النظام الدولي السابق ومؤسساته وخصوصا على هيئة الأمم المتحدة التي تراجع دورها بشكل واضح، وانغمست وراء مصالح وسياسات الدول الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية: وقد تبين أن أهم مظاهر ضعف المنظمة الدولية يكمن في الميثاق ونظام التصويت، الذي يفتقد لأسس المساواة بين الأعضاء وبعدها انتقل البحث للحديث عن الأمم المتحدة في ظل التطورات الراهنة، وطروحات إصلاح الأمم المتحدة، ومنها مشروع الأمين العام الحالي للمنظمة الدولية كوفي عنان، إضافة إلى ما طرح من ضرورة إصلاح دور الأمين العام وتوسيع سلطاته السياسية.

جميع الحقوق محفوظة

وخلصت الدراسة إلى ضرورة تفعيل دور الجمعية العامة للأمم المتحدة، على أساس أنها الملتقى الذي ينضم تحت لوائه جميع دول العالم، وكذلك أهمية العمل على إعادة توزيع القضايا على أجهزة المنظمة، مع إخضاع القضايا المصيرية والحاسمة لقرارات الجمعية العامة، بناء على توصية من مجلس الأمن الدولي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة:-

يعتبر نشوء المنظمات الدولية بكافة صورها وأشكالها سواء أكانت عالمية أم إقليمية أم اقتصادية أم سياسية أم أمنية، وازدياد عددها زيادة مضطردة، يعد إحدى العلامات المميزة للقرن الحالي: وميزة إيجابية نحو التنظيم القانوني لضبط العلاقات فيما بين أعضائه. وعلى الرغم من أن ظاهرة التنظيم قد بدأت في الظهور منذ بداية القرن التاسع عشر، فإن القوة التي تلت الحرب العالمية الثانية، أسفرت عن إنشاء العديد من المنظمات الدولية في مختلف أنحاء العالم. لقد دفع إنشاء العدد الكبير من المنظمات الاعتقاد الكبير الذي سيطر على شعوب وقادة العديد من الدول، كما أن قضايا العالم المعاصر لم تعد تحتمل الإجراءات الفردية أو السياسات الانعزالية، بل تتطلب تضافر كافة الجهود الدولية من أجل إيجاد عالم يسوده السلام والرفاهية.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

أهمية الدراسة ومشكلاتها :

تعتبر منظمة الأمم المتحدة، من أعظم الابتكارات التي شهدتها العلاقات الدولية، كمنظمة أمن جماعي لحفظ السلم والأمن الدوليين، وتقوية أواصر التعاون والتفاهم بين الدول. لقد انبثقت هيئة الأمم المتحدة وتنامت في ظل نظام ثنائي القطبية، الذي كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي(روسيا حاليا) يشكلان الفاعلين الأساسيين في هذا النظام، وقد تمكنت هيئة الأمم المتحدة، من أن تلعب دورا إيجابيا خلال فترة الحرب الباردة بين القطبين في ذاك النظام، حيث تفوقت وتميزت بقدرتها تقريبا على حصر النزاعات في أطر ضيقة، خوفا من وقوع تصادم فعلي بين القوتين؛ ومن هنا يمكن القول إن نظام الأمن الجماعي، هو أكبر محاولة تم التوصل إليها، لسد النقص اللامركزي عن طريق الفرض الجبري للقانون الدولي بواسطة أعضاء المجتمع الدولي، وإن نظام الأمن الجماعي، هو مبدأ قانوني عالمي الأصل في فكرته وعضويته مفتوحة للجميع، فمفهوم السلام الدولي في ظل نظام الأمن الجماعي، هو من القيم الدولية التي لا تقبل التجزئة أو المساومة، وأن أي هجوم على أي دولة مهما كانت صغيرة أم كبيرة قوية أم ضعيفة، لا بد أن يقابل بالقوة الجماعية المتكاملة للمجتمع الدولي، إلا أن انتهاء الحرب الباردة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جعل الحديث يدور حول نظام عالمي جديد. وإزاء هذا الواقع المفاجئ، بدأ الحديث أيضا عن دور الأمم المتحدة في ضوء هذا النظام، وخصوصا أن الأزمات الدولية المزمنة، وويلات الحروب المتكررة، أظهرت الحاجة إلى التفكير بتطوير الأمم المتحدة، بعد أن أصبحت الولايات المتحدة تقريبا العامل الفاعل في النظام الدولي؛ ومن هنا بدأت معادلة التوازن الدولي تهتز، وبرزت السيطرة الأمريكية على الأمم المتحدة، الأمر الذي أدى ألى أن تفقد المنظمة الدولية مصداقيتها لدى العديد من الدول، فأصبحت هنالك سرعة في إصدار القرارات وتنفيذها.

الأسئلة الأساسية للدراسة :

١. مدى نجاح الأمن الجماعي في إيجاد الأمن والسلم الدولي معا .

٢. مدى إمكانية وجود فرق من حيث النجاح والفشل لتطبيق نظام الأمن الجماعي في ظل الثنائية القطبية وما بعدها .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

٣. مدى مساهمة الأمم المتحدة في نجاح الأمن الجماعي .

٤. ما أبرز التصورات لإصلاح المنظمة الدولية بما يتناسب مع متطلبات المرحلة الراهنة.

فرضية البحث :

تغير دور الأمم المتحدة في حفظ الأمن والسلم الدوليين في ظل النظام العالمي الجديد.

الدراسات السابقة :

١. نظام الأمن الجماعي في التنظيم الدولي الحديث[1]: عالجت هذه الدراسة الصعوبات التي واجهت الأمم المتحدة لتطبيق الأمن الجماعي، وأسباب إخفاق مجلس الأمن في إصدار

[1] عبد الله آل عيون، **التنظيم الدولي الحديث**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القرارات، واقتصرت هذه الدراسة على مرحلة الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي بقيادة الولايات المتحدة، والشرقي آنذاك بقيادة الاتحاد السوفياتي، أي قبل التحولات التي طرأت على بنية النظام الدولي منذ عام ١٩٩١.

ومما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها، أنها ستفرد فصلا كاملا لدراسة حالات عملية تعاملت معها الأمم المتحدة منذ انتهاء الحرب الباردة، مثل أزمة الخليج – كوسفو– رواندا –الصومال وغيرها مما سيشكل الجوهر الأساسي لهذه الدراسة .

٢. دور هيئة الأمم المتحدة بعد انتهاء القطبية الثنائية[١]: تناولت هذه الدراسة دور الأمم المتحدة عقب انهيار الأتحاد السوفييتي، وتعاملت مع حالة عملية واحدة، وهي أزمة الخليج الثانية، دون التطرق إلى نزاعات دولية أخرى أعقبت أزمة الخليج. كما لم تتطرق هذه الدراسة، الى الإصلاحات التي تطالب بإعادة هيكلة أجهزة الأمم المتحدة بما يتلاءم مع متطلبات المرحلة الراهنة.

مركز ايداع الرسائل الجامعية
جامعة الاردنية

منهجية البحث :

ونظراً لأن منهجاً واحداً لا يكفي لربط كل المستويات، والإلمام بكل الظواهر والتفاعلات والأحداث، وذلك لكثرة وزخم المعلومات والأنشطة والفاعلين، فإن الباحث سيتبع المناهج التالية :

١. منهج تحليل النظم : وهو منهج سلوكي تجريبي، يقوم على التحليل الدقيق والتركيز على التفاعلات المترابطة، من خلال دراسة المدخلات والمخرجات والتفاعل بينها، ويمتاز هذا المنهج بالقدرة على ربط المناهج المتشبعة، واستيعاب مجموعة ضخمة من الحقائق والمعلومات، ويجمع بين مفاهيم عديدة، مثل القوة والتوازن والقيم واتخاذ القرار والبيئة .

---

[١] محمد الديخ، **دور هيئة الأمم المتحدة بعد انتهاء القطبية الثنائية**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. المنهج التحليلي التاريخي : وهذا المنهج يفسر العلاقات السببية المحتملة بين الأحداث، ويقترح الفرضيات التنفيذية المتعلقة بأسباب تطور بعض نماذج التفاعلات والتفاعلات المتبادلة، وتفسير الفرضيات، ويتضمن الفهم الصحيح للأحداث الدولية، والتعرف على غرض وأهداف الدراسة، والظروف الداخلية والخارجية . أما التاريخي فهو يركز على تطور التاريخ على أساس أن التاريخ ضروري لاستيعاب الحاضر، ويدرس المنهج الوقائع والأحداث التي تمر بها الدولة أو المنظمة .

نظرية البحث :

استخدم البحث نظرية النظم كمدخل لدراسة التغيرات التي طرأت على الساحة الدولية، التي أدت إلى بروز نظام دولي جديد، وكان استخدام النظرية في هذه الدراسة نابعاً من كون هذه النظرية الأقرب لفهم عمل النظم السياسية، من خلال تعزيز كفاءة النظام السياسي في تحقيق التوازن بين المتغيرات والتفاعلات، والقدرة على التكيف وفق هذه المتغيرات.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل التمهيدي

مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

التنظيم الدولي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل التمهيدي

التنظيم الدولي

المبحث الأول: الجذور التاريخية لنظام الأمن الجماعي :

إن العلاقات بين الدول بدأت منذ فترة طويلة في التاريخ البشري، ولكنها كانت ضيقة ومحدودة لا تتعدى الشعوب المتجاورة، وغالبا ما كانت تدور حول الحروب، وما يتبعها من تحالف مسبق وصلح لاحق(١)

وفي العصر الإغريقي، لم تكن العلاقات الدولية متطورة وكانت في الغالب علاقات عدائية وحروباً لا تخضع لأية قواعد؛ فالقواعد القانونية لم يكن لها وجود (٢)

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع رسائل الجامعية

أما الرومان، فإنهم يختلفون كثيرا في نظرتهم إلى الشعوب عن اليونان، فكانت العلاقات بين الدول الأخرى والإمبراطورية الرومانية هي علاقات قائمة على خضوع هذه الدول لقانون الإمبراطورية(٣). ويمكن القول إن معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨ هي بداية التنظيم الدولي بشكل رسمي ومنظم، حيث أقرت هذه المعاهدة استقلال دول أوروبا بعد القضاء على السلطة الدينية، وتحقيق المساواة(٤)، وقد قبلت الدول بهذا المبدأ، إلا أنه عندما جاء لويس الرابع عشر إلى الحكم، بدأ بتوسيع مملكته على حساب جيرانه، دون الاكتراث بمبدأ توازن القوى بين الدول، وكذلك قيام الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ بمبادئها الشهيرة " حرية الفكر- الإخاء – والمساواة،

---

(١) محمد حافظ غانم، **المجتمعات الدولية الإقليمية**، القاهرة، معهد الدراسات العربية، ١٩٥٨، ص ٨.

(٢) علي ماهر علي، **القانون الدولي العام**، القاهرة، مطبعة الاعتماد، ١٩٥٤، ص٥٤.

(٣) علي صادق أبوهيف، **القانون الدولي العام**، نشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الثانية عشرة، ١٩٧٥، ص ٣٩.

(٤) محمد حسن الابياري، **المنظمات الدولية الحديثة**،القاهرة، الهيئة المصرية، ١٩٧٨، ص ٢٢٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذا مكّن نابليون بحروبه المعروفة أن يغير أسلوب مبدأ توازن القوى الذي اقتنعت به الدول سابقا، وغيّر معالم الخريطة الأوروبية تماما[١].

مفهوم التنظيم الدولي :

إن مفهوم التنظيم الدولي مصطلح ينتابه الغموض، وعليه فقد انقسم الفقهاء حول تعريف التنظيم الدولي إلى فريقين :

الفريق الأول يرى أنه لا ضرورة لوضع تعريف للتنظيم الدولي؛ لأن التعريف تحديد، وبالتالي فهم لا يريدون الو صول إلى وضع تعريف جامد .

أما الفريق الثاني فيرى ضرورة وضع تعريف للتنظيم الدولي، ولكن فقهاء هذا الفريق انقسموا فيما ذهبوا إليه من تعريفات [٢]

جميع الحقوق محفوظة

هفمان عرّف التنظيم الدولي بأنه كل أشكال التعاون بين الدول التي تهدف إلى أن "تسطير" في القانون الدولي – عن طريق ذلك التجمع – نظام معين تخلقه الإرادة ينفذ في محيط تكون فيه الدول هي الأشخاص القانونية كاملة الأهلية [٣]

أما ريتر فيرى أن تعبير التنظيم الدولي يستدعي تجمع عنصرين، فمن حيث هو تنظيم لا بد أن تكون له إرادة قانونية متميزة عن إرادة أعضائه، ومن حيث هو دولي يتكون عادة – وليس على سبيل الحصر – من الدول [٤]

ومن الانتقادات الموجهة إلى تعريف هفمان أنه ينظر إلى التنظيم الدولي نظرة عامة تتضمن كافة أشكال التنظيم دون حصر، أما الانتقاد الموجه إلى ريتر فيكمن في أنه يشترط لتوافر التنظيم الدولي هيئة ذات إرادة مستقلة عن إرادة أطراف التنظيم الدولي [٥]

---

(١) مصطفى أحمد فؤاد، **النظرية العامة لقانون التنظيم الدولي وقواعد المنظمات الدولية**، الإسكندرية، منشأة المعارف ،١٩٨٦، ص٢٣.

(٢) محمد طلعت الغنيمي، **الغنيمي في التنظيم الدولي**، الإسكندرية منشأة المعارف، ١٩٧٤، ص٣٣.

(٣) مرجع سبق ذكره، ص٣٣-٣٤.

(٤) مرجع سبق ذكره، ص٣٣-٣٤.

(٥) مرجع سبق ذكره، ص٣٣-٣٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهداف التنظيم الدولي :

إن التنظيم الدولي منذ نشأته وحتى الآن يسعى إلى تحقيق هدفين رئسيين هما :

(أ) ضمان السلام والأمن الدوليين : إن أول ما يسعى إليه الإنسان، وهو نواة كل تنظيم سياسي على الأرض، هو السلام والطمأنينة، وهذا يعني نبذ الخصام والاقتتال ويرى الفقهاء أنه لكي يتمكن التنظيم الدولي من أداء دوره في حفظ السلم والأمن الدوليين فلا بد مما يلي :

أولا : عدم مشروعية الحرب، وإنشاء الوسائل السلمية لحل المنازعات الدولية على أساس استبدال حجة القوة بقوة الحجة، وهذا يعني تغيير مضمون القواعد التقليدية القائمة على أساس إطلاق سيادة الدول إلى منتهاها بإلزامها بالتعاون مع الجماعة الدولية، ومعاملة الدول المتنازعة وفقا لمشروعية ادعائها[١].

جميع الحقوق محفوظة

ثانيا : وضع الشروط الكفيلة بتحديد المعتدي، لتعرف الجماعة الدولية ضد من توجه وتكتل جهودها الجماعية، وتنظيم الإجراءات الفاعلة، التي تضمن احترام التزامات المجتمع الجديد، وعقاب العدوان عن طريق عمل عالمي مشترك، تساهم فيه الدول الأعضاء في التنظيم الجديد[٢].

(ب) تحقيق التعاون الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والدولي :

إن الاتجاه إلى فكرة التنظيم الاقتصادي والثقافي بين الدول هي أسبق إلى الظهور من المنظمات السياسية، فلقد أحست الدول منذ القرن التاسع عشر على الأقل، أنه لا سبيل لتحقيق السلم الدائم في عالم تباعد الحواجز الاقتصادية والظروف الاجتماعية بين أجزائه، ولقد نتج عن تطور العلاقات السياسية والاقتصادية، وبخاصة إثر الثورة الصناعية اتجاه بين الدول للانخراط في هيئات مشتركة تنظم مصالحها المتعارضة.

---

(١) محمد عزيز، **التنظيم الدولي العالمي**، الكويت ،١٩٧٣، ص ٤.

(٢) مرجع سبق ذكره، ص ٤-٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إذن فتحقيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين دول العالم، يأتي في الدرجة الثانية بعد تحقيق السلام والأمن الدوليين، إلا أنه يمكن أو بالتأكيد يشكل عاملا مهما لحفظ السلام والأمن الدوليين في المستقبل، وبالأخص من ناحية التعاون الاقتصادي [١]

المبحث الثاني: التطور التاريخي للتنظيم الدولي :

وهذا الباب من البحث سيبين مراحل تطور التنظيم الدولي ما بين عامي ١٨١٤- ١٩٤٥

أولا : التنظيم الدولي ما بين عامي ١٨١٤ – ١٩١٤

(أ) الحلف الأوروبي

لقد نشأ الحلف الأوروبي نتيجة لعدة مؤتمرات غير منظمة، أولها في فينا وآخرها في لندن عام ١٩١٢، ولقد ابتكر الحلف الأوروبي والحلف الرباعي طريقة دبلوماسية جديدة، وضعت الأسس لتتابع المؤتمرات، وكان له أثر كبير في تطور القانون الدولي العام، ويعتبر الحلف أول تجربة لإنشاء تنظيم دولي في أوروبا، وهذه التجربة نبهت الأذهان إلى إمكانية إنشاء تنظيم دولي عالمي[٢]، كما تمخض عنه النموذج التاريخي لإحدى الهيئات العاملة الرئيسية في التنظيم الدولي الحديث – المجلس التنفيذي للدول الكبرى . [٣]

(ب) نظام لاهاي (١٨٩٩)

يعتبر مؤتمر لاهاي، أول مؤتمر دولي شعرت الدول المشتركة فيه بصورة واضحة بروح الاستقلال والسيادة والمساواة، وبزوغ عصر جديد للتنظيم الدولي السلمي .

واستطاع مؤتمر لاهاي أن يحقق تطورا بارزا في العلاقات الدولية نحو الطابع الإنسانى، وأضاف إلى رصيد القانون الدولي، قواعد دولية عديدة اكتسبت الصفة الإلزامية فيما

---

(١) بطرس غالي، **التنظيم الدولي**، القاهرة، مكتبة الإنجلو المصرية، طبعة أولى، ١٩٥٦، ص٢٧٦.

(٢) محمد حسن الابياري، **المنظمات الدولية الحديثة**، القاهرة، الهيئة المصرية، ١٩٧٨، ص ٣٠٣-٣٠٤.

(٣) محمد عزيز شكري، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعد، خاصة قواعد الحرب والحياد، وفض المنازعات سلميا [١]. وفي عام ١٩٠٧ عقد مؤتمر لاهاي الثاني، وحال قيام الحرب الأولى دون انعقاد المؤتمر الثالث الذي كان مقررا عام ١٩١٥. والنتيجة أن مؤتمري لاهاي كسبا صيتا ذائعا، لا لما أحرزاه من نتائج فعلية، بقدر ما كان للاتجاهات التي أبرزاها، والآمال التي سلطا الأضواء عليها، والمقترحات التي طرحاها، والمشاكل التي فشلا في علاجها رغم نجاحهما في تشخيصها [٢].

(ج) الاتحادات الدولية العامة

وتهدف هذه الاتحادات إلى تحقيق التعاون بين الدول الأعضاء فيها، وهذه الاتحادات ذات صبغة فنية غير سياسية، ومن أهم هذه الاتحادات :

- اللجان النهرية : التي أسست ضمن معاهدة باريس عام ١٨١٤، والتي كان هدفها تنظيم استعمال الأنهار الدولية على أساس حرية الملاحة في البحار .
- الاتحادات الإدارية، وتهدف إلى تنسيق المصالح المشتركة بين الدول الأعضاء، بحيث تستفيد كل دولة من إمكانات الأخرى [٣].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

(د) الاتحادات الدولية الخاصة :

وتهتم هذه الاتحادات الدولية الخاصة، بتنظيم الأمور بين الدول، وإمكانية تبادل المنفعة بينها، وتلعب هذه الاتحادات الدولية غير السياسية دورا في سد الحاجات الإنسانية عبر الحدود، وتتمثل هذه الاتحادات في الجمعيات الخيرية والدينية، وأول هذه الاتحادات ظهورا هو الاتحاد العالمي لجمعيات الشبان المسيحيين عام ١٨٥٥ [٤].

---

(١) محمد غانم، مرجع سبق ذكره، ص ٦٠.

(٢) محمد غانم، مرجع سبق ذكره، ص ٦٠-٦١.

(٣) محمد شكري، **المدخل إلى القانون الدولي العام وقت السلم**، دمشق، ١٩٨٣، ص ٢٠٠- ٢٠٨.

(٤) مرجع سبق ذكره، ص ٣٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جميع الحقوق محفوظة
مركز الإيداع الوسائل الجامعية

الفصل الأول

الأمن الجماعي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الأمن الجماعي

مقدمة:

إن فكرة الأمن الجماعي، ترتبط بفكرة التنظيم الدولي القائم على أساس التعاون والتضامن بين الدول لتحقيق مصالحها المشتركة، وإن نظام الأمن الجماعي هو النظام الكفيل بالقضاء على الحروب ومنع نشوبها، بمعنى تحمل الجماعة الدولية حماية كل عضو من أعضائها [١]

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

إن مفهوم السلام الدولي في ظل نظام الأمن الجماعي، هو من القيم الدولية التي لا تقبل التجزئة أو المساومة، وإن أي هجوم على دولة مهما كانت صغيرة أو كبيرة، بعيدة أو قريبة، قوية أو ضعيفة، لا بد أن يقابل بالقوة الجماعية المتكاملة للمجتمع الدولي .

إن الأمن يمثل الغاية، والجماعي خاصة يحدد الوسيلة، والنظام يدل على المركب التنظيمي الذي يشكل محاولة جعل الوسيلة تخدم الغاية، ونظام الأمن الجماعي يختلف عن نظام الأحلاف الذي يعتبر وسيلة من وسائل توازن القوى في المجتمع الدولي بين عدد من المحاور التي تتعادل إمكاناتها، والردع المتبادل بين هذه القوى المتكاملة هو الذي يضمن بقاء الأوضاع القائمة دون تغيير، بينما يقوم نظام الأمن الجماعي على وجود تحالف عالمي للقوى في مواجهة المصادر المختلفة للعدوان [٢]. ويمكن القول إن نظام الأمن الجماعي هو أكبر محاولة تم التوصل إليها لسد النقص في النظام اللامركزي عن طريق الفرض الجبري للقانون الدولي بوساطة أعضاء المجتمع الدولي، وإن نظام الأمن الجماعي، هو مبدأ قانوني عالمي الأصل في

---

(١) أنيس كلود (الابن)، **النظام الدولي والسلام العالمي**، ترجمة عبد الله العريان، القاهرة، دار النهضة، ١٩٦٤، ص ٣٣٩-٣٤١.

(٢) محمد طه البدوي، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، القاهرة، المكتبة المصرية الحديثة، ط٣، ١٩٦٤، ص ٢٥٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فكرته وعضويته مفتوحة للجميع، ويعمل لحساب الكل، فلا يوجه ضد أحد معين بذاتـــه، وهـــو يشير إلى نظام على درجة عالية من الإدارة والمركزية أكثر من توازن القوى، وأقل درجة من الحكومة العالمية [١].

المبحث الأول: تعريف الأمن الجماعي وخصائصه:

أولا : مفهوم الأمن الجماعي وتعريفه :

إن فكرة تحقيق الأمن من خلال الجماعة، جذبت اهتمام البشرية منذ مراحلها الأولـــى، ولقد سعت كل جماعة للبحث عن أمنها في إطار الجماعات الأخرى عن طريق التحالف تـــارة، وعن طريق الحروب تارة أخرى، وبذلك فقد كان من الطبيعي أن يقر القانون التقليـــدي بحـــق الدول بشن الحروب، وراحت الدول تمارس هذا الحق حسبما تمليـــه عليهـــا متطلبـــات أمنهـــا ومصالحها الذاتية، دون أخذ مصالح الدول الأخرى في الاعتبار [٢]

وبظهور فكرة التنظيم الدولي، بدأ التفكير بتحريم الحروب وادانتها، ونقل مسؤولية الأمن إلى المجتمع الدولي، وكان ذلك بإقرار خطر استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدوليـــة، وبإنشاء منظمة عالمية ذات اختصاص شامل، تسهر على حفظ السلم والأمن الجماعي، الذي هو أساس التنظيم الدولي [٣]

إن الأمن الجماعي يختلف عن الأمن الفردي، حيث إنه في الأمـــن الجمـــاعي، تتخلـــى الدولة عن فكرة الولاء الوطني وتحقيق الأمن، اعتمادا على الوسائل الذاتية، ويختلف كذلك الأمن الجماعي عن الأمن العام الذي تتركز فيه القوة في يد دولة واحدة [٤]

وبناء على ذلك، يمكن أن نورد مجموعة من التعريفات حتى يتضح مفهوم الأمن الجماعي.

---

(١) إبراهيم محمد العناني، **التنظيم الدولي**، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٩، ص ١١.

(٢) محمد الغنيمي، **الأحكام العامة لقانون الأمم**، الإسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٧٠، ص ٨٦.

(٣) مفيد شهاب، **المنظمات الدولية**، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٠، ص ١٨.

(٤) الغنيمي، مرجع سبق ذكره، ص ٨٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هناك من قال إن الأمن الجماعي، هو النظام الذي يهدف إلى تحقيق الأمن بوسائل جماعية، من خلال أجهزة تعمل على تحقيق الهدف .

وكذلك بإنه النظام الذي تتحمل فيه الجماعة الدولية المنظمة، حماية كل عضو فيها أو السهر على أمنه، من كل اعتداء [١]، فيما يرى اتجاه آخر بأن الأمن الجماعي هو النظام الذي يهدف إلى حفظ السلم من خلال منظمة تضم مجموعة من الدول ذات السيادة، تتعهد كل منها بالدفاع عن بعضها، في حال وقوع هجوم على أحداها. وقيل أيضا إنه فكرة تتلخص في مبدأ العمل من أجل المحافظة على الأمن والسلم الدولي، وتتكون من شقين: وقائي يتمثل في إجراءات تحول دون وقوع العدوان، وشق علاجي يتمثل في إجراءات لاحقة لوقوع العدوان [٢]. ومن خلال هذه التعاريف المتعددة، نرى أن فكرة الأمن الجماعي تصب بتوفير الأمن والسلم الدولي لجميع أعضاء المجتمع الدولي، وهي فكرة توازي نظريا برنامجا للسلام الشامل، حيث تتعهد كل أمة في النهاية بضمان حق جميع الأمم الأخرى، وجميع الأمم تتعهد بضمان حق كل منها، وهذا النظام متوج بجهاز عسكري، ينزل عقوبات بحق كل دولة يثبت ارتكابها عملا عدوانيا. وهذه القوة يفترض تأليفها بهدف الاضطلاع بمسؤولية حفظ السلام في العالم، فتشكل وازعا مسبقا للنيات والإرادات السيئة للاعداء، مما يعطي نظام الأمن الجماعي أهمية عالية، تكمن في أثره الوقائي، يتمثل في إجراءات تحول دون وقوع العدوان، وشق علاجي يتمثل في إجراءات لاحقة لوقوع العدوان [٣].

ثانياً مقتضيات الأمن الجماعي :

تقسم مقتضيات الأمن الجماعي إلى قسمين :

أ- المقتضيات الذاتية : وتتمثل بقبول المسؤوليات العامة للأمن الجماعي والوضع الإنسانى، وتقوم على أساس أن مفهوم السلام كلٌ لا يتجزأ، وأنه لا يمكن للأمن الجماعي أن يقوم

---

(١) مرجع سبق ذكره، ص ٩١.

(٢) عبد العزيز سرحان، **دروس في المنظمات الدولية**،القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٠، ص٤٤٨.

(٣) اسماعيل صبري مقلد، **القانون وأمن المجتمع الدولي**، مجلة علم الفكر، المجلد الرابع، العدد الثالث، ص ٨٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلا إذا وازنت الشعوب بين مصالحها الخاصة والـصالح العـام[١]، لأن خطـة الأمـن الجماعي، قصد بها المحافظة على سلامة الدولة التي تقع فريسة لهجوم أي معتد، وهي أداة موجهة ضد المعتدي نيابة عن أي دولة تنتهك سلامته، فالأمن الجماعي لا يعتـرف بالصداقات التقليدية ولا بالعداوات المستعصية، ولا يسمح بمخالفات مـع ولا مخالفـات ضد، وإن المبدأ الذي يقوم عليه، هو كل من يرتكب إثم العدوان فهو عدو للجميع، وكل من يقاوم العدوان فهو صديق للجميع، وأخيرا إن الأمن الجماعي لا يستطيع أن يعمـل ما لم تكن سياسات الدول مبعثها الثقة في النظام [٢]

ب- المقتضيات الموضوعية: وهي تتعلق بوضع السلطة القانونية، وان الوضع المثالي للأمن الجماعي، هو عالم يتميز بتوزيع القوة وانتشارها بشكل واسع، ويمكن القول إن هذا التوزيع يتمثل بشكل واسع بعضوية الأمم المتحدة، وإن الأمن الجماعي لا يمكن أن يعمل بشكل فاعل، إلا إذا نزعت الدول سلاحها وخلقها جهازاً تنظيمياً فاعلاً[٣]. ومن المقتضيات الموضوعية، قابلية الدول للتأثر بالإجراءات الاقتصادية؛ أي أن وظيفة الأمن الجماعي الرادعة، يمكن أن تمارس وتباشر إلى حد كبير، بواسطة فرض العزلة وتنظيم الحرمان، دون اللجوء إلى إجراءات جماعية من القمع العسكري، أي اللجوء إلى الجزاءات الاقتصادية، كخط هجوم أول، وبالتالي فإن عدم تحقيق المتطلبات الموضوعية والذاتية للأمن الجماعي بشكل كامل أو جزئي، يؤدي إلى عدم فاعلية نظام الأمن الجماعي، الذي يؤدي بدوره إلى دفع الدول للاعتماد على قوتها لتجنب الاحتلال من قبل جيرانها، وبالنتيجة سيؤدي هذا إلى احتدام الصراع، وبالتالي إلى تعقيد مشكلة السلم والأمن الدوليين [٤]

---

(١) أنيس كلود، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤٨.

(٢) سبعاوي إبراهيم الحسن، **الأمن الجماعي العربي**، رسالة ماجستير، بغداد، ١٩٨٣، ص ١٥.

(٣) أنيس كلود، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥٠.

(٤) عبد الله آل عيون، **نظام الأمن الجماعي في التنظيم الدولي الحديث**، عمان، دار النشر، ١٩٨٥، ص ٣٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا : خصائص الأمن الجماعي :

يقوم الأمن الجماعي على أساس وجود تحالف عالمي من القوى القومية للدول، التي يتم تجميعها في جمعية عريضة، بحيث تكون قادرة على ردع العدوان، وتنطلق من فكرة أن التعاون هو الأصل في العلاقات بين الدول، كما أنها تفترض وجود تجانس تام بين المصالح القومية للدول، وبين تحقيق السلام العالمي، وإن الأمن الجماعي يقوم على مركزية أكبر في موضوع التشغيل والتوجيه، وبحيث يكون مركز التوجيه هو سلطة التنظيم الدولي التي تبرز في شكل مؤسسات دولية، تشارك في عضويتها المؤسسات القائمة في المجتمع الدولي، بغض النظر عن طبيعة أنظمتها السياسية، ومعتقداتها الأيدلوجية ومواقعها الجغرافية [١]. وفي إطار هذه الاقتراحات، فإن استجابة الدول يجب أن تكون استجابة جماعية ضد أي دولة معتدية، بغض النظر عن الاعتبارات القومية، فوقوع الحرب في أي مكان يعتبر تحديا لمصالح كل الدول، لأن هذه الحرب، تعني تهديدا للسلام الدولي، الذي يؤثر في النهاية على أمن كل دولة، فالاستجابة الدولية في النظام هي إلزامية ومطلقة وليست اختيارية [٢]

رابعاً: أوجه الشبه والاختلاف بين مفهومي الأمن الجماعي وتوازن القوى :

تتلخص فكرة توازن القوى في وجود عدد كبير من الدول، تتفاوت قواها، مما يدفع بهذه الدول إلى التكتل في محالفات ومحاور قوى متكافئة وشبه متكافئة، وهذه التجمعات والتكتلات المضادة، تقلل من احتمالات الحرب، وتزيد من فرص السلام. وانطلاقا من هذا المفهوم، فإن توازن القوى يحقق أثرين هامين، يتعلق أولهما بحفظ السلام الدولي، ويتعلق الآخر بحماية استقلال الدول الأطراف في هذه المحاور والتجمعات، ولكن بعد فشل تطبيق سياسة توازن القوى كأداة لحفظ السلام، وقيام الحربين العالميتين اللتين كان لهما ابلغ الأثر، في حفز الدول أن تجد وسيلة اخرى خلافا لوسيلة توازن القوى، فكانت الوسيلة الجديدة نظام الأمن الجماعي، وذلك من خلال منظمات دولية تتولى هذه المسؤولية [٣]

---

(١) عبد الله العريان، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢.

(٢) جابر إبراهيم الراوي، **المنازعات الدولية**، بغداد، مطبعة السلام، ١٩٧٨، ص ٨.

(٣) إسماعيل مقلد، مرجع سبق ذكره، ص ٨٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أوجه الشبه :

يتفق المفهومان بصفة أساسية بوجود تهديد للسلام الدولي، ويركز كلٌ منهما على كيفية مواجهة مشكلة القوة في العلاقات الدولية، كما يقوم المفهومان على أساس فكرة الردع، التي هي في نظام توازن القوى تنصرف إلى التعادل النسبي في توزيع قوى المحاور والأحلاف المضادة، بينما ينصرف هذا التطبيق في الأمن الجماعي، إلى التفوق الساحق في قوة المجتمع الدولي لِمواجهة الدولة المعتدية، كما أن المفهومين كليهما يقيمان افتراضهما على أساس الاعتقاد بأن مواجهة العدوان وإحباطه، لن يتحقق الاّ من خلال الجهد المشترك للدول الأعضاء في المجتمع الدولي، وبالتالي فهما يغلبان واقع الرغبة في تحقيق السلام على دافع المصالح القومية الضيقة [١]

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

أوجه الاختلاف :

يقوم الأمن الجماعي، على أساس وجود تحالف عالمي ضد المصادر المحتملة للعدوان، وبالتالي فإن العلاقات بين الدول هي علاقات ودية وتعاون، أما توازن القوى، فهو يقوم على أساس توزيع القوة بين عدة أحلاف، كما يقوم مفهوم الأمن الجماعي على أساس أن هناك تجانسا تاما وكاملا بين المصالح القومية للدول، وبين تحقيق الاستقرار والسلام العالمي، وبالتالي فإنه يجب أن تكون هناك استجابة جماعية ضد أي معتدٍ، أما توازن القوى، فهو يقوم على الربط المطلق بين المصلحة القومية والسلام الدولي، ويترك هذا الأمر للحكم التقديري للدول التي تدخل أطرافا فيه .

كما أن مفهوم توازن القوى قائم على أساس أن العلاقات الدولية هي علاقات صراع، وما التعاون إلا استثناء وعلى هذا الأساس، فإن كلا منهما يرتكز في تنفيذه على هذا التغيير المختلف للعلاقات الدولية[٢].

---

(١) إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية**، دراسة في الأصول والنظريات، الكويت، منشورات السلاسل، ط ٥، ١٩٩٣، ص ١٨٧ - ١٩٠.

(٢) نفس المرجع السابق، ص ١٩٠ - ١٩٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: عصبة الأمم المتحدة ومفهوم الأمن الجماعي

أولاً: نظام الأمن الجماعي في عهد عصبة الأمم :

لقد جاءت الحرب العالمية الأولى، لتحدث تغيرا جذريا في مجرى الأحداث، وفي نظرة الدول إلى الحروب، كوسيلة من وسائل حل النزاعات، وزاد الشعور بأهمية إنشاء عصبة الأمم في ٢٨ إبريل ١٩١٩، والتي نص عهدها في ديباجته الأولى على التزام واستقلال الدول الأخرى، إلا أن عهد العصبة لم يحظر استخدام القوة، واشترط على الدول تسوية النزاع بالطرق القضائية أو إحالته إلى مجلس العصبة؛ وقد ميز عهد العصبة بين الحرب المشروعة والحرب غير المشروعة ويمكن القول إن عهد العصبة قد أخذ بفكرة التكامل في تحريم استخدام القوة، حيث تحالف الدول ضد الدولة المعتدية[١]، وفرض جزاءات عليها، سواء أكانت اقتصادية أم حربية أم طرداً ... ألخ، ثم كانت المحاولة الثانية لتحريم الحروب العدوانية التي تمثلت بموافقة الجمعية العمومية لعصبة الأمم على بوتوكول جنيف عام ١٩٢٤، ثم جاء ميثاق بريان كيلوج الموقع بباريس عام ١٩٢٨، وهي أهم وثيقة وقعت بين الحربين، وإليها ترجع أهمية تحريم اللجوء إلى الحرب لتسوية الخلافات، لكن هذا الميثاق لم يضمن نصوصا تحدد كيفية تنفيذه ونقله من مجرد وثيقة دولية نظرية إلى أن يصبح له تأثير فعلي على أرض الواقع، وبالتالي فإنه لم يدعم بأي شكل نظام الأمن الجماعي[٢] .

ثانياً: أسباب فشل عصبة الأمم في تدعيم الأمن الجماعي

(١) تهاون العصبة في رقابتها على تنفيذ برامج تحديد التسلح، مما أتاح لبعض الدول زيادة تسليحها خفية، وبشكل خاص، بينما تقيدت دول أخرى بالبرامج التي وضعت لها، فاختل التوازن بين قوى هذه الدول .

---

(١) مرجع سبق ذكره، ص ٥٨.

(٢) يحيى الشيمي، **تحريم الحرب في العلاقات الدولية**، رسالة دكتوراة، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٣٢٢ - ٣٢٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٢) عيوب في العهد، منها المغالاة في الأخذ بقاعدة الإجماع عند التصويت [١] لإصدار القرارات، وعدم تحريم الحروب، بل حدثت بعض الحروب، إضافة إلى افتقار النصوص للالتزام الإيجابي للدول المشاركة في الجزاءات بموجب المادة (١٦) من العهد [٢]

(٣) فشل تطبيق نظام الأمن الجماعي في مواجهة اعتداءات الدول الكبرى، وتردد العصبة في اتخاذ موقف حازم إزاء الحالات الدولية الخطيرة، وظهورها بمظهر ضعف أمام أول اعتداء دولي وقع انتهاكا لنصوص العهد، مما جعل الدول الصغرى تفقد ثقتها تماما في فاعلية العصبة كأداة قادرة على مقاومة العدوان ومعاقبته، وكان أوضح مثال غزو إيطاليا للحبشة والاستيلاء عليها [٣]

(٤) سيطرة الشعور بالقومية على تصرفات الدول، وهذه القومية جعلت الدول تقرر سياساتها ومعالجتها بعيدا عن روح ميثاق عصبة الأمم، وبذلك فقد وضعت منذ البداية في مواجهة تحديد القومية، مما قاد في النهاية إلى فشل العصبة وقيام الحرب الثانية[٤].

وعلى الرغم من عدم قدرة العصبة على حفظ السلم والأمن الدولي بسبب التحديات الكبيرة التي واجهتها، وخاصة من الدول الكبرى اليابان وألمانيا وإيطاليا، إلا أنها تمثل خطوة هامة نحو التنظيم الدولي الجماعي، وقد تم إنشاء العديد من التنظيمات الدولية في شتى المجالات، وبصفة خاصة محكمة العدل الدولية عام ١٩٢٠، التي أوجدت ميدانا فسيحا للمفاوضات من أجل تحقيق المصالح المشتركة للدول [٥]. إن فشل العصبة في تجنيب العالم ويلات الحروب، وخاصة الحرب العالمية الثانية، لم يكن سببا في عدم تفكير العالم بضرورة

---

(١) رايموند كارفليد كبتيل، **العلوم السياسية**، ترجمة فاضل زكي محمد، الجزء الثاني، بغداد، ط٢، مكتبة النهضة، ١٩٦٤، ص ٣٠٣.

(٢) إبراهيم شحاته، "**ميثاق الأمم المتحدة بين النص والتطبيق**"، مجلة السياسة الدولية، القاهره، مؤسسة الأهرام العدد٦، السنة الثانية، ١٩٦٦، ص ١٣٣.

(٣) مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٣.

(٤) إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية**، الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٧٩، ص ٦٨٦.

(٥) مرجع سبق ذكره، ص ٥٩ - ٦٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إيجاد منظمة دولية عالمية، تعمل على تحقيق نظام الأمن الجماعي، فكان ميلاد هيئة الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية .

المبحث الثالث: نظام الأمن الجماعي في ظل منظمة الأمم المتحدة .

إن مبدأ توازن القوى الذي ساد في فترة ما بين الحربين العالميتين، كان من المفترض أن يكون قد حل نظام الأمن الجماعي في عهد العصبة، إلا أن فشل العصبة في ردع العدوان ومجابهته بحزم، قد نشط التحالفات المضادة بين الدول، وهذه الأحلاف هي التي أدت إلى الحرب العالمية الثانية، كما أن فشل العصبة في تحقيق نظام الأمن الجماعي، والذي تمثل في قيام الحرب العالمية الثانية، لم يكن عائقا في تفكير العالم بإيجاد منظمة دولية تعمل على توفير الأمن الجماعي، وقد كان ذلك في مؤتمر سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥، الذي وضع الأساس لتوقيع ميثاق الأمم المتحدة، والتي بدورها حلت محل عصبة الأمم، وعقدت الجمعية العامة أول دورة لها عام ١٩٤٦، وتم تشكيل باقي فروع المنظمة، وقد حدد الميثاق باقي فروع المنظمة وحدد أهدافها ومبادئها [١].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

(أ) أهداف هيئة الأمم المتحدة :

إن أهداف هيئة الأمم المتحدة، لا تختلف عن أهداف عصبة الأمم والتنظيمات الدولية الأخرى التي وجدت؛ حيث إن هيئة الأمم المتحدة تهدف إلى ما يلي :

(١) المحافظة على السلم والأمن الدوليين: إن الحفاظ على السلام هو أهم أهداف المنظمة ومن خلاله تتحقق الأهداف الأخرى، وهناك شقان للحفاظ على السلم الدولي في هيئة الأمم المتحدة هما :

أولا : الشق الوقائي، ويكمن في اتخاذ التدابير اللازمة لمنع أي إخلال بالسلم، وحل المنازعات بالطرق السلمية، وفقا للمبادئ العدل والقانون الدولي .

ثانيا: الشق العلاجي: ويتمثل في اتخاذ التدابير اللازمة لإعادة السلم إلى نصابه إذا وقع خلل به.

(٢) تحقيق التعاون الودي بين الدول وتعزيز احترام حقوق الإنسان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٣) التعاون في حل المشاكل ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي

(٤) جعل الأمم المتحدة مركزا تتسق فيه جهود الدول للوصول إلى هذه الغايات المشتركة[٢]

ثانياً: مبادئ الأمم المتحدة:

(١) مبدأ السيادة : إن المنظمة الدولية تقوم على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها، ويترتب على ذلك أن الدول لا يمكن أن تلتزم إلا بما تريد، ولا يمكن فرض أية التزامات أو قيود على سيادتها إلا بمحض إرادتها .

ويعيق هذا المبدأ عمل هيئة الأمم المتحدة في حفظ السلام، وذلك لأنه لا توجد أداة تجبر الدول على تنفيذ ما تريده هيئة الأمم، وإنما كل دولة تنفذ ما يكون لصالحها[٣].

(٢) مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء .

(٣) مبدأ حسن النية في الوفاء بالتزاماتها الدولية .

(٤) يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة، أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة، أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة .

(٥) حل المنازعات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية، وعدم تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر .

(٦) يقدم الأعضاء كل العون إلى هيئة الأمم المتحدة لمساعدتها في أي عمل تتخذه لحفظ السلام والأمن الدوليين .

---

(١) إبراهيم العناني، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٧.

(١) مصطفى سلامة حسين، **الأمم المتحدة (الاسس –الهيكل التنظيمي – النشاطات)**،القاهرة، دار الاشعاع للطباعة، ١٩٨٦، ص ٢٣.

(٢) مرجع سبق ذكره، ص ٢٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٧) جعل الدول غير الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة تسير وفق هذه المبادئ[١] .

ثالثاً: أسس الأمن الجماعي في ميثاق الأمم المتحدة :

(١) حظر استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية:

جعل ميثاق الأمم المتحدة حظر استخدام القوة، من أهم المبادئ التي تقوم عليها المنظمة التي تهدف إلى تحقيق الأمن الجماعي، وهذا يعني أنه لا يجوز استخدام القوة أو التهديد بها في المنازعات الدولية، وقد أخرج من الحظر المنازعات الداخلية، ولكن هذا الوضع قد يؤدي إلى تهديد حفظ الأمن والسلم الدولي، وقد تكون له انعكاسات خطيرة، لكن الميثاق أعطى لكل دولة عضو أن تنبه مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى ذلك، ومن هنا فإنه يحق للأمم المتحدة أن تتدخل بمقتضى أحكام الفصل السابع من الميثاق[٢].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

(٢) الطرق المشروعة لاستخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية:

هناك حالات استثنائية تخرج عن نطاق حظر استخدام القوة ويقر شرعيتها القانون الدولي، وتتمثل هذه بما يلي :

(أ) حالة الدفاع الشرعي للدولة عن نفسها وفقا للمادة (٥١) من الميثاق، ولكن تم وضع مجموعة من القيود على الدولة لتطبيق هذه المادة، وهي وقوع هجوم مسلح على الدولة، وأن يكون هذا الهجوم على درجة من الخطورة، وكذلك تم تقييد هذا الحق من حيث المدة إلى حين اتخاذ مجلس الأمن التدابير اللازمة، وأخيرا ضرورة إبلاغ المجلس بالتدابير التي تتخذها الدولة لصد الهجوم[٣]

(ب) تطبيق تدابير الأمن الجماعي التي يقرها مجلس الأمن وفقا لنصوص الفصل السابع من الميثاق .

---

(١) هارولد كورلاندر، **الأمم المتحدة (كيف ولماذا ؟)**، ترجمة عبد الفتاح الميناوي، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٢، ص ٣٦٩.

(٢) بطرس غالي، **التنظيم الدولي**، القاهرة، مكتبة الإنجلو مصرية، ط١، ١٩٥٦، ص ٣٢٠.

(٣) محمد شكري، مرجع سبق ذكره، ص ٥٠٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(ج) تدابير القمع التي تتخذ وفقا للمادتين " ١٠٧ " "١/٥٣" ضد دولة من الدول الأعداء التي كانت في الحرب العالمية الثانية .

المبحث الرابع :التدابير الجماعية لحفظ السلام والأمن الدوليين .

أولاً: دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين .

لقد عهد إلى مجلس الأمن مهمة حفظ السلم والأمن الدولي وفقا للمادة (٢٤) من الميثاق، ويشكل مجلس الأمن وفقا للمادة (٢٣) من خمس دول دائمة العضوية: الصين، الاتحاد السوفياتي سابقا روسيا حاليا، بريطانيا، الولايات المتحدة، فرنسا" وعشر دول غير دائمة العضوية يتم اختيارها بمدى مساهمتها في حفظ السلام والأمن الدوليين والأساس الجغرافي، ويتمتع الأعضاء الخمس الدائمون بحق الاعتراض (الفيتو)، وهذا الحق يعني أن نظام الأمن الجماعي قد وضع قيوداً حيث إنه لا يمكن فرض عقوبات على الدول الكبرى دائمة العضوية، وقد حددت الفقرة الأولى من المادة (١) من الميثاق الأساسي الذي يقوم عليه نظام الأمن الجماعي، وحدد الفصل السابق الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق هذه الأهداف، وهناك ثلاثة أنواع من الوسائل يمكن للمجلس أن يتخذها[١]:

(أ) التدابير المؤقتة : حيث لمجلس الأمن السلطة المطلقة في تحديد هذه الإجراءات وكيفية تطبيقها، وفقا للمادة (٤٠) من الميثاق، وقد تتمثل هذه التدابير بإيقاف تجنيد الأفراد بالخدمة العسكرية، والأمر بوقف إطلاق النار، ودعوة الأطراف إلى عقد هدنة، واتباع الطرق السلمية لحل النزاع ... الخ ومثال ذلك المسألة الفلسطينية عام ١٩٤٨، وقرار مجلس الأمن الصادر عام ١٩٦٠ بشأن الكونغو وغيرهما...

(ب) التدابير غير العسكرية: وهي تدابير جماعية لا تتطلب استخدام القوة المسلحة، وتتمثل وفقا للمادة (٤١) من الميثاق بقطع الصلات الاقتصادية والمواصلات لمختلف أنواعها، وقطع العلاقات الدبلوماسية، وهذه التدابير ليست للحصر، ومثال ذلك قرار مجلس الأمن (٢٣٢) عام

(١) الغنيمي، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٠.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٩٦٠ بشأن روديسيا، والقرار (٦٨٧) الصادر عن مجلس الأمن في عام ١٩٩١ بشأن العراق وغيرهما .

(ج) التدابير الجماعية العسكرية : إذا فشلت الإجراءات السابقة في تحقيق هدف مجلس الأمن لحفظ الأمن والسلم الدوليين، فإنه وفقا للمادة (٤٢) فإن مجلس الأمن له سلطة اتخاذ التدابير العسكرية، وقد نصت المادة (٤٣) على ضرورة مشاركة جميع الدول الأعضاء في القوات المسلحة وتقديم التسهيلات اللازمة، وتساعد المجلس في ذلك لجنة أركان الحرب، التي جعلت المادة (٤٧) من اختصاصها تقديم المشورة والمعونة للمجلس، ومثال ذلك التدابير العسكرية ضد كوريا الشمالية [١].

ثانيا: دور الجمعية العامة في حفظ السلم والأمن الدوليين :

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

تضم الجمعية العامة كافة الدول الأعضاء، وعلى أساس المساواة، ولكل عضو صوت واحد، ويجوز لها أن تناقش جميع المسائل الداخلة في نطاق الميثاق، وتوجيه التوصيات اللازمة للأعضاء، وأعطت المادة (١١) من الميثاق الجمعية العامة الاختصاص بالنظر في المبادئ العامة للتعاون في حفظ السلم والأمن الدوليين، والأمور المتعلقة بنزع السلاح، وتنظيم التسليح، وتقديم توصياتها إلى الأعضاء أو المجلس أو كليهما، وتستطيع مباشرة وظائفها فيما يتعلق بالتدابير الجماعية لحفظ السلم والأمن الدوليين[٢]، ولكن الجمعية العامة ليست مطلقة التصرف في اتخاذ الإجراءات المناسبة، فلا يحق لها التدخل في الشؤون الداخلية للدول، أو ان تحيل إلى مجلس الأمن المسائل التي تتطلب اتخاذ الإجراءات، ومنع الجمعية من أن تقدم توصياتها بشأن نزاع معروض على مجلس الأمن ما لم يطلب منها ذلك، ولقد تطورت سلطة الجمعية العامة، وذلك يعود إلى تفسير الجمعية العامة للمادتين (١٠) و (١٤) من الميثاق، فالمادة (١٠) تمنح للجمعية حق التداول في أي شأن دولي، كما تعطي المادة (١٤) الحق للجمعية في التصدي لأي

---

(١) محمد شكري، مرجع سبق ذكره، ص ٥٨.

(٢) عبد العزيز سرحان، مرجع سبق ذكره، ص ١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

موقف دولي قد يضر بالرفاهية، أو يعكر صفو العلاقات الودية بين الأمم، وبذلك تكون الجمعية العامة قد كسبت سلطات كانت مقصورة على مجلس الأمن[١]

وكانت البداية في تحول الدول من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة عام ١٩٤٧ بعد فشل المجلس في حل مشكلة البلقان، وتطورت سلطة الجمعية من خلال إصدار قرار الاتحاد من أجل السلام عام ١٩٥٠ بعد أن أصدر مجلس الأمن ثلاثة قرارات بشأن المسألة الكورية، وأخفق في تطبيقها بسبب الفيتو . إن قرار الاتحاد من أجل السلام جاء من أجل تلافي عدم مقدرة مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين، بسبب الفيتو، وبالتالي يأتي دور الجمعية العامة في إصدار توصياتها للدول الأعضاء بشأن التدابير الجماعية المتخذة بما في ذلك القوات المسلحة[٢]

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المبحث الخامس: قوات حفظ السلام ودورها في حفظ السلم والأمن الدوليين:

لقد جاء إنشاء قوات الطوارئ الدولية أو قوات حفظ السلام، بعد أن فشلت الأمم المتحدة في إنشاء وتنظيم قوات الأمم المتحدة المسلحة، وتختلف قوات حفظ السلام من حيث طبيعتها وتنظيمها عن قوات الأمم المتحدة المسلحة حيث تكون مهامها الحفاظ على نظام الأمن الجماعي الدولي من خلال قمع العدوان، وتقديم العون والمساعدة للدولة المعتدى عليها، وبالتالي فهي قوات محاربة، أما قوات حفظ السلام أو قوات الطوارئ الدولية، فهي ليست قوات متحاربة. وإنما تقتصر مهمتها على وقف إطلاق النار، او الحيلولة دون استئناف القتال، أو إعادة احترام القانون والنظام إلى طبيعته .

ومن هنا، فأن قوات حفظ السلام، هي قوات ذات طبيعة مؤقتة تشكل طبقا للظروف، ولا تلجأ للقوة إلا في حالة الدفاع عن النفس، وهي قوات –وإن تكن عسكرية في بنائها وتنظيمها– ولكنها ليست كذلك في مهامها، وهي تعمل تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة في إطار

---

(١) إبراهيم العناني، مرجع سبق ذكره، ص١٧١.

(٢) إبراهيم مكارم، **الشخصية القانونية للمنظمات الدولية**،القاهرة، دار النهضة العربيـــة، ١٩٧٥–١٩٧٦، ص ١٦٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجلس الأمن، وتتم عمليات حفظ السلام بالتعاون بين الأمم المتحدة والدول المعنية، وتلتزم الأمم المتحدة في كل حالة بالحصول على الموافقة من الدول صاحبة الشأن[١] .

أولا : الطبيعة القانونية والسياسية لعمليات حفظ السلام في مرحلة ما بعد الحرب الباردة :

يلاحظ على خريطة عمليات السلام، أنها شملت دول العالم الثالث في العالم العربي وإفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وقد أدى انتهاء الحرب الباردة إلى تحول جوهري في عمليات حفظ السلام، بحيث أضحت هذه العمليات هي القرين الكامل لأعمال القمع العسكري، وغير العسكري في مواطن التوتر العالمي، ولعل الجمع بين هاتين العمليتين يتطلب التفاتة خاصة، لأن عمليات حفظ السلام هي البديل الممكن لأعمال القمع العسكري الدولي، نظرا للشلل الذي كان يعانيه مجلس الأمن، أما انتهاء الحرب الباردة، فقد إذن بانطلاق مجلس الأمن في جميع الاتجاهات، بحيث تمكن من تنويع وتطوير وتوسيع العمليات بما يتضمنه ذلك من توسع في الإنفاق المالي، وبحيث اتسعت خريطة هذه العمليات اتساعا مذهلا أثار قلق دول العالم الثالث، التي عبرت بشكل صريح عن اهتمامها بضبط أنشطة مجلس الأمن في هذا المجال، وأوصت في مؤتمرها الأخير الحادي عشر الذي عقد في القاهرة لحركة الدول غير المنحازة عام ١٩٩٤، بإقامة التعاون الفاعل والتوازن بين مجلس الأمن والجمعية العامة، حتى تتمكن الجمعية العامة من ممارسة دورها في الرقابة على أعمال المجلس، وطالب المؤتمر مجلس الأمن بإنشاء نظام مؤسسي للمشاورات النظامية، والمباشرة مع البلاد المشاركة بقوات في عمليات حفظ السلام، وإنشاء أجهزة فرعية تابعة للمجلس، تشارك فيها هذه البلاد بغية رصد ما يطرأ من تطورات في عمليات حفظ السلام[٢]

ثانيا خصائص عمليات حفظ السلام الجديدة :

تنطلق عمليات حفظ السلام في مرحلة ما بعد الحرب الباردة من فرضيتين أساسيتين

---

(١) جابر الراوي، **الأسس القانونية لقوات حفظ السلام لقوات حفظ السلام**، بغداد، دار السلام، ١٩٧٩، ص ١٠٩.

(٢) عبد الله الأشعل، "**عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة**"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ع ١١٦، إبريل ١٩٩٤، ص ١٥٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هما: استعادة الأمم المتحدة لحرية حركتها في تعقب مواطن التوتر في العالم، وحرصها على التواجد الفوري في جميع هذه المناطق، وتستند هذه الفرضية إلى تحرر مجلس الأمن من الانقسام الحاد الذي كان يعانيه في المرحلة السابقة، كما تستند إلى المفهوم الجديد لعمليات حفظ السلام وفقا لخطة السلام التي اعتمدتها الجمعية العامة لعام ١٩٩٢، والتي وسعت نظرتها لهذه العملية، بحيث تشمل الدبلوماسية الوقائية التي تعتمد على استكشاف ورصد بدايات التوتر، وحصر النزاع قبل مولده وتفاقمه على نحو ما حدث في مقدونيا .

ثم تأتي المرحلة الثانية وهي صنع السلام، حيث يكون السلام قد انهار في هذه المرحلة، وإن المطلوب هو صناعته بعد انهياره، وتعقبها المرحلة الثالثة، وهي حفظ السلام، التي تفترض أن السلام قد أعيد إلى نصابه، وأن مهمة هذه المرحلة هي المحافظة عليه من التراجع والانكماش، ثم تأتي المرحلة الرابعة، وهي مرحلة بناء السلام، في أعقاب النزاع، أي العمل على تحصين السلام في موقع أزمته حتى لا يتكرر انهياره مرة أخرى، وبذلك يتم حصار النزاع خلال هذه المراحل الأربع .

مركز ايداع الرسائل الجامعية

وقد ترتب على هذه المنطلقات المتعلقة بتغير البيئة الدولية، وتطور نظرة الأمم المتحدة إلى قضية السلام، أن تزايدت عمليات حفظ السلام بشكل فلكي، واتسعت أهدافها اتساعا مذهلا، كما تزايدت نفقاتها أيضا بالقدر نفسه، وفيما يلي بعض خصائص عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الجديد [١]:

(١) امتداد هذه العمليات بشكل موسع إلى عدد كبير من دول العالم، ففي إفريقيا شملت هذه العمليات كلا من جيبوتي وأرتيريا واثيوبيا وناميبيا وجنوب افريقيا وانجولا وليبيريا وموزمبيق والصومال وزائير والسنغال وموريتانيا والصحراء الغربية، وغيرها الكثير، وآخر هذه العمليات التي تقرر إرسالها إلى إفريقيا عام ١٩٩٤ بمناسبة الصراع الدامي في رواندا، ومهمتها حماية السكان المدنيين، وحماية إمدادات الإغاثة لهم، بالإضافة إلى مهمة ممثل الأمين العام وقوة المراقبة الدولية في كيجالي لتسوية الصراع بين متمردي الجبهة الوطنية وقوات الحكومة الرواندية، ويتضح مما تقدم أن عمليات حفظ السلام قد شملت ٩٠ في المئة من دول القارة

(١) نفس المرجع السابق، ص ١٥١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإفريقية، كذلك تنوعت عمليات حفظ السلام في آسيا وتطورت، واتخذت صورا متعددة في بعض دولها التقليدية مثل أفغانستان وكمبوديا والكويت، وقد أضيف إلى هذه العمليات نوع جديد أطلق عليه قوة الحماية في البوسنة .

(٢) تنوع عمليات حفظ السلام بحيث أصبحت الأمم المتحدة من خلالها تنهض بمهام لم تكن معهودة من قبل، وأبرز هذه المهام هو الإشراف على الانتخابات، والتحقق من نزاهتها، وهي قضايا داخلية بالدرجة الأولى، ومن بين المهام الجديدة أيضا القيام بإدارة البلاد، مثلما حدث في كمبوديا، حيث أنشئت في مارس ١٩٩٢ السلطة الانتقالية التابعة للأمم المتحدة في كمبوديا ومقرها (بنوم بنه)، بموجب اتفاقية التسوية السياسية الشاملة للنزاع في كمبوديا الموقعة في باريس عام ١٩٩٣، وتقوم الأمم المتحدة بدور جديد، وهو الإشراف على إجراء الاستفتاء في الصحراء العربية، وتقوم به بعثة الأمم المتحدة التي أنشئت عام ١٩٩١ وفقا لمقترحات التسوية التي قبلتها المغرب وجبهة البوليساريو في عام ١٩٨٨ .

(٣) صار من المألوف أن تشارك كافة الدول في العالم في هذه العمليات، بعد أن كان محظورا على أعضاء مجلس الأمن الدائمين وبعض الدول الغربية ذلك.

(٤) إنه وإن كان الأساس لعمل كافة عمليات حفظ السلام، هو رضا الدول المتنازعة أو الدولة التي تعاني من الصراع في أراضيها، إلا أنه في حالات انهيار النظام وسلطة الدولة لم يكن هناك محل لإرادة الطرف الآخر، لأن مهمة هذه العمليات هي إعادة سلطة الدولة وإقامة النظام فيها مثلما حدث في الصومال .

(٥) أدى التوسع في إنشاء عمليات حفظ السلام في كل المناسبات، والإنفاق المالي الهائل الذي صرف على عمليات حفظ السلام، بالإضافة إلى العائد السياسي المتواضع، إلى قلق الدول النامية وشعورها بأن هذه الموارد يمكن أن توجه إلى معالجة أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، مع ملاحظة أن هذه الدول النامية، هي موضوع عمليات حفظ السلام، في الوقت نفسه مما انعكس في توصيات مؤتمر عدم الانحياز الذي عقد في القاهرة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٦) من الواضح أن عمليات حفظ السلام التي بدأت منذ انتهاء الحرب الباردة، لا تقارن في عددها بكافة عمليات حفظ السلام السابقة في فترة ما قبل انتهاء الحرب الباردة التي بلغت (١٣) عملية فقط؛ مع ملاحظة أن معظم العمليات السابقة ما زالت مستمرة حتى يومنا هذا[١] .

ثالثا : تقييم عمليات حفظ السلام :

يتضح مما تقدم مدى الخلل بين الإنفاق المادي على عمليات حفظ السلام، وبين العائد السياسي والأمني، إذ بلغ الإنفاق المادي أرقاما فلكية، بينما تعد النتائج السياسية لهذا الإنفاق بالغة التواضع، فضلا عن التوسع المذهل في عدد هذه العمليات؛ فعلى سبيل المثال، قامت بعثة المراقبة الدولية في السلفادور، بالتحقق من تنفيذ كافة الاتفاقيات المبرمة منذ عام ١٩٩١ بين حكومتها وجبهة التحرير الوطني، ويبلغ عدد الأفراد في هذه البعثة ألفاً من المدنيين والعسكريين، تم تخفيفها مع التطور في مهمتها، وتبلغ التكاليف السنوية للبعثة (٣٤) مليون دولار.

وإن كان التوسع في هذه العمليات يحمل في طياته رغبة ملحة في محاصرة المنازعات المتفجرة، إلا أن التلازم بين عدم الفاعلية والانفاق غير الاقتصادي، جعل من الضروري مراجعة الموقف ودراسة كل حالة على حدة .

فمثلا إذا تقدمنا خطوة أخرى في هذا التقييم، وتناولنا بعض حالات عمليات حفظ السلم لتحديد جدوى كل من هذه العمليات، ليس فحسب في ضوء المقابل المادي، ولكن في ضوء العوامل التي تتحكم في حفظ السلام، إذا كانت العمليات نفسها من عوامل حفظ السلم أم لا، لاتضح أن قوات حفظ السلام في جنوب لبنان، قد أنفقت منذ عام ١٩٧٨ وحتى الآن حوالي أربعة مليارات من الدولارات، بينما لم تنجز المهام الموكولة إليها، بل إن هذه القوات ذاتها صارت هدفا للعدوان، ولم تستطع حتى الذود عن نفسها. وينطبق ذلك على عمليات حفظ السلام كلها في البوسنة وكمبوديا والصومال، حيث اضطرت القوات الدولية إلى الانسحاب بعد الإنفاق المادي، والخسائر البشرية الهائلة، والإخفاق السياسي المشهود، وما دامت القوات لا تملك سوى المراقبة والرصد، دون أن يكون لنتائج هذه المراقبة أي معنى، فمن العبث الاستمرار في ذلك

(١) عبد الله الأشعل، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٤-١٥٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى مالا نهاية، خاصة وأن مهام الكثير من هذه القوات قد حدد جزافا بشكل يجافي المنطق والواقع[١] .

المبحث السادس: نظرية النظم والنظام العالمي الجديد:

مقدمة:

جاءت نظرية النظم في العلاقات الدولية، لتضيف إطارا نظريا، ولتحدد مناهج البحث الخاصة لفهم عمل النظم السياسية، وذلك من خلال تعزيز مدى كفاءة النظام السياسي في تحقيق التوازن بين المتغيرات، والضغوط الداخلية والخارجية، والقدرة على التكيف وفق هذه المتغيرات. ويتناول الباحثون في دراستهم لنظرية النظم، تشابك البيانات والعلاقات بين مختلف عوامل ومتغيرات هذه النظم التي يوجد بينها العديد من التفاعلات، والتي تولد بالتالي عدداً كبيراً من المتغيرات[٢]؛ أي أن مفهوم النظام إنما يدل على أن الأجزاء المكونة له تؤدي أدوارا أو أنشطة مختلفة، وأن هذه الأنشطة، تهدف إلى تحقيق غايات محددة؛هذا فضلا عن أن مفهوم النظام نفسه، يدل على وجود علاقات متبادلة بينه وبين البيئة التي يوجد فيها، أما وصف هذا النظام بأنه سياسي فذلك يرجع إلى ما يتضمنه من تفاعلات ذات طابع وخصائص سياسية واضحة، ويتميز النظام السياسي بسمات وخصائص رئيسية معينة، ليس من العسير تحديدها، وتتمثل هذه السمات في شمول النظام السياسي لكافة التفاعلات السياسية من ناحية، واعتماد مكونات النظام على بعضه بعضاً من ناحية أخرى؛ هذا فضلا عن البيئة التي يتفاعل معها وتميزه عن غيره من النظم الاجتماعية الأخرى[٣] .

أولاً: تعريف النظام السياسي الدولي :

ليس من السهولة التوصل إلى تعريف شامل جامع لمصطلح النظام السياسي"، ومصدر الصعوبة نابع من عدم يسر تحديد مكوناته، بالإضافة إلى اختلاف وجهة نظر الباحثين في النظم

---

(١) عبد الله الأشعل، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٥.

(٢) جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**،ترجمة وليد عبد الحي، بيروت، كاظمة للنشر، الطبعة الأولى، ١٩٨٥، ص ١٠٠.

(٣) السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية**، الإسكندرية، دار المعارف، ١٩٨٦، ص ٢١٩ -٢٢٠

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسية، واختلاف المفاهيم التي يتعلمونها لدراسة النظام السياسي، والأهداف التي يسعون إلى تحقيقها. وسنحاول عرض أهم المجهودات العلمية التي تحاول التوصل إلى تعريف محدد للنظام السياسي ومن أبرزها[١]:

العالم ديفيد ايستن كان له جهود كبيرة في هذا المضمار إذ عرّف النظام السياسي بأنه تلك الظواهر التي تكون في مجموعها نظاما هو في الحقيقة جزء من مجموع النظام الاجتماعي، ولكنه تفرع عنه بقصد البحث والتحليل.

أما روبرت داهل فيعرف النظام السياسي بأنه التركيب المستمر للعلاقات الإنسانية، الذي يشمل إلى حد كبير القوة والحكم والسلطة.

جورج كاتلن يرى أن النظام السياسي هو مجموعة الأعمال التي تنتج عنها السيطرة والبناء الذي يتولد من سيطرة العلاقات.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ويرى كل من الموند وكولمان أن النظام السياسي، هو ذلك النظام الذي يتضمن التداخلات المتواجدة في جميع المجتمعات المغلقة، التي يقدم من خلالها الوظائف، وذلك باستخدام القوة الشرعية أو التهديد باستخدامها.

إن القاسم المشترك بين هذه التعريفات، هو النظر إلى النظام السياسي، على أنه جزء من مجموع النظام الاجتماعي، ولكنهم عند تمييز هذا الجزء من النشاط، اختلفوا في الصيغة التي يجب أن يتم بها من مجموع النشاطات الاجتماعية كما اختلفوا في الصيغة التي يجب أن يتسم بها.

ثانيا :نقاط الالتقاء بين دارسي النظم على المستوى الدولي

تناولت العلاقات الدولية في دراستها للنظم الدولية بعدين من أبعاد النظام الدولي؛ الأول ارتكز على دراسة النظام الدولي نفسه، والثاني ارتكز على البحث في أبعاد هذا النظام، وقد اتفق معظم الباحثين ودارسي النظم على المستوى الدولي في العديد من النقاط فيما بينهم، مثل التأكيد على دراسة أهمية عناصر الاستقرار، والاضطرابات في هذه النظم الدولية، كما تناول عدد كبير

(١) إبراهيم درويش، **النظام السياسي**، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ١٩٨٧، ص ٩ - ١١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من هؤلاء الباحثين، عملية توازن النظام وبقائه في حالة الاستقرار، والمحافظة على الوضع القائم، من خلال دراسة عوامل التكيف والضبط للنظام الدولي، كما عنى قسم كبير من الباحثين، بدراسة قدرة الوحدات المكونة للنظام الدولي، على تعبئة الموارد والانتفاع بالتكنولوجيا المتطورة، للتأثير على النظام الدولي، وأجمعوا على أن هذه الوحدات، هي التي تلعب الدور الرئيس في التأثير على سلوكيات النظام هذا، وكانت مواضيع الاستقرار، وقدرة النظام على احتواء[١] الأزمات، عاملاً مشتركاً في مختلف دراسات الباحثين، الذين أكدوا أن التغير في معالم ومكونات النظام الدولي، يتسم بالتغير المستمر؛ فهو ينمو ويتطور من جانب، وينهار ويتقوض من جانب آخر؛ فالنظام الدولي يحتوي في داخله كل أنواع و صور التفاعل العالمي من شتى مصادره وأطرافه، التي هي عادةً ما تكون من قبل النظم الدولية الوظيفية لجميع أنواعها، أو النظم الدولية الإقليمية، مثل أوروبا الغربية، أو النظم القومية، أقوى هذه النظم الدولية وأكثرها تأثيرا في النظام العالمي، لأنها صافية السيادة، وتتمتع بكيانات مستقلة، إضافة إلى أن هناك المنظمات الدولية التي عادة ما ترتبط بعلاقة أو أخرى مع النظم السابقة، قد تكون علاقات تبادلية متعددة، تختلف قوتها من حالة إلى أخرى، وذلك لتشابك السياسات القومية لأعضاء النظام الدولي، وأعضاء هذه المنظمات، وأوضح عدد من الدارسين أنه قد تستخدم هذه المنظمات الدولية من قبل النظم القومية في نفوذها الخارجي، عن طريق التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وذلك من خلال تسخير قرارات المنظمات الدولية وفق أهدافها الخارجية، فالقوى الكبرى تمتلك من القدرات التي تمكنها من التأثير في مختلف الوقائع التي تحدث داخل النظام العالمي.

ثالثا : نقد نظرية النظم :

كغيرها من نظريات العلاقات الدولية، لم تسلم نظرية النظم من توجيه الانتقادات إليها من قبل العديد من المفكرين والباحثين، ومن أهم هذه الانتقادات، صعوبة رصد التفاعلات المختلفة التي تجري بين أجزاء النظام الدولي، وتحديد أسبابها ودوافعها، وذلك لأن الباحث في هذا المضمار يكون أمام ظاهرة دائمة الحركة والتغير بشكل واسع ومستمر، كما أن هناك

---

(١) جيمس دورتي، روبرت بالستفراف، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صعوبة كبيرة في فصل سلوكيات أعضاء النظام، بسبب التدخل والتشابك فيما بينهم، فهناك كثير من الأبحاث والدراسات التي تستخلص العديد من النتائج على قدر كبير من التباين، وينتقد البعض نظرية النظم، لصعوبة توفر الحقائق والمعلومات للمحللين في إطارها العام، سواء أكانت هذه المعلومات من مصادر رسمية أم غير رسمية، ناهيك عن نوعية وحجم الحقائق الممكن تبادلها في عمليات الاتصال بين أطراف النظام الدولي، كما أن درجة تطابق هذه المعلومات مع الواقع، وربطها مع بعضها بعضاً تعتبر أهم المعضلات التي تواجه عملية الاتصال بين أطراف النظام، وهذه المعضلة تواجه باحثي النظم، وتبرز في وجود بعض الحقائق الخفية التي تظهر لاعتبارات عديدة، تكون مؤثرة بشكل كبير على مختلف أطراف النظام الدولي، الذين يعتمدون في بعض الأحيان، إلى تقديم معلومات بطريقة مشوهة مزيفة، لتحقيق مآرب خاصة في هذه الدول[١]، كما أن هناك انتقاداً موجهاً لنظرية النظم، يتعلق بمتغيرات البيئة الخارجية، وكيفية ربطها بما يحدث داخل النظام الدولي ومكوناته الفرعية، والتفاعلات التي تجري بينهما في كافة المستويات، وقد أوضح بعض الباحثين أن هذا النوع من النظريات، قد يناسب النظم الدولية المستقرة محدودة الأطراف، والعمليات والعلاقات مع بيئتها الخارجية، وتبقى هذه النظرية غير كافية كأداة للتحليل الشامل لكل الحقائق المعقدة التي يتركب منها الواقع السياسي الدولي .

ولا بد من الإشارة إلى فكرة التنظيم الدولي، التي تقوم على أن المجتمعات الإنسانية تكون في علاقات سليمة آمنة فيما بينها، إذا وجدت منظمة تعمل من خلال أجهزتها المختلفة على تنسيق علاقات هذا الدول فيما بينها، وتوجيهها نحو خدمة الأمن والسلم الدوليين، حيث إن وجود دول متعددة ذات سيادة، سيؤدي حتماً إلى تضارب في المصالح الوطنية لهذه الدول؛ الأمر الذي يحتاج إلى وجود مثل هذه المنظمة الجامعة لهذه الدول، ويكون بالتالي هو جوهر التنظيم الدولي، وهذا يتطلب وجود منظمة دائمة، يتم بوساطتها أو عن طريق أجهزتها تحقيق ذلك، وبالتالي لا يمكن في ظل العلاقات الدولية المعاصرة، تحقيق هذا التنظيم دون وجود منظمة دولية أو تنظيمات دولية[٢].

---

(١) مرجع سبق ذكره، ص١٣٧-١٣٨.

(٢) مرجع سبق ذكره، ص ١٤-١١٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولا يمكن القول إن وجود المنظمة مرتبط بوجودها المادي بشكل دائم لأجهزتها، بل يكفي أن تعمل الأجهزة على تحقيق أهدافها وأعمالها الموكلة إليها بصورة منتظمة، تعمل على تحقيق المصالح المشتركة بين أعضائها، وفي الحقيقة أن استمرار عمل المنظمة بشكل مستمر مؤشر على استقلال المنظمة عن إرادة وسيطرة الدول الأعضاء .

ولابد من التأكيد أن العصر الحالي تنوعت فيه المنظمات الدولية بشكل كبير، وأصبحت تضم في عضويتها العديد من الأشخاص الاعتباريين غير الدول، فالعضوية في الوقت الراهن لم تعد مقصورة على الدول صاحبة السيادة المستقلة؛ فقد ظهرت إلى جانب المنظمات الدولية الحكومية منظمات دولية غير حكومية، معنية بعدد من القضايا العالمية، وتشارك بشكل أساسي، في التأثير على عملية صنع القرار العالمي، وعلى ضوء ما سبق يمكن تعريف المنظمة الدولية بأنها وحدة قانونية تنشئها الدول لتحقيق غايات معينة، وتكون لها إرادة مستقلة يتم التعبير عنها عبر أجهزة خاصة بالمنظمة الدولية[١].

ولقد اصطدمت مسيرة التنظيم الدولي على أرض الواقع منذ بداياته الأولى بالعديد من العثرات وفشلت في حل النزاعات الدولية، وذلك بسبب معارضة الدول المستقلة، وعدم تجاوبها مع المنظمات الدولية، على أساس انها تتدخل في شؤونها الداخلية، وهذا مرفوض سياديا، أما الحديث عن قدرة المنظمة الدولية في التأثير في العلاقات الدولية فإن هذا ما زال مثار اختلاف بين العلماء والمختصين على الدور الحقيقي الذي تلعبه المنظمة على ارض الواقع؛ فالبعض يعتقد أنها ذات دور فاعل في العلاقات الدولية، لكن البعض الآخر ينفي ذلك، إلآ إذا كانت في وضع يسمح لها بتحويل مطالب البيئة الخارجية إلى قرارات، وقدرتها على التأثير في العلاقات الدولية، من خلال التغذية العكسية على هذه البيئة والتغيير بما يتناسب مع مطالبها[٢] .

---

(١) صالح مهيدي العبيدي، **قانون المنظمات الدولية**، بغداد، مطبعة العاني، الطبعة الأولـــى، ١٩٩٢، ص ٣٣-٤٠.

(٢) علي العواضي، **المجتمع الدولي وتنظيماته (المنظمات الدولية)**، صنعاء، دار الحكمة للنشر، الطبعة الثالثة، ١٩٩٤، ص ٢-٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: النظام الدولي الجديد :

يبدو للوهلة الأولى، أن الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش، قد أعلن بداية عهد جديد في العلاقات الدولية من خلال الكلمة التي ألقاها بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢ عندما قال: " إننا نبني نظاماً عالمياً جديداً يتحكم فيه القانون في سلوك الدول وتقوم فيه الأمم المتحدة القادرة بواجبها في حفظ السلام وتحقيق آمالُ منشئيها الأوائل[١] ". ويتبين أن اصطلاح النظام العالمي الجديد ليس جديدا أبدا، بل قد تعود بداياته إلى الاربعينيات من هذا القرن، عندما صدر كتاب بعنوان " النظام العالمي الجديد " لمؤلفه اتش جي ويلز عام ١٩٤٠، يصف فيه فكرة الحكومة العالمية، والتي يرى بعض المحللين أن الرئيس بوش قد استوحى فكرته عن النظام الجديد من هذا الكتاب[٢] ، إلا أنه من المؤكد أن بداياته الحقيقية ظهرت أواخر الستينات وأوائل السبعينات، عندما طالبت دول العالم الثالث، بضرورة بلورة نظام عالمي جديد، يكون أكثر عدلا بالنسبة إليها[٣] ، وأخذ الحديث عن هذا النظام يتزايد مع وصول جورباتشوف إلى السلطة في الاتحاد السوفياتي عام ١٩٨٥ ؛ لذا فإن من الحق أن نعتبر أن الرئيس جورباتشوف هو أول من أعلن عن بداية عهد جديد في العلاقات الدولية، تسودها روح التضامن الإنسانى، والإحساس الواحد في المصير المشترك[٤] ، وأخذ هذا المصطلح يتردد بكثرة في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات، على اعتباره شعاراً لمرحلة جديدة في العلاقات الدولية، ظهرت كنتيجة لحدوث عدد من المتغيرات على الساحة الدولية، من أهمها ما يلي :

خامساً: المتغيرات على الساحة الدولية وتتمثل فيما يلي :

---

(١) بشارة الجعفري، **منظمة الأمم المتحدة والنظام الدولي الجديد**، دمشق، دار الطلاس، ط١، ١٩٩٤، ص ٧

(٢) فيصل غباري، **تطور العلاقات الدولية الحديثة وآثارها على الأنظمة العربية**، القاهرة، ط١، ١٩٩٤، ص ٣٠.

(٣) محمد حافظ، "**العرب والنظام العالمي الجديد**"، مجلة الشؤون العربية، إصدارات جامعة الدول العربية، القاهرة، العدد (٧٥)، ١٩٩٣، ص٦٨.

(٤) أحمد شعبان، **الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية**، القاهرة، سينا للنشر، ط ١، ١٩٩٣، ص ٣٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١) المتغير الأول : التغيرات التي جرت في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية، والتي أدت إلى انتهاء المواجهة (الحرب الباردة) بين الكتلتين الشرقية آنذاك والغربية، وفقدان روسيا لهيبتها الدولية أمام واشنطن، وظهور صراع خفي أو حرب باردة أخرى -إن صح التعبير- بين الشركات الدولية والكتل الاقتصادية، للسيطرة على الأسواق العالمية[١] . كما أدى تفكك الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشرقي إلى عدة دول وجمهوريات إلى ما يلي:

(أ) تشتت القوة العسكرية النووية الرادعة، وزوال حلف وارسو ومطالبة الدول الجديدة بالانضمام إلى حلف شمال الاطلسي .

(ب) بروز النزاعات العرقية والخلافات القومية ومثال ذلك يوغسلافيا ، والشيشان ، وإقليم ترانس دينستر الذي يطالب بالاستقلال عن مولدوفا .

(ج) عدم استِتْباب الأوضاع بعد في الجمهوريات الجديدة، مما أثر على الاستقرار الداخلي للقارة الأوروبية، والذي يهدد الاستقرار العالمي، ومثال ذلك كرواتيا، وسلوفانيا[٢] ، ولا يزال العالم يشهد الآن تغيرات في القارة الأوروبية، ودلل انهيار الاتحاد السوفياتي على تراجع دور الايدلوجية، كمصدر من مصادر الصراع الدولي أمام مصادر أخرى[٣] .

(٢) المتغير الثاني : التوجه نحو التوحد، وإقامة التكتلات الاقتصادية، وهيمنة المنظومة الرأسمالية، ومن أبرز هذه التكتلات الوحدة الأوروبية مع بداية عام ١٩٩٣، ومنطقة التجارة الحرة (نافتا) مع بداية عام ١٩٩٤[٤] .

(٣) المتغير الثالث : التطبيق العملي لمواد الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ومن الأمثلة على ذلك – العراق، وليبيا، ويوغسلافيا.

---

(١) مرجع سبق ذكره، ص ٦٢.

(٢) أحمد محمود، "**التفكك الدولي والنظام العالمي الجديد**"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد ١٠٩، ١٩٩٢، ص ٩٦.

(٣) أحمد محمود، "**ظاهرة الصراع الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة**"، ،مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد ١٠٨، ١٩٩٢، ص ١٤٩.

(٤) مرجع سبق ذكره، ص ٦٩.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٤) المتغير الرابع : ظهور قضايا عالمية بحاجة لإيجاد الحلول لها على مستوى أعلى من الدولة القومية مثل(التلوث البيئي ، الفقر ، المجاعات ، اللاجئين ، الانفجار السكاني) [١] .

سادساً: بنية النظام الدولي الجديد :

لقد أدى انهيار الاتحاد السوفياتي سابقا -روسيا حاليا- إلى إحداث تحولات في كافة التفاعلات السياسية والعسكرية والاقتصادية على المستوى العالمي، وإذا نظرنا إلى بنية النظام العالمي الجديد فيجب التمييز بين المستويات التالية :

(١) المستوى السياسي : لقد أبرزت وقائع الحياة الدولية بعد حرب الخليج، الدور السياسي المهيمن للولايات المتحدة الأمريكية، وتهميش كافة القوى المحلية منها والجوهرية، وإن التناول الامريكي للشؤون الدولية، يعطي انطباعا بكون إدارة واشنطن تصنف العالم إلى أربع مجموعات، أقلها درجة هي دول الرعية، ويليها الدول المخزنة، أي دول الإدارة، ثم دول المشاركة بالتبعية، وآخرها الدول المستعصية، وعددها لا يتجاوز أصابع اليد، التي تأتي في مقدمتها العراق وليبيا وكوبا وكوريا الشمالية، والعمل جارٍ لاستكمال ترتيبها في الخانة الأولى، وقد أكدت الأحداث منذ أزمة الخليج، انعدام وجود إرادة ذاتية مستقلة عن الإرادة الأمريكية للدول المشاركة بالتبعية، وهي دول المجموعة الأوروبية الأربع الكبرى: ألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا ، وإيطاليا، أما بالنسبة لروسيا التي ما زالت تعيش على وهم الماضي[٢] -الاتحاد السوفياتي- فإن البيت الأبيض يعتقد أنه بوساطة سلاح المليارات من الدولارات التي ستدفعها دول المشاركة بالتبعية، وبعض دول المخزن، سيتمكّن من جرها لتأخذ مكانها بين الدول صاحبة الامتياز في النظام العالمي الجديد، كما أبرزت حرب الخليج على المستوى السياسي ما يُسمى بالفوضى العالمية، وتضيف أدبيات النظام بالنسبة للتجربتين الأمميتين السابقتين (عصبة الأمم المتحدة ، وهيئة الأمم المتحدة) التأكيد على كون الإنسانية أمام خيارين لا ثالث لهما، إما نظام

---

(١) أحمد محمود، "**حول إشكالية النظام الدولي الجديد**"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العـــدد ١٠٤، ١٩٩١، ص ٢٥.

(٢) نصيف مجدي، **حرب الخليج والنظام العالمي الجديد**، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩١، ص ٦٢.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عالمي في خدمة البشرية، وإما فوضى عالمية نعرف بدايتها، ولكننا لا نستطيع تحديد نهايتها، ويبدو من خلال الخطوات الأولى للنظام العالمي الجديد، أنه سيتوجّه إلى الخيار الثاني، فالتناقض القائم بين المبادئ التي تشكل القاعدة التي يرتكز عليها النظام الدولي الجديد؛ الشرعية الدولية ، الديمقراطية ، حقوق الانسان ، وبين التزامات الولايات المتحدة الدولية وممارساتها الفعلية، جعلها تبني سلوكا مزدوجا في تعاملها مع المشاكل الدولية، إذْ استصدرت ستة قرارات من مجلس الأمن في أقل من ثلاثة أسابيع لإدانة العراق، في الوقت الذي تطلب الأمر ما يزيد على شهر من مداولات هذه الهيئة لاستصدار قرار يدين العمل الإجرامي الذي قامت به إسرائيل ضد الفلسطينيين (مذبحة الأقصى)، وكذلك الأمر بالنسبة إلى قرار إرجاع المبعدين الفلسطينيين إلى ديارهم، والسلوك نفسه بالنسبة للبوسنة والهرسك، وهذا ما قاله الامين العام السابق للأمم المتحدة بطرس غالي الذي أكد أن قرارات مجلس الأمن على صنفين: قرارات ملزمة، وهي التي طبقت ضد العراق، وقرارات غير ملزمة، وهي التي تخص إسرائيل وأطرافا أخرى مثلها[١] . [إن كافة النزاعات مهما كانت مستعصية الحل، فانه من الممكن ومن الواجب حلها بالطرق السلمية، وإن الحل الصحيح هو الذي لا يكون فيه منتصر ولا مهزوم، بل تتحقق بمقتضاه نصرة القضايا المشروعة لكلا المتنازعين، وهذا ما يجب أن يشكل جوهر النظام الدولي[٢] .

(٢) المستوى الاقتصادي والاجتماعي : ان الآليات الاقتصادية في البلدان المصنعة بدأت تنتقل من مرحلة الاحتكارات التي جسّدتها الشركات عبر القومية والشركات المتعددة الجنسية، في فترة الحرب الباردة، إلى مرحلة عالمية الاقتصاد، ويلاحظ أن هذا التطور قد قلص دور عنصرين أساسيين في البيئة الإنتاجية وهما: قوة العمل ووسائل الإنتاج، لحساب عنصر ثالث ممثل برأس المال، والذي يمتاز بنزعته الطبيعية للتوظيف في مجالات قليلة التكلفة وسريعة المردودية، أما على المستوى الاجتماعي فيبدو أن هناك حرباً ضد العدالة الاجتماعية ورفاه الإنسانية في مجموعها، فعلى المستوى العالمي، يبدو ذلك في علاقات دول الشمال المتطور مع الجنوب

---

(١) جمال فتان، "**نظام عالمي جديد أم سيطرة استعمارية جديدة** "، المستقبل العربي، شباط ١٩٩٤، ص ٧٨-٧٩.

(٢) محمد سيد أحمد، "**حول إشكالية النظام الدولي الجديد** "، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، نيسان ١٩٩١، ع ١٠٤، ص ٢٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتخلف، وفي داخل كل مجتمع، سواء في الشمال أم الجنوب، هناك مفارقات بين الأغنياء والفقراء، وهناك مفارقات أيضا داخل كل طبقة في أي مجتمع؛ ففي الولايات المتحدة التي تعد من أغنى دول العالم، هناك ما يقارب سدس سكانها يعيشون تحت عتبة الفقر[١] .

سابعاً: دعائم النظام الدولي الجديد:

يرتكز النظام العالمي الجديد على ثلاث دعائم أساسية :

(١)القوة العسكرية الأمريكية : في فترة الحرب الباردة، وتحت مظلة الرعب النووي، تمكنت الولايات المتحدة من بناء شبكة من التحالفات العسكرية لمحاصرة الاتحاد السوفياتي، غطت مناطق المعمورة، وباعتبار أنها الدولة التي خرجت منتصرة من الحرب دون تدمير، فقد أخذت على نفسها مهمة الدفاع عن العالم الحر في مواجهة الخطر الشيوعي؛ إلا أن هذه التحالفات فشلت، ولم يبق منها إلا حلف شمال الأطلسي[١] . لقد كان من المفروض أن الزعامة الأمريكية ستتقهقر بعد انهيار المعسكر الاشتراكي واختفاء حلف وارسو، لأن مبرر وجوده لم يعد قائما، وهذا يطرح سؤالا مهما، وهو ضد من تتم هذه التعبئة ؟ لا شك أن وراء ترسيخ هذه الفكرة مصالح أمريكية سياسية واستراتيجية وصناعية، ومن الصعب فصل الإمبريالية عن نزعتها العسكرية؛ فالولايات المتحدة الأمريكية -كما لاحظ أحد المحللين العرب البارزين- تعيش منذ عام ١٩٤١ على الاقتصاد الحربي، فإذا ما انهار هذا الاقتصاد غرقت البلاد في أزمة خطيرة لا يمكن تجاوزها، إلا إذا أعيد النظر في تركيبة النظام الاجتماعي .

(٢)الشرعية الدولية : الدعامة الثانية للنظام العالمي الجديد تتمثل فيما تسميه الولايات المتحدة وحلفاؤها الشرعية الدولية. إن الاحتماء بهذه الذريعة القانونية والأخلاقية، من طرف دول لها سجل بالانتهاكات والاعتداءات على ميثاق منظمة الأمم المتحدة، واستخدام هذا الشعار، لا يمكن أن يغطي الواقع المتردي الذي آلت إليه الأمم المتحدة فالتوازن الثلاثي الذي كان يحكمها، والممثل في دول العالم الثالث، والكتلة الاشتراكية والدول الغربية، الذي كان -إلى حد ما- سببا في قصورها عن أداء الرسالة التي أُنشئت من أجلها قد اختل باختفاء طرف رئيسي على مستوى

(1) Barry M. Blech man, "**Military Amenusians of collective Security**" in: Roger A. coate. Ed.v.s Policy and the future of the united nations (New york. Twenteth century fund press. 1994.p 85

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القرار فيها، وهو مجلس الأمن. لقد حولت واشنطن سلطة القرار من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة أثناء الحرب الكورية، وعندما فقدت السيطرة عليها بظهور كتلة دول عدم الانحياز، حولت مجلس الأمن إلى أداة لشل كل مبادرة لا تتماشى مع سياستها وأهدافها[١] .

(٣) تعبئة رأس المال : إن الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على بلدان الجنوب منذ بداية الثمانينات، وخصوصا منذ سنة ١٩٨٦ هي حرب اقتصادية، وسلاحها الأساسي رأس المال؛ لقد تبين أنه سلاح فتاك وأشد من السلاح التقليدي، حيث تمكنت الرأسمالية العالمية، من كسب معارك حاسمة ضد المشروع التنموي لحركة التحرر الوطني، وضد النظام الاشتراكي، ولا يزال هجومها مستمرا تحت لواء الليبرالية البدائية التي شعارها: " اتركه يعمل ، اتركه يمر "، وهو الشعار الذي استعمل لتدمير القاعدة الصناعية في دول بلدان الجنوب وبلدان أوروبا الشرقية، وقد استخدمت لتحقيق ذلك أداتين رئيسيتين، هما المديونية ووصفات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وكل ذلك لضمان السيطرة الأمريكية على العالم واستمرار التبعية لها بكل أشكالها[٢] .

مركز ايداع الرسائل الجامعية

ثامناً: النظام العالمي الجديد : هل هو نظام دولي جديد؟ أم نظام جديد للعلاقات بين الشرق والغرب ؟

جاء في دراسة أجراها محمد سيد أحمد حول إشكالية النظام العالمي الجديد قولُه: " إن النظام العالمي الجديد ليس بنظام، ولا هو بمبادئ لها الدوام، وإنما هو شيء عارض ومرحلي، يتعلق بموازين قوة دولية معينة وظروف تاريخية معينة، ولكن النظام يعني شيئا ثابتا مستمرا له ضوابطه وأسسه ومؤسساته الراسخة، أما الحديث عن نظام بمعنى أن يكون أداة للاحتواء، فهذا نقيض لفكرة النظام، ويصبح شيئا من التكتيك بدلا من أن يكون له بعد استراتيجي، وبهذا المعنى فإن النظام الدولي الجديد مجرد مرحلة انتقالية من كان ثنائي القطبية إلى عالم آخر يوصف عادة أنه متعدد الأقطاب لكن هل نحن فعلا بصدد نظام متعدد الأقطاب أم أصبح هذا النظام في حقيقته

---

(١) محمد صالح، " **لماذا تريد أمريكا أن تحكم العالم؟**"، مجلة المجلة، العدد ٦٦٢، آب ١٩٩٦، ص ١٧٨.

(٢) حميد الجميلي، **"التطورات الاقتصادية الدولية وحسابات نهاية القرن العشرين"**، مجلة آفاق عربية، بغداد، السنة الثامنة عشر، ١٩٩٣، ص١٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

احادي القطب ؟ هل أصبح بالفعل نظاما تتفاعل فيه الأقطاب في إطار التعاون بدل المواجهة، أم أننا بصدد نظام تسيطر عليه الولايات المتحدة! في الحقيقة أننا لسنا بصدد نظام بل نحن ما زلنا بصدد سيطرة قانون القوة لا سيطرة قوة القانون، وبالتالي فنحن لسنا بصدد نظام جديد وإنما بصدد صيغة جديدة للنظام التقليدي، وهذه الإشكالية طرحتها أزمة الخليج، فقد كانت أغلب القوات المشكلة للتحالف قوات أمريكية، وأمريكا هي التي قادت العملية، وقد أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أن الحرب جرت بتفويض من المنظمة، ولكن لم تكن الأمم المتحدة هي التي قادتها[١] ، انها حرب قادتها أمريكا وشاركت فيها أطراف أخرى عربية ودولية، اقتصرت مهمة المنظمة الدولية على إجازتها وهناك فرق بين الإجازة وتولي القيادة فعلا، فقد أصدر مجلس الأمن قراره بناء على المادة الثانية والأربعين التي تجيز استخدام القوة لحفظ السلم والأمن الدولي أو لإعادته إلى نصابه[٢]".

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

(١) محمد سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٣ -١٠٤.

(٢) السفير عمران الشافعي، "**الدور المستقبلي للأمم المتحدة في الشرق الأوسط**"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، نيسان ١٩٩١، ع ١٠٤، ص ٣٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الفصل الثاني

حالات دراسة تطبيقية

للأمن الجماعي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

حالات دراسة تطبيقية للأمن الجماعي

المبحث الأول: الأمم المتحدة والنظام العالمي الجديد:

أولاً: الانعكاسات الدولية على الأمم المتحدة :

منذ انتهاء الحرب الباردة، طرأت على سلوكيات الأمم المتحدة في معالجتها للقضايا الدولية تغيرات جوهرية، بالمقارنة مع السابق؛ ففي بعض الأحيان تتسم سياساتها بعدم التوازن، وفي أحيان أخرى، تفتقد أجهزتها التوازن المطلوب في معالجتها للمشاكل، ففي كثير من الأوقات، استحوذ مجلس الأمن الدولي بمعالجة القضايا جميعها دون توزيعها على المؤسسات الدولية الأخرى، مما تسبب في حدوث اختلال في أدوار ووظائف الأمم المتحدة[١] ، كما وجدت المنظمة الدولية نفسها في كثير من الأحيان تنغمس في سياسات الولايات المتحدة تحت شعارات دولية إنسانية، وشهدت تراجعا واضحا في وظائفها الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الدولي، كما أن الدول النامية ما زالت تعاني العديد من المآسي، في الوقت الذي تنمو فيه الدول الغربية بشكل واسع[١] ، فعدم التوازن في معالجة المشكلات والأزمات الدولية، هي أبرز سمات الأمم المتحدة المعاصرة؛ ففي قضية البوسنة والهرسك فرض مجلس الأمن الدولي حظرا عاما وشاملاً على كل مبيعات الأسلحة والمعدات الحربية على الأطراف المتنازعة، وكان المسلمون لا يملكون سلاحا مما أدى إلى عدم وجود توازن استراتيجي في مخزون الأسلحة لديهم، حيث كانت النتيجة التطهير العرقي، وكان موقف الأمم المتحدة مخيبا للآمال، وعلى عكس ما كانت عليه في العراق، ونتيجة لرفض الحكومة الليبية الطلب الأمريكي باعتقال اثنين من المواطنين الليبيين

---

(١) أحمد يوسف الفرعي، "**بطرس بطرس غالي وتجربة اصلاح الأمم المتحدة**"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد ١٢٦، أكتوبر ١٩٩٦، ص ١٢٥-١٢٧.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لمحاكمتهما، أمام القضاء الأمريكي وتسليمهما لها بسبب تعارضه مع القانون الدولي، قامت الولايات المتحدة بالطلب من مجلس الأمن بمعالجة القضية الذي أصدر بدوره قرارا يطالب ليبيا بتسليم المتهمين بحجة الإرهاب، وفي عام ١٩٩٢ اصدر مجلس الأمن قرارا منح ليبيا مدة أسبوعين لتسليم المتهمين، وإلا فرضت عليها عقوبات، تمثلت بالحظر الجوي، وتقليص عدد الدبلوماسيين العاملين في الخارج. وبقي الأمر كذلك حتى تم أخيرا تسليم المتهمين في عام ٢٠٠١، حيث أصدرت محكمة في هولندا الحكم على أحدهما بالسجن المؤبد، وأفرج عن المتهم الآخر[٢] . أما القضية الأكثر وضوحا على ازدواجية معايير التعامل من قبل الأمم المتحدة، وذلك بسبب ارتباطها بمصالح القوى الكبرى، فهي القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، والدليل على ذلك كثرة القرارات الدولية الصادرة من مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة، ومنذ البدايات الأولى لنشوئها فإن إسرائيل لم تلتزم بأي منها، وسرعان ما كانت تخالفها غير آبهة بقواعد القانون الدولي والمجتمع الدولي، إضافة إلى وقوف الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل، واستخدام حق "الفيتو" في مجلس الأمن، لعدم إرسال قوات حماية دولية إلى الأراضي الفلسطينية في أحداث الانتفاضة الأخيرة[٣] .

لقد أدى تراجع مكانة كل من روسيا والصين، وبالتالي تراجع قدرتهما على تحدي الغرب، -وبخاصة أمريكا في مجلس الأمن- ، إلى اختفاء ظاهرة الفيتو تقريبا، وهذا ما يعني إزالة الحواجز أمام مجلس الأمن، واستعادة صلاحياته فيما يتعلق باللجوء إلى أحكام الفصل السابع من الميثاق الذي يسمح باستخدام القوة المسلحة، كما انعكس هذا التأثير على الجمعية العامة، حيث ازدادت العضوية فيها زيادة كبيرة نتيجة انهيار وتفكك عدد من الدول الشيوعية، مثل تشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا والاتحاد السوفياتي، واختفت الكتلة الشرقية ككتلة تصويتية من الجمعية العامة[٤] .

---

(٢) أحمد حجاجي، "**الأمم المتحدة وقضايا الجنوب**"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد ١٢٦، أكتوبر١٩٩٦، ص ٢٥٣.

(١) السفير عمران الشافعي، مرجع سبق ذكره، ص٣٤.

(٢) أحمد حجاجي، مرجع سبق ذكره، ص٢٥٤.

(٣) حسن نافعة، "**الأمم المتحدة في نصف قرن**"، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، ١٩٩٥، ص ٢٧٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: مظاهر ضعف المنظمة الدولية في إدارتها للأزمات الدولية :

أوضح ميثاق هيئة الأمم المتحدة الوسائل والإجراءات الكفيلة التي يتم من خلالها حل وإدارة الأزمات الدولية، وتوزيعها على الأجهزة المختصة في المنظمة، إلا أنه منذ انتهاء الحرب الباردة، وبسبب الهيمنة الأمريكية، أخذت بعض الأجهزة تلعب دورا رئيسيا، وتظهر في صورة واضحة في معالجة الأزمات، بالرغم من وجود أجهزة أخرى لها أولوية المناقشة في بعض القضايا، مما تسبب في تضارب آليات العمل الاختصاصي، وخصوصا بين كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي، ومحكمة العدل الدولية؛ فقد بدا واضحا ومنذ نهاية الثمانينات أن مجلس الأمن أصبح يستأثر بالدور الكبير على حساب الأجهزة الأخرى، وقد عزز ذلك اختفاء ظاهرة الفيتو، وبدا مجلس الأمن وكأنه مجلس أقلية دكتاتورية، تمارس صلاحياتها المطلقة في ظل غياب المؤسسات الرقابية السياسية والقانونية والقضائية وكانت أزمة الخليج دليلا واضحا على هذه السيطرة، واختفاء الدور الممنوح للأجهزة الأخرى، حتى أنه تعدى الصلاحيات الواسعة المفوضة إليه في الميثاق، وبدأ بتوقيع الجزاءات الموجودة في المادتين (٤١ ، ٤٢) والتجاوز عن أولويات حل النزاع[١] ؛ فالمجلس أجاز حربا ليست من قبل الأمم المتحدة، إنما حربٌ أمريكية ضد العراق، وما دام المجلس يستأثر بالدور الأكبر في مداولات الأمم المتحدة، فإن ذلك يعني إغفالاً لمجموعة كبيرة من الدول الصغيرة في العالم، وخصوصا دول العالم الثالث، التي تقع تحت وطأة سيطرة الاستعمار الاقتصادي من قبل الدول الغربية، وبالتالي لن يكون لها القدرة على التأثير في قرار المنظمة الدولية؛ لذلك فعملية الإصلاح يجب أن تتناول هذا البعد، وذلك بقصد مواجهة الأوضاع الدولية الجديدة التي قد تطرح تحديات جديدة لم ينص عليها الميثاق، ولكن دون إهمال لصلاحيات الجمعية العامة والأجهزة الأخرى التابعة للمنظمة الدولية، من أجل تجنب حدوث خلل في أدوار الأجهزة التابعة لهيئة الأمم المتحدة، ولا بد من

---

(١) حسن نافعة، **إصلاح الأمم المتحدة**، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٥، ص ٢٧٩.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التأكيد هنا أن اعتبارات المصلحة الوطنية العُليا للولايات المتحدة هي التي كانت وراء تجاوز قوات الأمم المتحدة لوظائفها أثناء تدخلها العسكري في بعض المواقع مثل الصومال والبوسنة والهرسك، لذا استغلت الولايات المتحدة المنظمة الدولية للتدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول، تحت شعار "التدخل الإنساني"، مخالفة بذلك القوانين والشرائع الدولية، ولا يخفى علينا أن معظم تدخلات الأمم المتحدة باءت بالفشل، ولم تحقق الأهداف التي وضعت من اجلها، مما أدى إلى توجيه الانتقادات إليها من كل جانب؛ أما عن دور الأمم المتحدة الاقتصادي، فقد تراجع هذا الدور عما كان عليه في السابق وأخذ الدور الأصلي لها ينتقل إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اللذيْن تسيطر عليهما الدول الغربية، وبالتالي أخذت الأمم المتحدة تفقد دورها شيئا فشيئا في هذا المجال[١] ، ومن المتوقع أن تؤدي التطورات الدولية الجديدة إلى تحول كبير في وظائف الأمم المتحدة وجدول أعمالها، حيث أصبح من المؤكد أن انتهاء الصراع بين الشمال والجنوب أخذ طابعا أكثر حدة، وبالتالي سوف تبرز بوضوح أكبر، مشكلات الفقر والبطالة والجوع واتساع الفجوة في مستويات المعيشة في دول العالم، ومن المحتمل أن تظهر على جدول الأمم المتحدة قضايا ترتبط بالتطورات المتلاحقة في النظام الدولي[٢] .

ثالثاً: أنماط تعامل الأمم المتحدة مع الأزمات الدولية في مرحلة ما بعد أزمة الخليج:

لقد كان للتحولات التي شهدها هيكل موازين القوى في النظام الدولي، انعكاسات بالغة الأهمية على خريطة الصراعات والأزمات المهددة للسلم والأمن الدوليين في المرحلة الحالية؛ ففي فترة الحرب الباردة، كانت هناك مناطق محجوزة للنفوذ المنفرد لكل من الولايات المتحدة او الاتحاد السوفياتي سابقا، ولا يجوز للأمم المتحدة أن تتدخل في الأزمات التي تقع فيها، أما الأزمات التي تقع خارج مناطق النفوذ، فكان للأمم المتحدة أن تلعب دورا يختلف باختلاف حجم ومساحة الاتفاق بن القوتين العظميين آنذاك، وحول أسلوب التعامل معها، بالإضافة إلى عدد من

---

(١) نادية عبد السيد، "**نشاط الأمم المتحدة**"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد ١٢٣، يناير ١٩٩٦، ص ٣٦٥.

(٢) مرجع سبق ذكره، ص٢٥٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاعتبارات الأخرى التي تتعلق بطبيعة الأزمة، وطريقة إدارتها من جانب أطرافها المباشرين، وأصبح أسلوب المعالجة يتضمن ثلاثة أنماط على الأقل هي :

(١) النمط الاستبعادي : وفيه تم استبعاد الأمم المتحدة من محاولات تسوية الأزمات، وأهم نماذجه الأزمة المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي.

(٢) النمط الافتعالي : وفيه أقحمت الأمم المتحدة في القضايا لعلاجها، وأبرز نماذجه أزمة لوكربي .

(٣) نمط المشاركة المحسوبة : وهو النمط الأكثر شيوعا وتنوعا، ويتحدد دخول الأمم المتحدة فيها بقدر ما تسمح به إرادة الدول الكبرى، وخصوصا إرادة الولايات المتحدة الأمريكية، ومثال ذلك المسألة البلقانية[١] .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

ولعل الأزمات التي يراد استبعاد الأمم المتحدة من الضلوع فيها، أو تلك التي يُراد إقحامها فيها على نحو مفتعل، هي أزمات نادرة، وقد تعيَّن على الأمم المتحدة أن تنافس عدداً كبيرا من الأزمات بعد حرب الخليج، إلا أن الدور الذي تلعبه في كل منها تراوحت أهميته وفاعليته كثيرا ما بين حالة وأخرى، ومع ذلك يمكن القول إن نشاط الأمم المتحدة في حفظ السلام والأمن الدوليين زاد زيادة كبيرة، من حيث الكم في مرحلة ما بعد حرب الخليج، إلا أن هذه الزيادة لم تواكبها زيادة نوعية في مدى الفاعلية، أو حتى في مستوى الاهتمام، ولأن معظم الأزمات التي اندلعت في مرحلة ما بعد أزمة الخليج كانت أزمات داخل الدول، وليس بين الدول، فكان التردد والارتباك واضحيْن على أسلوب الأمم المتحدة في المعالجة[٢] .

المبحث الثاني: تجربة التدخل الدولي في الصومال:

أولا : إفريقيا وتحولات ما بعد الحرب الباردة :

---

(١) حسن نافعة، **الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، دار الأهرام، ١٩٩٢، ص ٦٥.

(٢) عبد العزيز سرحان، **مصير الأمم المتحدة بعد أزمة الخليج، احترام الشرعية الدولية أم الإنزلاق نحو الهيمنة الأمريكية**، القاهرة، ١٩٩٢، ص٤٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شهدت القارة الإفريقية تحولات هامة عقب انتهاء الحرب الباردة، وامتدت هذه التحولات إلى العديد من قضايا التفاعلات الداخلية والدولية لمعظم دول القارة، مما أثر بالتالي على قضايا الأمن والصراع في الكثير من تلك الدول، لا سيما في الحالات التي تتطلب تدخلا دوليا. [والواقع أنّه من غير الممكن تناول أداء الأمم المتحدة في الصراعات الإفريقية عموما، وفي حالتي الصومال ورواندا خصوصا، بالتركيز على تأثير انتهاء الحرب الباردة على الأوضاع السياسية لدول القارة الإفريقية، وعلى شبكة علاقاتها مع العالم الخارجي؛ ففي مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أفضت التحولات في هيكلية النظام الدولي إلى انعكاسات سلبية بارزة على القارة الإفريقية بشكل عام، حيث أدت هذه التحولات إلى حدوث المزيد من التدهور في مكانة القارة الإفريقية في النظام الدولي، بالإضافة إلى تضييق هامش المناورة الاستراتيجية الذي كان متاحا أمامها إبان الحرب الباردة، ذلك أن الظروف ما بعد الحرب الباردة انطوت على إنهاء هامش المناورة الاستراتيجية، ومضاعفة القيود الواردة على الاختيارات السياسية المتاحة أمام دول القارة الإفريقية، حيث أصبحت الدول الإفريقية في ظل هذا الوضع خاضعة للهيمنة الكاملة من جانب القوة العظمى الوحيدة الباقية، وهي الولايات المتحدة، ومن ورائها المنظومة الرأسمالية العالمية، والواقع أن هذا التطور يرجع بالدرجة الأولى إلى تضاؤل القيمة الاستراتيجية لدول القارة الإفريقية في الاستراتيجيات العالمية ما بعد الحرب الباردة إذ لم تعد السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا مندرجة في إطار استراتيجية شاملة لإدارة الصراع الكوني مع الكتلة الشرقية، وإنما أصبحت مدفوعة فحسب بالاعتبارات الإقليمية المباشرة المرتبطة بالمصالح الاقتصادية الأمريكية في المنطقة، بخلاف ما كان موجوداً أثناء الحرب الباردة، ولم تعد الولايات المتحدة في حاجة إلى اكتساب الحلفاء والأصدقاء في إفريقيا، وبات التركيز السياسي الأمريكي مقتصراً على التعامل الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي مع دول القارة، حسب خصوصية كل حالة على حدة، وقد بدا هذا السلوك واضحا بصفة خاصة، في التعامل الأمريكي مع قضايا الأمن والسلم في القارة الإفريقية، وتسوية الصراعات القائمة، لا سيما الصراع في الصومال[١] .

(١) أحمد إبراهيم محمود، "**الأمم المتحدة وحفظ السلام في إفريقيا**"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، أكتوبر١٩٩٥، ع ١٢٢، ص ١٢٠.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز الإيداع لرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى هذا الأساس، تضاءلت او انعدمت المساعدات الاقتصادية المقدمة الى معظم الدول الإفريقية من العالم الخارجي، كما توقف أيضا الدعم العسكري والاقتصادي الذي كانت الكثير من النظم الإفريقية الحاكمة تتلقاه من الخارج لمواجهة الجماعات المسلحة المعارضة في الداخل، ومن ناحية أخرى، أدت التحولات الدولية العاصفة التي طرأت على النظام الدولي أواخر الثمانينات، إلى انهيار وسائل الضغط والسيطرة التي كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سابقا، يستخدمانِها في السيطرة على الحلفاء والأصدقاء في افريقيا، لتخفيف حدة الصراع الداخلية .

جملة هذه المتغيرات، أدت إلى تفاقم العديد من الصراعات في الدول الإفريقية، وفي مقدمتها الحروب الأهلية الناتجة عن ضعف الاندماج والتكامل الوطني، في اغلب دول القارة، تحت تأثير التخطيط العشوائي لحدود الدول الإفريقية إبان الحقبة الاستعمارية[١] .

مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

ثانيا : تطورات الصراع في الصومال :

بدأ الصراع في الصومال نتيجة أزمة الاندماج الوطني، إذ إنه على الرغم من أن الصومال يتمتع بتجانس قومي وديني ولغوي فريد، إلا انه عانى من أزمة حادة من عدم الاندماج الوطني بفعل ما اتسمت به السياسات الحكومية في عهد سياد بري من غلبة الروح القبلية، فقد أسند إلى أفراد قبيلته (الماريجان) كافة المراكز السياسية حتى انحصرت في أفراد عائلته التي احتكرت المناصب السياسية الحساسة، الأمر الذي أدى إلى شعور الجماعات القومية والعرقية الأخرى بانعدام العدالة التوزيعية، وشعورها بالتمييز ضدها واتجاهها نحو ممارسة العنف المسلح ضد النظام؛ من هنا اندلعت المعارضة المسلحة على أسس قبلية، اتخذت على وجه التحديد صورة قيام تحالف قبلي ضم فروع قبيلتي (الهاوييه) و(الدارود) وقبائل (الاسحاق)، وسارت الحرب منذ ذلك الحين على أساس قبلي، لا سياسي، وفي أعقاب الإطاحة بنظام سياد بري، انقسم التحالف القبلي على نفسه على مختلف المستويات؛ فمن ناحية انقسم ممثلو قبيلة (الهاوييه) الذين كانوا يعملون تحت غطاء المؤتمر الصومالي الموحد إلى فريقين متصارعين على السلطة، أولهما بزعامة الجنرال محمد فارح عيديد، وثانيهما بزعامة علي مهدي محمد، الذي نصَّب نفسه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رئيسا مؤقتا للبلاد، وعكس هذا الصراع رغبة واضحة في الاستئثار بالسلطة من جانب الطرفين المتصارعين، مما أدى من ناحية أخرى إلى إثارة مخاوف قبائل (الاسحاق) التي اتجهت نحو الانفصال، وتأسيس ما يعرف بجمهورية ارض الصومال .

بالإضافة إلى ما سبق، كان المتغير البارز في خريطة الصراع الداخلي في الصومال، يتمثل في تنامي دور الحركات الإسلامية الصومالية، حيث أصبحت الساحة الصومالية تشهد ظهور ما لا يقل عن ثماني حركات إسلامية فاعلة، وتعتبر الحركات الإسلامية بمثابة التنظيمات الوحيدة غير القبلية؛ فهي لا تعمل على أساس قبلي، وإنما تنتشر في جميع المناطق الصومالية، وقد لعبت هذه الحركات دورا أكثر أهمية في مواجهة القوات الدولية واستنزافها، ودفعها إلى الرحيل عن البلاد[٢] .

ثالثاً: البعد الإقليمي وأزمة الصومال :

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

تبدو إثيوبيا أكثر الأطراف استفادة من قرار انفصال الشمال، وإن كانت قد تحفظت عليه شكلا، نظرا للحركات الانفصالية الفاعلة داخلها، أما كينيا فإن قبائل الداورد تمتد داخل أراضيها، وكان ذلك سببا في توتّر العلاقات بين البلدين، واتهام عيديد لها بتسليح قوات سياد بري، ومما هو جدير بالذكر أن دول الجوار الجغرافي بالقرن الإفريقى بزعامة أثيوبيا كانت قد حصلت على تفويض من مؤتمر قمة الإنسانية الذي عُقد عام ١٩٩٢ من الدول والمنظمات المانحة للمعونات، من أجل دفع جهود المصالحة الوطنية في الصومال، وقد تأكد هذا الدور أثناء انعقاد مؤتمر القمة الإفريقي بداكار[١] .

رابعاً: الصومال وتجربة التدخل الدولي :

يتمثل الجانب الأكثر أهمية في عملية التدخل الدولي في الصومال، في أنه على الرغم من التسليم بأن الأمم المتحدة أفلحت في وقف المجاعة التي كانت قد قضت على حوالي (٣٥٠)

---

(١) نفس المرجع السابق، ص ١٢١.

(١) محمود علي نورباري، **التجربة الديمقراطية في الصومال**، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، نوفمبر١٩٩٢، ص ٢٥-٢٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ألف صومالي خلال عامي ١٩٩١ -١٩٩٢، فإن هناك في المقابل إجماعا كاملا على أن الأمم المتحدة قد أخفقت تماما في إيجاد تسوية سياسية للصراع الدامي في البلاد، بل إن الأمم المتحدة ورطت نفسها في هذا الصراع، وتسببت إلى حد ما في تعقيد الأوضاع السياسية والأمنية، عبر السياسة المتخبطة التي اتبعتها في إدارة عملية التدخل في الصومال، وتذهب بعض التقويمات إلى أن إخفاق الأمم المتحدة في الصومال، يعود في جوهره إلى أن المنظمة الدولية أقدمت على تنفيذ عملية التدخل في الصومال دون ان تكون لديها منذ البداية رؤيا كافية بشأن خصائص الصراع، والاحتياجات اللازمة لتسويته[٢] ، ومن ثم فإن تقويم عملية التدخل في الصومال واستشراف احتمالات التطور المستقبلي للأوضاع في البلاد، يقتضي رصد الجوانب التي كانت سببا في إخفاق التجربة بأسرها .

فمن المعروف أن تدخل الأمم المتحدة في الصراع الداخلي للصومال، ارتكز بداية الأمر، على اعتبارات إنسانية مباشرة، حيث أدت حدّة المعارك في العديد من مناطق الصومال، مع صعوبة وصول المساعدات الدولية إلى المناطق المتضررة إلى اصدار مجس الأمن القرار رقم (٧٩٤) القاضي بتفويض الأمم المتحدة سلطة توفير القوات اللازمة لتوفير بيئة آمنة لعملية الإغاثة الإنسانية في الصومال، ولم ينفذ هذا القرار سوى مع مبادرة الولايات المتحدة في أواخر عام ١٩٩٢ إلى إرسال حوالى خمسة آلاف جندي لحماية عملية السلام، ووصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة، ثم بادرت باقي الدول إلى المساعدة في عملية التدخل في الصومال، أضِفْ إلى ذلك أن تطورات الموقف السياسي والأمني في الصومال، أدت بصفة تدريجية إلى اتساع نطاق الأهداف التي حكمت أعمال الأمم المتحدة في البلاد، ووصل الأمر إلى درجة استناد قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالصومال إلى الفصل السابع من الميثاق الخاص بتفويض قوات حفظ السلام باستخدام القوة المسلحة في تنفيذ الأهداف الموضوعة لها، الأمر الذي أدى إلى انغماس الأمم المتحدة بشكل تدريجي في الصراع الصومالي، وتكبدها خسائر جسيمة،

---

(٢) عز الدين شكري، "**أزمة الدولة الإفريقية**"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد١٠٠، أكتوبر ١٩٩٢، ص ٦٧.

(١) أحمد محمود، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مما اضطر الولايات المتحدة وباقي الدول الغربية المشاركة في عملية التدخل الدولي، إلى وضع جدول زمني لسحب قواتها من الصومال .

وواقع الأمر أن تقويم عملية التدخل الدولي في الصومال يدفع إلى الاعتقاد بأن الجانب الرئيسي لإخفاق تجربة التدخل، يتمثل في فشل الهيكل العام لإدارة عملية التدخل من الجوانب العملية، سواء فيما يتعلق بالأهداف التي تبنتها الأمم المتحدة في الصومال، أم فيما يتعلق بأسلوب القيادة والسيطرة الذي اعتمدته الأمم المتحدة في البلاد، أم فيما يتعلق بالحجم العام للقوات المشاركة في العملية، أم فيما يتعلق بالمنهج الذي اتبعته القوات الدولية لدى التعامل مع الفصائل المتصارعة في الصومال[١]. فمن ناحية، يتمثل الجانب الرئيسي لإخفاق قوات حفظ السلام في الصومال في تبنيها لمنظومة غير واقعية من الأهداف العسكرية – السياسية؛ ففي بادئ الأمر، كان التدخل الدولي في الصومال محكوما بأهداف إنسانية بحتة، وبدأ هذا التدخل بموجب القرار رقم (٧٣٣) الذي قضى بتكليف قوات الأمم المتحدة بمراقبة اتفاقيات وقف إطلاق النار بين الفصائل الصومالية المتصارعة، وحماية قوافل الإغاثة، وذلك في إطار عملية أطلق عليها اسم (يونوصوم–١)، إلا أن حجم هذه القوة لم يكن كافيا على الإطلاق، حيث كان عدد أفرادها مقتصراً على خمسين فردا.

وبدأ هذا القصور واضحا مع استشراء المجاعة بصورة مروعة في البلاد، ومن ثم اصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم (٧٩٤) الذي دعا إلى تشكيل قوة أكبر حجما لحماية أعمال الإغاثة الإنسانية، وقد تحددت الأهداف العسكرية لهذه القوات في فتح طرق الإمدادات، وخلق مناخ مناسب لنقل الإمدادات، وفي الوقت نفسه أكدت الإدارة الأمريكية احترامها لسيادة واستقلال الأراضي الصومالية، وأن القوات الأمريكية لن تسعى إلى فرض أية أوضاع سياسية على الشعب الصومالي، وإن كانت تلك القوات سوف تتخذ كل إجراء ضروري لحماية أرواح أفرادها وأفراد الشعب الصومالي، وقد تولت الولايات المتحدة في بادئ الأمر قيادة هذه العملية (يونوصوم – ٢) التي أطلق عليها إعلاميا اسم (استعادة الأمل) تمهيدا لنقلها إلى الأمم المتحدة،

---

(١) نجوى أمين الفوال، "**انهيار الدولة في الصومال**"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهـرام، عـدد ١١٢، ١٩٩٣، ص ٢٤–٢٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ووصل العدد الإجمالي لهذه القوات إلى حوالي ٣٥ ألف فرد، وقد مثلت عملية (يونوصوم – ٢) التي نفذتها الأمم المتحدة، في الصومال أكبر وأقوى قوة تقودها الأمم المتحدة في إطار عمليات حفظ السلام، وجرى الإعلان عام ١٩٩٣ عن تشكيل هذه القوة، حيث وافق مجلس الأمن على تشكيل قوة مؤلفة من ٢٨ ألف فرد، منهم ٢٠ ألف جندي مقاتل، و ٨ آلاف فرد للإمدادات، وقد جرى تشكيل هذه القوة لإحلالها محل القوات الأمريكية في الصومال، وجاء تشكيلها عقب

ضغوط أمريكية مكثفة، حيث اتهمت الإدارة الأمريكية في تلك الفترة الأمم المتحدة، بأنها تتباطأ في تشكيل القوة الدولية، وأعلنت الولايات المتحدة أنها مستعدة لوضع خمسة آلاف فرد تحت تصرف القوة الدولية، منهم ١٢٠٠ جندي مقاتل، و ٣٨٠٠ فرد للإمدادات، فيما كان بمثابة أكبر عدد من الجنود الأمريكيين الذين يعملون تحت قيادة غير أمريكية في عملية تابعة للأمم المتحدة، وقد ارتبط الحجم الكبير نسبيا لهذه القوة الدولية في بادئ الأمر، بإسناد مهام غير مسبوقة لها، اشتملت على نزع أسلحة الفصائل الصومالية المتناحرة، وحماية موظفي الإغاثة العاملين في مختلف أنحاء الصومال، وحفظ الأمن والسلم في البلاد، أضف إلى ذلك أن هذه العملية كانت ستغطي كافة أرجاء الصومال، على عكس الوضع أثناء قيادة الولايات المتحدة للعملية، التي غطت فقط أربعين في المئة من الأراضي الجنوبية في الصومال.

واشتملت على عمليات محدودة النطاق لنزع أسلحة الفصائل الصومالية، مما كان يجعل مهمة الأمم المتحدة أكثر خطورة في الصومال، وفي الوقت نفسه امتلكت القوات الدولية العاملة في إطار علمية (يونوصوم –٢) صلاحيات غير مسبوقة على الإطلاق بالنسبة لقوات حفظ السلام؛ حيث أسند إلى أفراد القوة لأول مرة، حق استخدام القوة المسلحة لمنع الهجمات على موظفي الأمم المتحدة، أو منظمات الإغاثة، بالإضافة إلى امتلاكهم حق مصادرة الأسلحة، علاوة على أن أعمال القوات الدولية في هذه العملية استندت إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي خولها حق استخدام القوة حال تهديد الأمن والسلم، وبالتالي فإن الازدياد التدريجي في أعداد القوات الدولية في الصومال في بادئ الأمر، ارتبط باتساع نطاق الأهداف والمهام الملقاة على عاتق تلك القوات، إلا أن تنفيذ هذه المهام أدى إلى زيادة الاشتباكات بين القوات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولية والفصائل الصومالية بصورة متواصلة، ووقوع أعداد كبيرة نسبيا من الضحايا في صفوف القوات الدولية[١].

إن هذه التطورات أدت إلى إدخال المنظمة الدولية طرفا مباشرا في الصراع الداخلي في الصومال، وتسبب ذلك بدوره في تعقيد شبكة التفاعلات الداخلية في الصومال تماما، حيث تحولت القوات الدولية في أنظار قطاعات واسعة من الشعب الصومالي إلى قوات احتلال . وفي عام ١٩٩٤ بدأت عملية التدخل الدولي في الصومال تشهد تحولات نوعية بالغة الأهمية، حيث اتجهت الدول المشاركة نحو تخفيض قواتها بصورة جذرية، عقب اشتداد حدة الصراع المسلح، ومقتل العديد من جنودها على أيدي قوات التحالف الوطني الصومالي. إن الإخفاق الرئيسي الذي أصاب عملية التدخل الدولي في الصومال، تمثل في المحاولة غير الرشيدة وغير المنضبطة، لتغيير طبيعة عمل قوات حفظ السلام، إذ بدلا من كونها طرفا محايدا في الصراعات القائمة التي تتدخل فيها، فإنها تحولت إلى المبادرة بتنفيذ عمليات عسكرية لفرض موقف سياسي عسكري جديد على الأطراف المتصارعة، وهو ما يعد -من وجهة نظر بعض الدراسات القانونية- انحرافا من قبل القوات الأمريكية، وبعض العناصر الأخرى في القوات الدولية، عن الأهداف المرسومة لعملها في الصومال، بحسب القرارات المتعلقة بإنشائها من الأصل، التي كانت تتمثل في حماية أعمال الإغاثة الإنسانية، والإسهام في المصالحة السياسية[٢] . وقد أدت هذه الخاصية في الصومال بل وبدا في الكثير من الأحيان أن التدخل الدولي لم يعجز فقط عن تنفيذ الموقف الصراعي.

ويتضح من هذه المعطيات، أن عملية التدخل الدولي في الصومال اتسمت أيضا بالارتباك على مستوى القيادة ونظام السيطرة على القوات المشاركة في عملية التدخل؛ فقد تولت الولايات المتحدة قيادة عمليات حفظ السلام منذ أواخر عام ١٩٩٢ وحتى ١٩٩٣، حيث قدمت

الولايات المتحدة النسبة الأكبر على الاطلاق من إجمالي القوات الدولية العاملة في الصومال، وانتظرت الإدارة الأمريكية إلى حين انتهاء الأمم المتحدة من استكمال التجهيزات

---

(١) نجوى الفوال، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣-٢٤.

(٢) Nelan, B. W "**Today Somalia**" in time international, December, 21\1992, PP 19-22

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإدارية والتنظيمية والبشرية لتنقل بعدها القيادة العسكرية لها، وبالتالي فقد كان من المفترض أن تقوم الولايات المتحدة بتسليم القيادة العسكرية لعمليات حفظ السلام في أواخر يناير ١٩٩٣، إلا أن عملية التسليم تأخرت بعض الوقت بسبب عملية نقل السلطة السياسية في الولايات المتحدة من إدارة جورج بوش إلى إدارة بيل كلينتون، وقد أكدت القيادة الأميركية أن نقل قيادة العملية إلى الأمم المتحدة، لا يعني تخلي واشنطن عن دورها في الصومال[١] ، وفي الثالث من مارس ١٩٩٥ انسحبت القوات التابعة للأمم المتحدة تماما من الصومال، مُنهية العملية الأكثر إثارة للجدل في تاريخ عمليات حفظ السلام التي قامت بها الأمم المتحدة، وفيما مثل أيضا نهاية الفصل الختامي لما يزيد عن عامين من التدخل الدرامي الذي قامت به القوات الدولية بتكليف من مجلس الأمن وبما فتح الباب واسعاً أمام احتمالات شتى للتطور السياسي والأمني في الصومال، ولذلك فقد أبدت بعض الأطراف الصومالية ترحيبا عالميا برحيل القوات الدولية انطلاقا من أن التدخل الدولي قد قوض مساعي الوحدة الوطنية في الصومال، علاوة على الذهاب إلى أن استخدام القوات الدولية للقوة المسلحة بموجب الفصل السابع من الميثاق، كان انتهاكا للقانون الدولي، فضلا عن أن عيديد اتهم القوات الدولية بأنها لم تفشل فقط في تسوية النزاع الداخلي في الصومال، لكنها أخفقت أيضا في توظيف الموارد التي خصصها المجتمع الدولي للصومال، وعلى أية حال، فإن رحيل القوات الدولية عن الصومال أدى إلى نشوء مستجدات جديدة تماما أمام الفصائل الصومالية، حيث باتت مضطرة إلى التعامل بنفسها مع الخلافات والمواقف الصراعية القائمة فيما بينها، إلا أن شبكة التفاعلات الداخلية في الصومال، شهدت مع ذلك العديد من الخلافات بشأن العديد من القضايا، وربما كانت القضية الأكثر خطورة بالنسبة لمستقبل الصومال تتمثل في غياب الأمن والاستقرار عن العديد من أنحاء البلاد، بما في ذلك العاصمة مقديشو حيث كانت القوات الدولية تتولى القيام بالواجبات الأساسية في مجال حفظ الأمن الداخلي في البلاد، إلا أنه بمجرد رحيل تلك القوات، وقعت أعمال عنف واسعة النطاق في مقديشو،

(١) سمير حسني، **التطورات الأخيرة في الصومال وموقف الجامعة العربية منها**، بحث مقدم إلى ندوة. العلاقات العربية الإفريقية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، نوفمبر ١٩٩٢، ص ٤–٥.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وثارت التكهنات في بادئ الأمر، بأن رحيل القوات الدولية، سوف يؤدي إلى استفحال الحروب الأهلية من جديد في الصومال[١] .

المبحث الثالث: تجربة التدخل الدولي في رواندا:

أولا : الأبعاد الداخلية للصراع في رواندا :

اتخذت تطورات الصراع في رواندا مسارا مختلفا إلى حد كبير عن الحالة الصومالية، حيث اندلع الصراع بفعل التناقضات السياسية والعرقية العديدة، فيما بين التجمعين القبليين في البلاد (الهوتو) و(التوتسي)، ويمثل الهوتو أغلبية السكان، حيث تصل نسبتهم إلى حوالى ٨٥ في المئة من تعداد السكان، البالغ عددهم حوالى سبعة ملايين، بينما يمثل التوتسي حوالي (١٤) في المئة فقط من السكان [والواقع أن المذابح الدموية الأخيرة في رواندا تعود في جذورها إلى الستينيات حيث استقلت رواندا عن الاستعمار البلجيكي عام ١٩٦٣، وكان الاستعمار يميز الأقلية التوتسية على حساب الأغلبية، إلا أن الانتخابات التي جرت خلال الفترة الانتقالية السابقة على الاستقلال، أدت إلى وصول قبيلة الهوتو صاحبة الأغلبية إلى الحكم في البلاد، وسيطرتها على السلطتين التشريعية والتنفيذية، مما أتاح لها إلغاء النظام الملكي الذي كان التوتسي يسيطرون عليه، كما وقعت موجات من المذابح في البلاد خلال الستينيات في إطار عمليات التصفية التي قام بها الهوتو للقضاء على العائلات الكبيرة من ملاك الأراضي الزراعية التوتسيين، مما اضطر الآلاف من أفرد التوتسي إلى الهرب خارج البلاد حيث لجأوا إلى الدول المجاورة مثل تنزانيا وأوغندا وزائير وبورندي، ومنذ ذلك الحين ظل الهوتو يسيطرون على مقاليد الحكم، وكان الرئيس هابياديمانا قد وصل إلى الحكم عبر انقلاب عسكري عام ١٩٧٣، ولكن ذلك كان مجرد تغيير داخلي في أوساط الهوتو أنفسهم، وقد أدت هذه الوضعية إلى قيام

(٢) أحمد إبراهيم محمود، مرجع سبق ذكره، ص١٢٦-١٢٧.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوتسي اللاجئين في البلاد المجاورة بتشكيل الجبهة الوطنية الرواندية التي تكونت في الأساس من اللاجئين، وقامت الجبهة بتشكيل جيش نظامي، وكانت تسعى في الأساس إلى محاربة الفساد والمصالح الفردية، ولم تكن تلك الجبهة ترفع في بادئ الأمر اية شعارات عرقية، وفي عام ١٩٩١ استطاعت الجبهة دخول البلاد واحتلال الأجزاء الشمالية منها مما أدى إلى اندلاع نيران الحرب الأهلية، وفي المقابل قام الرئيس هابيا ديمانا بتبني سياسية قاسية ومتشددة في مواجهة ثوار التوتسي، حيث استخدم القمع والحسم العسكري، ومنذ تلك الفترة شهد الصراع بين الجانبين سباقا عنيفا في مجال التسلح[١] . وقد أدت الحرب الأهلية إلى حدوث انقسام في صفوف الرأي العام الرواندي فيما بين الهوتو والتوتسي، وفي محاولة لإنهاء هذه الحرب، توصل الطرفان المتصارعان عام ١٩٩٣ إلى اتفاقية (ادوشا) للسلام، وكان من المفترض بموجبها أن يجري وقف إطلاق النار، وتقاسم السلطة بين الحكومة والمعارضة، وتشكيل جيش وقوات شرطة مشتركة من الجانبين، وقد نصت الاتفاقية أيضا على بقاء رئيس الجمهورية في منصبه، وعدم المطالبة بمحاكمته، كما جرى الاتفاق على نقل السلطات التنفيذية من رئيس الجمهورية إلى مجلس الوزراء والبرلمان الانتقالي، لحين الانتهاء من صياغة دستور دائم للبلاد، كما وافقت الحكومة على انسحاب القوات الفرنسية التي كانت قد وصلت في وقت سابق بدعوى حماية الأجانب، إلا أن هذا الاتفاق لم يصمد طويلا في الفترات اللاحقة، وقد بدأت الأحداث الدموية في البلاد في ٦ إبريل ١٩٩٤ حينما وقع انقلاب عسكري وتمّ اغتيال الرئيس هابيا ديمانا، واشتمل هذا الانقلاب على انشقاق جناح من أغلبية الهوتو الحاكمة، وانضمامها إلى المعارضة التوتسية في البلاد، ثم قامت تلك الجبهة في أعقاب ذلك بشن هجوم شامل وسريع، أسفر عن احتلال شمال البلاد وشرقها، ولم تتمكن القوات الحكومية من وقف زحف عناصر الجبهة التي وصلت إلى تلال العاصمة كيجالي واحتلتها، وقامت بارتكاب مجازر هائلة ضد السكان الهوتو، مما اضطر الجيش النظامي إلى تشكيل مليشيا من الهوتو لمساعدته في أعمال القتال، وقامت قوات الجيش بتسليح حوالي ٥٠ ألف فرد من الهوتو للتصدي لهجمات الجبهة الوطنية الرواندية، ثم باشرت تلك المليشيات تنفيذ مذابح هائلة ضد التوتسي[٢] ، وفي ظل هذا التعقيد، شهدت رواندا

(١) أحمد إبراهيم محمود، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٣.

(٢) نفس المرجع السابق، ص ١٢٤.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة المركزية
مركز الإيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مذابح مروّعة متبادلة، ويشير العديد من التقديرات إلى أن الحرب الأهلية الرواندية أدت إلى مقتل مالا يقل عن نصف مليون فرد خلال المذابح الرواندية وتشريد حوالى مليوني فرد، وعلى الرغم من أن قوات الجبهة الوطنية الرواندية استطاعت في نهاية المطاف الاستيلاء على العاصمة، وتشكيل حكومة جديدة في العاصمة كيجالي، إلا أن ذلك لم يؤد إلى وقف عمليات القتال المتبادل؛ فقد عملت الحكومة الجديدة على إعادة بناء الهياكل الإدارية في الدولة، وقامت بتشكيل حكومة وفقا لاتفاق أدوشا، وجرى تعيين (باستور بيزبمينجو) رئيسا للبلاد، وهو ينتمي إلى الهوتو، بينما كان معظم أعضاء الحكومة الجديدة ينتمون إلى الأقلية التوتسية، إلا أن أهداف الحكومة الجديدة لم تستطع وقف المذابح، وبشكل عام، فإن تطورات الأوضاع في رواندا لم تحظ بقدر كبير من الاهتمام الدولي، بفعل انعدام الأهمية الاستراتيجية لرواندا، حيث كانت الأمم المتحدة تحتفظ بالفعل بوجود عسكري في مناطق الحدود الرواندية مع الدول المجاورة لمنع تدفق الأسلحة، وقد صدرت تعليمات إلى تلك القوات بالانسحاب عندما اشتدت أعمال العنف، ولم يبق للأمم المتحدة في رواندا سوى حوالى ٤٥٠ جنديا لحماية السكان المدنيين، إلا أن التطورات الدموية في أعمال القتال في رواندا دفعت مجلس الأمن إلى إصدار قرار في ١٧ مايو ١٩٩٤، يقضي بإرسال ٥٥٠ رجلاً من مختلف الجنسيات، للقيام بأعمال الإغاثة وحماية اللاجئين[١] .

ثانيا : أبعاد التدخل الدولي في رواندا :

كان موقف الأمم المتحدة من الصراع الدموي بين جماعتي الهوتو والتوتسي في رواندا معقدا للغاية فقد تدخلت الأمم المتحدة في الصراع منذ أوائل عام ١٩٩٣، وكانت أهداف قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة هناك تقتصر على تطويق المناطق الشمالية من البلاد، بهدف وقف تدفق واردات السلاح من أوغندا إلى جماعات المقاومة المسلحة التابعة لقبيلة التوتسي، مع إيجاد حل سلمي للصراع في تلك المناطق، وبلغ تعداد فيلق الأمم المتحدة في بادئ الأمر حوالي (٢٥٠٠) فرد، إلا أن هذا الفيلق فشل تماما في تحقيق الأهداف المذكورة، وازدادت حدة الصراع، ووقعت مذابح مروعة، وامتنعت القوى الدولية في البداية من التدخل، بل إن مجلس

(١) **The united nations and the station in Rawanda**, reference paper august 1994 united nations department of public information, New York October, 1994 page, 133-134.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمن قرر عام ١٩٩٤ خفض حجم القوات الدولية في رواندا بسبب تردي الأوضاع الأمنية فيها، وعندما اتسع نطاق العنف، اضطرت المنظمة الدولية إلى اتخاذ موقف أكثر إيجابية لا سيما بعد أن طالبت الولايات المتحدة مجلس الأمن بإصدار قرار يسمح لها بإرسال قوات، تكون مهمتها وقف المذابح، وتأمين طريق المساعدات، ويكون لها حق الدفاع عن النفس، دون أن تتدخل بين المتحاربين للتأثير على الصراع، ولم يكن من السهل على الأمم المتحدة تجميع قوات دولية لتنفيذ هذا الهدف بالسرعة الممكنة، مما دعا فرنسا إلى الإعلان في ١٩ يونيو ١٩٩٤ عن إرسال (٢٥٠٠) فرد من قواتها المسلحة للتدخل في رواندا لفترة انتقالية، تكون قوات الأمم المتحدة قد أكملت استعداداتها خلالها، وذلك في إطار ما عرف بعملية "الفيروز". وقد تحددت أهداف هذه المرحلة الثانية من التدخل الدولي في رواندا في إقامة منطقة أمنية محايدة منزوعة السلاح في الجنوب الغربي من رواندا لحماية اللاجئين من الهوتو، وفي العام ذاته، كانت الأمم المتحدة قد وفرت حوالي (٣٠٠٠) فرد في إطار قوة دولية للعمل في رواندا، فانسحبت القوات الفرنسية، وإن كانت عملية التسليم والتسلم قد تمت على نحو عشوائي للغاية، وعلى هذا الأساس، يبدو واضحا أن عملية التدخل الدولي في رواندا كانت تتسم بالتباطؤ، ثم بدأ التدخل مرتبطا إلى حد كبير في المراحل اللاحقة، علاوةً على أنه سعى إلى تنفيذ منظومة غير واقعية من الأهداف، ذلك أن عملية التدخل الدولي في رواندا كانت محكومة بأهداف غير واضحة على الإطلاق، حيث إن هذا التدخل لم يؤدِّ إلى وقف إطلاق النار والمذابح بين الأطراف المتصارعة، علاوة على أن جحافل اللاجئين إلى الدول المجاورة، لا سيما إلى زائير، لم تتوقّف في أعقاب التدخل الدولي، والأخطر من ذلك كله، أن التدخل الدولي في رواندا، كان في حد ذاته موضوعا للتنافس السياسي والإستراتيجي بين الدول الكبرى المعنية، حيث أحاطت الشكوك بطبيعة الدوافع الحاكمة للتدخل الفرنسي في رواندا، ونظر إليه بوصفه تعبيرا عن الطموح الفرنسي في إفريقيا، وبأنه يأتي في إطار الهواجس الفرنسية، الرامية إلى الدفاع عن اللغة والثقافة والنفوذ الفرنسيين في أواسط إفريقيا، بينما قامت فرنسا من جانبها بتوجيه الاتهامات إلى الولايات المتحدة وبريطانيا، بأنهما يتحركان في إطار مؤامرة أنجلو ساكسونية، تهدف إلى اقتلاع فرنسا من وسط إفريقيا وأن بريطانيا تقدم الدعم العسكري الى مقاتلي التوتسي الذين كانوا يناهضون الحكومة التي كانت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مؤلفة من عناصر القبيلة ذات الأغلبية العددية الهوتو[١] ، وبالإضافة إلى ما سبق، فإن عملية التدخل الدولي في رواندا اتسمت بالعديد من الإخفاقات، سواء على صعيد محاكمة مجرمي الحرب أم على صعيد حماية اللاجئين المقيمين في المناطق الآمنة داخل رواندا، والمقيمين في زائير، علاوة على أن الأمم المتحدة لم تستطع أن تنفذ بفاعلية قراراتها الخاصة بمساعدة الحكومة الرواندية على إعادة بناء الهياكل الأمنية في الدولة، وبالفعل فإن الأمم المتحدة لم تقم بأية أدوار حقيقية في إعادة بناء الاقتصاد الرواندي، حيث أقامت الأمم المتحدة صندوقا إنمائيا لتلبية الاحتياجات الفورية لحكومة رواندا، ودعت حكومات ودول العالم، إلى توفير الموارد اللازمة، للتحويل، إلا أن الصندوق لم يشارك بشكل فاعل في إعادة بناء رواندا عقب تشكيل الحكومة الجديدة، وفيما يتعلق بمحاكمة مجرمي الحرب، كانت الأمم المتحدة قد دعت منذ منتصف عام ١٩٩٤ إلى إرسال مائتي مراقب دولي إلى رواندا، للتحقيق في جرائم الحرب التي تم ارتكابها منذ اغتيال الرئيس السابق جوفينال هابيا ديمانا، وطالبت الأمم المتحدة في تقرير صادر عنها بترشيح عدد من الخبراء القانونيين الدوليين، للمشاركة في بعثة الأمم المتحدة المقترحة، وكان المقترح أن تركز اللجنة عملها على مواقع المقابر الجماعية، وجرى بالفعل تشكيل هذه اللجنة من ثلاثة من الخبراء القانونيين الذين قاموا بإعداد تقرير عن عمليات الإبادة والمذابح الجماعية، واستغرق عمل هذه اللجنة حوالي شهرين، وكان من المفترض أن يكون هذا التقرير أساسا لتقديم المسؤولين عن الإبادة وجرائم الحرب إلى العدالة؛ أضفْ إلى ذلك أن الأمم المتحدة قامت بإرسال عدد من المراقبين العاملين في مجال حقوق الإنسان، وكان عدد المراقبين ثلاثة فقط، ثم جرت زيادة عددهم فيما بعد إلى حوالي خمسين فردا، بهدف توفير عامل ردع مادي ضد العناصر التي تتورط في أعمال قتل أو مذابح انتقامية، أو ممارسة الإرهاب ضد المدنيين، سواء في رواندا أم في معسكرات اللاجئين في الدول المجاورة، ومع ذلك فإن عملية محاكمة مجرمي الحرب الرواندية أصبحت بعد ذلك مهمة الحكومة الرواندية الجديدة، وقامت تلك الحكومة بمحاكمة ٣٠ ألفاً من مجرمي الحرب، وبدأت تلك المحاكمات منذ عام ١٩٩٥، ثم

---

(١) أحمد إبراهيم محمود، مرجع سبق ذكره، ص١٢٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أعلنت الحكومة الرواندية الجديدة استياءها من امتناع المجتمع الدولي عن تقديم مساعدات لتأهيل النظام القضائي، وتسهيل محاكمة المجرمين الذين تورطوا في المذابح[١] .

المبحث الرابع: الأمم المتحدة في البلقان

أولا : منطقة البلقان

تعتبر منطقة البلقان نموذجا صارخا لإقليم يتسم بالتشرذم العرقي والديني واللغوي، إضافة إلى حالة العداء التاريخي المستحكم، الذي قسم علاقات دول المنطقة بعضها ببعض؛ فإذا كانت تركيا بميراث الدولة العثمانية تستقطب عداء معظم شعوب دول المنطقة لأسباب تاريخية، فإن هناك العشرات من المشكلات التي تتشابك فيها الأبعاد العرقية الدينية والتاريخية، لتجعل من تفاعلات دول شعوب المنطقة أقرب إلى النموذج المسمى الصراع الاجتماعي الممتد، وهو نمط من الصراعات تضرب جذوره في أعماق التكوينات البشرية، ويجعل من الصراع نمطا دائما ومستمرا ينتشر ليغطي كافة تفاعلات أطرافه، وبإيجاز، فإن منطقة البلقان تموج بصراعات مجموعة دول ضد دولة (اليونان ، بلغاريا ، رومانيا ، صربيا ، في مواجهة تركيا)، كما أن هناك العديد من الصراعات الثنائية، اليونان ومقدونيا، إضافة إلى صراعات داخل الدول بتشابكاتها المختلفة، والتي تجزئ المنطقة، وتجعلها باستمرار في حالة استنفار دائم، وإذا كانت شرارة الحرب العالمية الأولى قد اندلعت من منطقة البلقان، فإن الحسابات والنتائج التي ترتبت على الحرب العالمية الثانية، تركت منطقة البلقان كبؤرة مستمرة لصراعات كامنة تحت السطح، تنتظر الفرصة السانحة لتخرج ما يعتمل منذ عشرات السنين داخل الدول المختلفة، وجاء تراجع الحرب الباردة، ثم تفكيك الاتحاد السوفياتي، وسقوط الكتلة الشرقية، ليمثل فرصة نموذجية لخروج مختلف الصراعات التي كانت كامنة في منطقة البلقان؛ فمن ناحية بدأ الاتحاد اليوغسلافي في الاهتزاز والتفكك على نحو مغاير لرغبة الدولة الرئيسية – صربيا –، ومن ناحية أخرى بدأت دول البلقان الأخرى تتخوف من آثار انهيار الاتحاد اليوغسلافي على أمنها القومي؛ فدولة مثل اليونان رفضت الاعتراف بدولة مقدونيا إحدى دول الاتحاد اليوغسلافي السابق حتى تغير اسمها، حتى لا يتضمن الاسم الاقليم الممتد داخل أراضى اليونان، الذي يتخذ

---

(١) أحمد إبراهيم محمود، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٥-١٢٦.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة جامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاسم نفسه تحسبا لظهور مطالب تاريخية مقدونية بهذا الإقليم، ومن ناحية ثالثة، بدأت تركيا في الإعداد للمواجهة مما قد تتعرض له امتداداتها العرقية من اضطهاد، كما هو الحال في البوسنة وإقليم كوسوفو، ومنطقة السنجق داخل صربيا[١] .

ثانيا : الأمم المتحدة في يوغسلافيا السابقة :

منذ اللحظة الأولى لتبلور احتمالات اندلاع صراعات مسلحة داخل مناطق الاتحاد اليوغسلافي، وذلك على أثر قرار برلمان جمهورتي سلوفينيا وكرواتيا في ١٩٩٠/٦/٢٥ بإعلان السيادة على أراضى الدولة، وبطلان أية تشريعات دستورية أو قانونية ومركزية، تتعارض مع دستورها، اتجهت الأمم المتحدة إلى دفع دول المجموعة الأوروبية باعتبارها المنظمة الإقليمية التي تحمل مسؤولياتها، والحيلولة دون اندلاع الصراع، وذلك من خلال البحث عن تسوية سياسية للصراع .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

وفي أعقاب اندلاع الصراع في سلوفينيا عام ١٩٩١، فشلت جهود المجموعة الأوروبية في وقف القتال، ثم تطور الأمر باندلاع القتال في كرواتيا بين القوات الكرواتية من جانب، وميليشيات صرب كرواتيا والقوات اليوغسلافية الاتحادية من جانب آخر، ولم تستطع المجموعة الأوروبية سوى الاعتراف باستقلال سلوفينيا وكرواتيا في ٢٥ يناير ١٩٩٢ .

ونظرا لعجز المجموعة الأوروبية عن إيقاف القتال الدائر على أراضى الاتحاد اليوغسلافي السابق، بدأت الأمم المتحدة في التحرك، وأوفدت مبعوثها سيروس فانس، الذي نجح في توقيع اتفاق لوقف القتال بين بلجراد وزاغرب، وهو الاتفاق الذي نص على نشر قوات دولية لحفظ السلام في يوغسلافيا، واستمر الخلاف حول أماكن انتشار هذه القوات؛ فكرواتيا من جانبها طالبت بأن يكون نشر القوات الدولية على الحدود مع باقي الجمهوريات اليوغسلافية، وبلجراد رأت أن يقتصر نشر القوات على مناطق القتال داخل كرواتيا، حتى لا يكون ذلك مقدمة للاعتراف باستقلال كرواتيا؛ من هنا بدأت مهمة قوات الأمم المتحدة في يوغسلافيا السابقة[٢] .

---

(١) عماد جاد، "**الأمم المتحدة في البلقان**"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد ١٢٢، ١٩٩٥، ص ١١٣.

(١) عماد جاد، مرجع سبق ذكره، ص ١١٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا : الأمم المتحدة والصراع في البوسنة :

ما إن توقف الصراع في كرواتيا، ووصلت قوات حفظ السلام الدولية، حتى أقدمت البوسنة على إجراء استفتاء في ١٩٩٢/٢/٢٩، أسفر عن إعلان الاستقلال عن الاتحاد اليوغسلافي، وهو الأمر الذي قاد إلى اندلاع الصراع في البوسنة بين الكروات والمسلمين من جانب والغرب من جانب آخر، ومنذ بداية الصراع، حاولت الأمم المتحدة دفع الاتحاد الأوروبي للقيام بمهامه في حفظ الأمن داخل البلقان، وهو الأمر الذي تبلور في قرار مجلس الأمن رقم

(٧٤٩) في ١٩٩٢/٤/٧ الذي ناشد جميع الأطراف المعنية في البوسنة التعاون مع المجموعة الأوروبية، من أجل التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، والتفاوض من أجل الوصول إلى حل سياسي للصراع، ونظرا لتعقد الصراع وتشابكه، وتصادم مواقف عناصر المجموعة الأوروبية، عادت الأخيرة لتلقي بالمسؤولية من جديد على عاتق الأمم المتحدة، حيث استصدرت قرارا من مجلس الأمن يسند مهمة الإشراف على تجميع السلاح الثقيل الذي بحوزة الأطراف المتصارعة إلى قوات السلام الدولية، وهو الأمر الذي عجزت عنه هذه القوات، لعدم توافر القدرات العسكرية الكافية للقيام بذلك، وأسفرت مشاورات الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي، مع قائد القوات الدولية في البوسنة عن الوصول إلى استنتاج، مفاده أن قوات الأمم المتحدة في البوسنة، لا يمكنها القيام بذلك، لا سيما أن المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة تنصلتا من مسؤولياتهما، وألقتا بها على عاتق الأمم المتحدة، دون توفير الإمكانات والقوات اللازمة لقيامها بهذه المهمة، فضلا عن حالة الانقسام الشديد التي تسود القوة الفاعلة في النظام الدولي حول هذه القضية، وهي الأمور التي أشار إليها تقرير الأمين العام المقدم في رسالة إلى مجلس الأمن، الذي جاء فيه " إذا كانت الدول الكبرى التي وافقت على القرار جادة في موقفها، لكانت وفرت للأمم المتحدة من القوات والعتاد والمواقف السياسية التي تسمح بتنفيذ المهمة ".

وانتهى الأمر باقتناع مجلس الأمن في ١٩٩٢/٧/٢٥ برؤية الأمين العام، حيث صدر بيان أعرب فيه أعضاء المجلس عن تقديرهم لما جاء في تقرير الأمين العام، ومفهومه لعمل قوة

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحماية الدولية في البوسنة[١]. وسعيا من الأمم المتحدة لاستخدام قواتها المعنوية من أجل الحد من الصراع، أصدر مجلس الأمن العديد من القرارات التي طالبت بوقف القتال فورا، ووقف أي شكل من أشكال التدخل في شؤون البوسنة، ورفض أي محاولة لتغيير التركيب العرقي لسكان الجمهورية، ودعوة وحدات الجيش الكرواتي واليوغسلافي إلى الانسحاب من البوسنة (القرار ٧٥٢ في ١٩٩٢/٥/١٥)، وتدريجيا اتجه مجلس الأمن الى توجيه الاتهام ليوغسلافيا الجديدة

(صربيا والجبل الأسود) بالفشل في اتخاذ الإجراءات الفاعلة لتنفيذ القرار (٧٥٢)؛ فأصدر المجلس قرارا جديدا (٧٥٧) في ١٩٩٢/٥/٣٠ بفرض عقوبات شاملة وملزمة ضد يوغسلافيا الجديدة، ثم صدر قرار المجلس بإرسال قوات دولية لحفظ السلام هناك (٧٥٨، ٧٦١ ، ٧٦٤) في شهر يونيو عام ١٩٩٢، وفي العام ذاته أصدر مجلس الأمن القرار (٧٧٠) الذي دعا إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى سراييفو، ومع استمرار الصراع، وظهور ملامح سياسية للتطهير العرقي التي تنفذها القوات الصربية المدعومة من الجيش الاتحادي، اصدر مجلس الأمن القرار رقم (٧٨٠) في ١٩٩٢/١٠/١٨ الذي نص على إنشاء لجنة تحقيق تابعة للمنظمة الدولية، للنظر في جرائم الحرب التي ارتكبت وترتكب في البوسنة، وعلى أراضي دول الاتحاد اليوغسلافي السابق، وواصل مجلس الأمن بعد ذلك إصدار قراراته بفرض عقوبات على يوغسلافيا الجديدة (٧٧٧) في ١٩٩٢/٩/١٩ ثم القرار (٧٨١) بفرض منطقة حظر جوي فوق البوسنة لمنع الطيران الصربي من المشاركة في العمليات العسكرية[٢] .

رابعا : الأمم المتحدة والدبلوماسية الوقائية في البلقان:

مع صعوبة ضبط الصراع في البوسنة، بسبب تشابك وتعقد المواقف الإقليمية والدولية، سعت الأمم المتحدة إلى حصر الصراع في نطاق البوسنة، والحيلولة دون امتداده إلى مناطق

---

(١) حسن نافعة، **الأمم المتحدة في نصف قرن**، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ ١٩٤٥، سلسلة عالم المعرفة، الكويت ١٩٩٥، ص ٣٥٢.

(١) عماد جاد، مرجع سبق ذكره، ص ١١٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أخرى في البلقان، بفعل التشابك العرقي والديني واللغوي، وهو الأمر الذي أطلق عليه الأمين العام السابق بطرس غالي الدبلوماسية الوقائية، وتعني اضطلاع الأمم المتحدة بمهمة مواجهة الصراعات المحتملة، والحيلولة دون تفجرها في شكل صراعات مفتوحة، حتى يمكن تسويتها دون إراقة دماء، وطالب الأمين العام بتطبيق هذه الدبلوماسية على منطقة البلقان، لا سيما بعد تزايد احتمالات اندلاع الصراع في مقدونيا وبينها وبين اليونان، وتزايد الضغوط الصربية على الألبان من سكان إقليم كوسوفو، الذين يشكلون نحو ٩٠ في المئة من سكان ذلك الإقليم الخاضع لصربيا، وبدا واضحا أهمية تطبيق هذه الدبلوماسية على منطقة البلقان، لا سيما بعد تحذيرات الرئيس الألبانى صالح بريشيا، من أن بلاده لن تقف مكتوفة الأيدي، إزاء احتمالات تعرض الألبان في كوسوفو للتطهير العرقي، أو الاضطهاد من جانب بلجراد، هذا بالإضافة إلى إعلان تركيا وقوفها إلى جانب الألبان إذا ما تعرضوا لعدوان صربي، ورد صربيا بإعلان الاستعداد لمواجهة أي عدوان خارجي، ولو كان مدعوما بتمرد داخلي، ومن هذا المنطلق، تحرك الأمين العام وطلب من مجلس الأمن في ١٩٩٢/١٢/١١ ولأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة، الموافقة على إرسال قوة عسكرية دولية في مهمة وقائية، وهو ما وافق عليه المجلس إذ خول الأمين العام صلاحية إرسال (٧٠٠) جندي لحفظ السلام في مقدونيا، والحيلولة دون امتداد الصراع إلى أراضيها، ورغم محدودية عدد تسليح القوات الدولية في مقدونيا، إلا أن الخطوة في حد ذاتها لها دلالات معينة ومعنوية هامة؛ إذ إنها شكلت اللبنة الأولى في تدشين الدبلوماسية الوقائية حيث قد تأتي الشرارة من احتمال تدهور الوضع في إقليم كوسوفو، الذي تسيطر عليه جمهورية صربيا، ويشكل الألبان نحو ٩٠ في المئة من سكانه، فضلا عن أن الألبان يقطنون الأجزاء الوسطى من مقدونيا على الحدود مع ألبانيا[١] .

خامسا: الخيار العسكري الدولي في البوسنة:

على الرغم من القرارات التي أصدرها مجلس الأمن، والتي كانت تسير في اتجاه تصعيد الضغوط على صرب البوسنة ويوغسلافيا الجديدة، وتحرك المجلس نحو التلويح بعمل عسكري دولي، لوقف إطلاق النار، والتلويح باحتمال توجيه الدعوة لحلف شمال الأطلسي، بشن

---

(١) حسام سويلم، **من وراء ضياع البوسنة**، القاهرة، دار نهر النيل، ١٩٩٤، ص ١٢٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غارات على مواقع المدفعية الصربية، حول العديد من المدن البوسنية، على الرغم من كل ذلك، كانت حقائق السياسة تفرض نقيض ذلك، وقد بدا ذلك واضحا في المناقشة التي أجرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٩٢/١٢/١٨ حول القرار الذي قدمته الدول الإسلامية الى الجمعية العامة، ويدعو الجمعية الى حثّ مجلس الأمن على إنذار جمهورتي صربيا والجبل الأسود، بأن عليهما أن تضعا حدا للعدوان على البوسنة، وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، في موعد غايته ١٥يناير ١٩٩٣، وإلا فإن الجمعية ستحثّ مجلس الأمن، على أن يأذن للدول الأعضاء، بموجب الفصل السابع من الميثاق، وبالتعاون مع حكومة البوسنة والهرسك، باستخدام كافة الوسائل اللازمة لنصرة جمهورية البوسنة والهرسك، واستعادة سيادتها وسلامة أراضيها ووحدتها، وأنه في حالة عدم تقيد سلطات صربيا والجبل الأسود بإنهاء عدوانهما في الموعد المحدد، فإن المجلس يستثني البوسنة من الحظر المفروض على شحنات السلاح إلى يوغسلافيا السابقة بموجب القرار (٧١٣)، وفي هذه المناقشة، رفضت سبع وخمسون دولة من بينها روسيا الاتحادية ودول الاتحاد الأوروبى هذا المشروع، مؤكدة على أن الحل لا بد وأن ينحصر في الجهود الدبلوماسية[١] .

سادسا : مؤتمر جنيف بين الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية:

بعد فشل تمرير مشروع القرار الخاص باستخدام القوة، والتأكيد على أولوية الحل، من خلال الأداة الدبلوماسية، اتجهت الأمم المتحدة إلى تنسيق جهودها مع الاتحاد الأوروبي، إذ كشف مبعوثاها (سيروس فانس وديفيد اوين) جهودهما التي أثمرت عن عقد مؤتمر جنيف في ١٩٩٢/١٢/٢٦وقدما وثيقة باسم الإطار الدستوري للبوسنة والهرسك، احتوت على عشر نقاط، وعرفت باسم خطة (فانس أوين) حيث ركزت بالأساس، على تقسيم البوسنة إلى عشرة أقاليم ذات حكم ذاتي في إطار دولة لا مركزية، وفي الوقت الذي كادت فيه الجهود المشتركة للأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية تؤتي ثمارها، عادت أطراف الصراع إلى محاولة تحقيق مكاسب

(١) حسام سويلم، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٦-١٢٧.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على ارض الواقع، تنعكس عند التحديد النهائي لحصة كل طرف من الأراضي، وهو الأمر الذي انتهى بسقوط الخطة وتزايد حدة الصراع[١] .

سابعا : الأمم المتحدة وحلف الأطلسي :

في أعقاب فشل محاولات التسوية للصراع عبر القنوات السلمية وعجز القوات الدولية الموجودة في البوسنة، عن وقف الاعتداءات الصربية على المناطق الآمنة، ورفض الولايات المتحدة المشاركة بقوات برية في البوسنة، لم تجد الأمم المتحدة أمامها سوى الاعتماد على حلف شمال الأطلسي، للقيام بمهمة وضع حد للاعتداءات من جانب أي طرف من أطراف الصراع، وفي أعقاب القصف الصربي لسوق ماركالا في سراييفو في ٥ فبراير ١٩٩٤، أبلغ الأمين العام للأمم المتحدة رئيس مجلس الأمن الدولي، أنه طلب من حلف شمال الأطلسي، شن غارات جوية ضد مواقع الطرف المسؤول عن ارتكاب انتهاكات واعتداءات ضد المدنيين، أو يقوم بمحاولة تغيير الوضع القائم، عن طريق الخيار العسكري، واسفرت اجتماعات الحلف عن توجيه إنذار لصرب البوسنة في ٩ فبراير، بضرورة سحب أسلحتهم الثقيلة من محيط العاصمة سراييفو في غضون عشرة أيام، وإلا تعرضوا لقصف جوي من جانب طائرات الناتو، وهنا تحركت روسيا الاتحادية، وأعلنت معارضتها لهذا العمل، ودعت إلى اجتماع عاجل لمجلس الأمن، على اعتبار أنه الجهة المخولة بإصدار مثل هذه التحذيرات، وتحركت الصين أيضا، وأعلنت معارضتها توجيه مثل هذه الإنذارات، وبالتالي عارضت اثنتان من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن العمل العسكري ضد صرب البوسنة، وتحركت اليونان أيضا أحد أعضاء الحلف، واعتبرت أن إقدام الحلف على قصف البوسنة يهدد بتوسيع نطاق الحرب لتشمل منطقة البلقان كلها، وأثارت روسيا الاتحادية قضية قانونية، مفادها أن أي قرار بالعمل العسكري، لا بد وان يتم بتفويض من مجلس الأمن، ويتم بالتنسيق مع الأمين العام، وهو الأمر الذي رفضه رئيس مجلس الأمن، سفير جيبوتي آنذاك، مؤكدا أن هذه الصلاحية سبق أنْ أعطاها مجلس الأمن للحلف بموجب القرار (٨٣٦)، وقبيل انتهاء مهلة الحلف بنحو أربع وعشرين ساعة، نشرت روسيا ٨٠٠ من جنودها على تلال سراييفو، الأمر الذي يعني إبطال مفعول إنذار الحلف عمليا،

---

(٢) عماد جاد، مرجع سبق ذكره، ص ١١٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما رفض العديد من دول شرق أوروبا ودول البلقان، السماح لقوات الحلف باستخدام أراضيها ومجالها الجوي، للقيام بالقصف، وانتهى الأمر بتراجع حلف الأطلسي عن تهديداته[١] .

وكشفت الأزمة التي أعقبت توجيه الحلف إنذاره لصرب البوسنة عن مدى تعقد وتشابك الوضع في البلقان، وقابليته للانفجار، إذ توترت العلاقات بين روسيا وتركيا، وبين اليونان وألبانيا أيضاً بسبب تأييد تركيا وألبانيا لقيام الحلف بغارات على صرب البوسنة، كما رفضت الدول الغربية السماح لدول إسلامية، من بينها تركيا وإيران وباكستان، بإرسال قوات الى البوسنة خشية حدوث اشتباكات غير متوقعة، بين أفراد القوات الدولية، التي تختلف مواقف بلادها من الصراع في البوسنة، وفي أعقاب اتجاه صرب البوسنة إلى التصعيد العسكري،

ومحاولة تغيير الوضع القائم عن طريق القوة، سمحت الأمم المتحدة لحلف شمال الأطلسي، بالقيام بغارات جوية على مواقع قوات صرب البوسنة حول العاصمة سراييفو، ومعقلهم في مدينة بالي، وترافق ذلك مع طرح مجموعة الاتصال الدولية خطتها الجديدة لتقسيم البوسنة إلى كيانين: الأول يضم المسلمين والكروات، وله حوالي ٥١ في المئة من مساحة البوسنة، والثاني للصرب ونصيبه ٤٩ في المئة من مساحة البوسنة، وحاولت مجموعة الاتصال الدولية (الولايات المتحدة ، ألمانيا، روسيا، فرنسا، بريطانيا) تطبيق هذه الخطة في يوليو ١٩٩٤، إلا أن صرب البوسنة تحفظوا على الخطة بسبب عدم إقرارها بحق صرب البوسنة في الاتحاد كونفيدراليا مع يوغسلافيا الجديدة، ومن هنا تواصلت المعارك سجالا بين الأطراف، وتواصلت غارات حلف شمال الأطلسي على مواقع صرب البوسنة .

ثامنا : الأمم المتحدة وإدارة العجز في البوسنة :

بعد انتهاء المهلة بين الأطراف المتحاربة في الأول من مايو ١٩٩٥، اتجه الصرب إلى تصعيد الموقف عسكريا؛ فعادت الأمم المتحدة لتطلب من الحلف شن غارات على مواقع قوات صرب البوسنة، وهو ما حدث فعلا، الأمر الذي دفع زعيم صرب البوسنة إلى إصدار أوامره باعتقال أفراد القوات الدولية العاملة في البوسنة، واتخاذ بعضهم دروعاً بشرية، وانتهى الأمر

(١) I voh . Daaldder and michale E. ohanlon, **unlearning the lesson of Kosovo**. foreign policy washington, N 116, 1998, p 128.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بأسر حوالى ٤٠٠ جندي من أفراد القوات الدولية، وهدد صرب البوسنة بقتلهم إذا ما عاود الحلف شن غاراته من جديد، وهنا ساد التردد صفوف البلدان الغربية، وأعلنت الولايات المتحدة رفضها القاطع، لإرسال قوات لفرض السلام، مؤكدة أنها إذا أرسلت قوات إلى البوسنة، فسوف يكون ذلك لغاية من غايتين: إما إجلاء القوات الدولية، أو حفظ الأمن بعد التوصل إلى اتفاق تسوية نهائية.

ودعا وزيرا خارجية ألمانيا وفرنسا إلى استبعاد الخيار العسكري في التعامل مع الأزمة، وندد وزير الخارجية الروسي بغارات حلف شمال الأطلسي[١]، وهكذا تبلورت مواقف القوى الكبرى والفاعلة في النظام الدولي، في رفض استخدام القوة ضد الصرب، ورفض التدخل لوقف الاعتداءات على أفراد القوات الدولية، الأمر الذي افقد القوات الدولية هيبتها بعد أن بدت عاجزة عن حماية نفسها؛ ناهيك عن حماية السكان المدنيين، هذه التطورات دفعت الأمين العام للأمم المتحدة إلى تقديم تقرير لمجلس الأمن عام ١٩٩٥ حدد فيه أربعة خيارات بشأن مهمة القوات الدولية في البوسنة وهي: (١) سحب القوات الدولية (٢) الإبقاء على الوضع الراهن (٣) تغيير الولاية باستبدال قوات الأمم المتحدة في البوسنة بقوة متعددة الجنسيات تكون مجهزة لاستخدام القوة عند الحاجة، وذلك على غرار حالتي الصومال وهاييتي (٤) تعديل ولاية قوة الأمم المتحدة في البوسنة، على نحو يقع بين الإبقاء على الوضع الراهن، وبين تعزيز القوة أو تقليصها، حسب ما يمليه الواقع على الأرض .

وأعلن الأمين العام أنه يفضل واحدا من الخيارين الثالث والرابع، ورفض الأول لمخاطره، والثاني لعجزه عن الوفاء بمقتضيات حفظ الأمن في البوسنة، وردا على ذلك وافق وزراء دفاع دول حلف الأطلسي في ختام اجتماعاتهم في باريس في ١٩٩٥/٦/٣ على تشكيل قوة تدخل قوامها ١٢,٥٥٠ جندياً، تساهم فيها فرنسا وبريطانيا وهولندا بالنصيب الأكبر، وذلك لتحقيق ثلاثة أهداف :

(١) التدخل لمساعدة القوات العاملة في البوسنة في حال تعرضها للخطر .

(٢) تسهيل عملية إعادة تجميع القوات الدولية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٣) تسهيل إتمام القوات الدولية لمهامها .

وأكد وزراء الدفاع في الحلف، أن مهمة القوات الدولية ليست فرض الحل، وإنما العمل على دعم الحل الذي يتم التوصل إليه، وتقديم المساعدات الإنسانية، والإشراف على وقف إطلاق النار، وإذا كانت أزمة الرهائن قد تم حلها من خلال وساطة يونانية – روسية، ودور فاعل للرئيس اليوغسلافي السابق سلوبودان ميلوسوفيتش، فإن معاودة الصرب قصف العاصمة سيؤدي إلى معاودة الحلف غاراته الجوية، بالتنسيق مع قوات التدخل السريع، إلى قصف مواقع المدفعية الصربية لأول مرة من خلال عمل متكامل جوا وبرا[٢] .

تاسعا :حدود دور الأمم المتحدة في البلقان :

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

يمكن القول إن الأمم المتحدة حاولت ومنذ الوهلة الأولى لاندلاع القتال في سلوفينيا، وهو القتال الذي كان إشارة البدء في تداعيات الصراع في كرواتيا والبوسنة، إضافة إلى التوترات في باقي منطقة البلقان، حاولت لعب دور فاعل، سواء من خلال بذل الجهد باستخدام الدبلوماسية الوقائية لمنع تطور النزاعات إلى صراعات أم من خلال محاولة احتواء الصراع في أعقاب تفجره، إلا أن الأمم المتحدة اصطدمت باستمرار، بحسابات القوى الكبرى المتناقضة، والتي تحول دون بلورة دور فاعل للأمم المتحدة في منطقة البلقان .

فمن ناحية، شكلت أزمة البلقان وما ترتب عليها من صراعات، ضغطا هائلا على ميزانية الأمم المتحدة، في الوقت الذي أحجم فيه العديد من الدول عن الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة الدولية، الأمر الذي وضع حدودا للعمل الذي يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة هناك .

ومن ناحية ثانية، أحجم العديد من الدول الفاعلة، عن توفير القوات والعتاد اللازم، لتفعيل دور المنظمة الدولية هناك، الأمر الذي جعل القوات الدولية هناك عاجزة عن حماية نفسها، وجعلها تقع في أسر القوات الصربية، وتتخذ كورقة في المناورات مع حلف الأطلسي .

---

(١) أرشيف التلفزيون الأردني.

(١) عماد جاد، مرجع سبق ذكره، ص ١١٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن ناحية ثالثة، أحجمت الدول الفاعلة، لا سيما الأوروبية الغربية والولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، عن مد يد المساعدة سياسيا للمنظمة الدولية، وحرصت كل منها، سواء بشكل فردي: روسيا والولايات المتحدة، أم بشكل ثنائي ومتعدد، على التقدم بمشروعات خطط ومبادرات للتسوية، كلٌّ لحساباته الخاصة، دون أن تكون المنظمة الدولية مظلة هذه الخطط، الأمر الذي جعل كل ما طرح يبدو منحازا لطرف ضد آخر، مما أفقدها جميعا مصداقيتها .

ومن ناحية رابعة، نجد أن أي نجاح يتم إحرازه في البوسنة، تسارع الدول الكبرى بمحاولة جني ثماره سياسيا، في حين تتنصل هذه الدول من أي إخفاق او فشل، ولا يوجد طرف توجه إليه الاتهامات سوى الأمم المتحدة . ويمكن القول إن جهود الأمم المتحدة في منطقة البلقان بعد الحرب الباردة، وقعت فريسة استمرار سياسات الحرب الباردة، في التحكم بالتفاعلات المختلفة في المنطقة، في وقت أُعلن فيه أن العالم بدأ يشهد ولادة نظام دولي، يعلي من دور الأمم المتحدة ومبادئها في إدارة وتسوية الصراعات الإقليمية، فما جرى ويجري في البلقان، يؤكد أن هذه الأقوال كانت مجرد شعارات، اقتضت مصلحة قوى كبرى دفعها وتوظيفها في مرحلة معينة أو أزمة معينة، والمقصود هنا أزمة الخليج الثانية، وعندما اقتضت مصالحها بتجميد هذه الأقوال وما يترتب عليها من سياسات، لم تتردد الدول الكبرى في ذلك، ولعل الإصرار على استبعاد الأمم المتحدة، وقرارات أجهزتها المختلفة، من أسس تسوية الصراع العربي والإسرائيلي وفق صيغة مدريد، خير دليل على ذلك، وبالتالي لا بد من مراعاة هذه الحسابات، وحدود الدور المتاح للأمم المتحدة من خلال إدارة الدول الكبرى[١] .

المبحث الخامس: أزمة الخليج الثانية:

أولا: جذور الأزمة بين العراق والكويت:

تعد الأزمة التي قامت بين العراق والكويت عام ١٩٩٠، هي الثالثة في تاريخ العلاقات بين البلدين منذ استقلالهما، وكانت الأولى عام ١٩٦١، أي مع بدء استقلال الكويت، والثانية عام ١٩٧٣.

---

(١) عماد جاد، مرجع سبق ذكره، ص١١٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- أزمة عام ١٩٦١: بدأت عندما أعلن عن الاتفاق الذي تم توقيعه بين الكويت وبريطانيا، لكن الموقف العراقي رفض ذلك، واعتبر اللواء عبد الكريم قاسم أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق، وعقد مجلس الأمن عدة جلسات لبحث شكوى الجانبين، لكن المجلس عجز عن إصدار أي قرار في الموضوع، وقدمت بريطانيا مشروع قرار يطالب بالاعتراف باستقلال الكويت ووحدة أراضيها وسيادتها، لكن الفيتو الروسي في تلك الفترة، حال دون صدوره، بحجة أن بريطانيا لم تسحب قواتها من الكويت .

٢- أزمة عام ١٩٧٣ : بدأ العراق مع بداية السبعينات يلمح إلى دعواه الإقليمية بشكل محدود، وتمثل ذلك في محاولة الحصول على جزيرتين تقعان بالقرب من مدينة الفاو العراقية الواقعة في أقصى نقطة للعراق على الخليج، وكان قد جرى حديث بين الجانبين العراقي والكويتي خلال الفترة بين عامي ١٩٦٣-١٩٧٣ حول هذا الموضوع، خصوصا عندما تأزمت العلاقات الإيرانية العراقية حول شط العرب، وفي العام ذاته، احتلت العراق جزءا من المنطقة المتنازع عليها، ثم اضطرت للانسحاب بسرعة إزاء الضغط العربي[١] .

٣- أزمة مطلع التسعينات : وتظهر هذه الأزمة أن السلوك العراقي العام استهدف العمل على تعظيم المكاسب العراقية على حساب الخصوم، وذلك من خلال التكامل بين الأدوات السياسية والاقتصادية والعسكرية، حيث استهدف السلوك السياسي، ضمان خروج العراق فائزا بالغنيمة كلها عن طريق التشدد، وإضاعة الوقت وتجميد القضية، أما السلوك العسكري والاقتصادي، فقد استهدف تمكين العراق من القدرات والمقومات التي يمكن من خلالها مواجهة الضغوط الكثيفة المحدقة بالعراق[١]

ثانيا التحرك الخليجي في مواجهة الأزمة:

جاء الاجتياح العراقي للكويت ليمثل تحديا كبيرا للدول الخليجية، فقد فاجأ الاجتياح هذه الدول، وشكل لها تهديدا أمنيا غير مسبوق، ولم يحل ذلك دون بناء موقف خليجي موحد في

(١) خالد السرحاني، "**جذور الأزمة بين العراق والكويت**"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد ١٠٢، أكتوبر ١٩٩٠، ص ١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خطوطه الأساسية، حيث قام المجلس بنوع من التعبئة العامة، لمصادر القوة المتاحة له لمواجهة مصادر التهديد، وساعده على ذلك، أنه كان التجمع الأكثر استقراراً واستكمالا لهيكله المؤسسي، قياسا إلى التجمعات العربية والإقليمية الأخرى عشية الاجتياح، ويمكن القول إن الأزمة جعلت المجلس يزداد تماسكا تحت وطأة الإحساس بالخطر المشترك، في ظل تشابه المعطيات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية لدول المجلس .

مواقف التجمع الخليجي:

(١) على المستوى السياسي: قام وزراء خارجية مجلس التعاون بنشاط دبلوماسي مكثف، على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٠، وخلال أول اجتماع عقده الوزراء الخليجيون مع وزير الخارجية الأمريكي في تلك الفترة، اتفق الطرفان الخليجي والأمريكي على النقاط التالية:

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

أولاً: ضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن كلها بكل جوانبها، وأنه لا يوجد شيء اسمه حل جزئي أو حل مرحلي .

ثانيا : أن لا مساومة على الشرطيين الأساسيين اللذيْن تعتمد عليهما أية مساع سلمية، وهما الانسحاب وعودة الشرعية .

ثالثا : اتفق الجانبان على أن يبقى الباب مفتوحا للحل الدبلوماسي والسياسي، متوازنا مع الضغط الاقتصادي والنفسي، وعزل العراق دوليا وإقليميا، من أجل تحقيق هذين الشرطين بالوسائل السلمية .

رابعا : أكد الطرفان أهمية التفكير الجدي، في إجراءات إضافية ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة، إلى جانب مزيد من العقوبات الاقتصادية والسياسية، مثل قطع العلاقات الدبلوماسية، واتخاذ إجراءات ضد البعثات الدبلوماسية[٢] .

---

(٢) أحمد إبراهيم محمود، "**محددات وأهداف السلوك العراقي**"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد ١٠٣، يناير ١٩٩١، ص ٥٣.

(١) هاني رسلان، "**التحرك الخليجي في مواجهة الأزمة**"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد ١٠٣، يناير ١٩٩١، ص ٦١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٢) على المستوى الاقتصادي : استمر التنسيق الذي بدأ بين دول المجلس على المستوى الاقتصادي منذ الأيام الأولى للاجتياح، وتم تطويره ليقطع أشواطا أبعد في اتجاه الخطط الموضوعة من قبل، ولكن بشكل متسارع، فقد واصلت دول الخليج فيما بينها الاستمرار بالتداول بالدينار الكويتي، واتفقت الدول الخليجية على هامش اجتماع وزراء المالية والاقتصاد، على حجم المساعدات التي ستقدمها الدول الأعضاء في اللجنة للدول المتضررة من الأزمة، بهدف مساعدة هذه الدول على تطبيق قرارات المقاطعة الاقتصادية ضد العراق، وجعل الحصار الاقتصادي اكثر إحكاما عليه، وحددت اللجنة لهذه الغاية ثلاثة شروط للاستفادة من هذه المساعدات، وهي أن تطبق الدولة، قرارات مجلس الأمن، خصوصا قرارات المقاطعة ضد العراق وأن يكون موقفها منطلقا من شجب العدوان العراقي، ومعارضته وأن يكون اقتصادها قد تأثر سلبا بشكل كبير ومباشر من الأزمة .

جميع الحقوق محفوظة

(٣) الأمن والدفاع: تحظى مسألة الأمن الداخلي باهتمام واسع في دول الخليج، وذلك بسبب الظروف الخاصة، التي تعود في الأساس إلى طبيعة النظم الاجتماعية والسياسية لهذه البلدان، ومن ناحية أخرى، إلى هشاشة التركيب السكاني، الذي يعتمد في أغلبية الأحيان، على العمالة الوافدة من جنسيات مختلفة عربية وغير عربية، بالإضافة إلى خوف هذه البلدان من لجوء العراق إلى شن عمليات عسكرية عليها [١].

ثالثا : الموقف السعودي :

تلعب المملكة العربية السعودية دورا نشطا فيما يتعلق بشبه الجزيرة العربية، وهي بالنسبة إلى مجلس التعاون الخليجي، تمثل الدولة القاعدة لتمتعها بالعديد من الميزات بحكم الحجم والموقع والسكان والقوة الاقتصادية، وتسعى المملكة في داخل هذا الإطار، إلى القيام بدور الدولة القائد والدولة النموذج معا؛ أي بمعنى آخر، إن السياسة السعودية هي بمثابة المحور الذي تتشكل حوله سياسة مجلس التعاون الخليجي، ومن هنا يمكن اعتبار أن السياسة الخليجية تسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية؛ هي الانسحاب العراقي الكامل من الكويت، وعودة الحكومة الكويتية للحكم، من حيث أنها وباقي النظم الخليجية تستند إلى مصدر واحد للشرعية، والهدف

---

(١) هاني رسلان، مرجع سبق ذكره، ص ٦٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثالث هو السعي لوضع الأسس الكفيلة بعدم تكرار مثل هذا التهديد في المستقبل، ووصولا إلى هذه الأهداف لا بد من تحليل الموقف السعودي بصورة مفصلة .

(١) على الصعيد الدولي : قامت المملكة العربية السعودية في شهر أيلول عام ١٩٩٠ بإعادة علاقاتها الدبلوماسية الكاملة مع الاتحاد السوفياتي، بعد انقطاع دام أكثر من نصف قرن، كما قامت السعودية بتنشيط علاقاتها مع الصين، التي كانت قد أعادت العلاقات معها قبل شهر من الاجتياح العراقي للكويت، أما مع الولايات المتحدة، فقد زاد التنسيق لتأمين الضغط العسكري، وتم التوصل إلى اتفاق بشأن قيادة القوات العسكرية في حالة نشوب عمليات، والاتفاق على إجراء صفقة أسلحة، تقدر قيمتها الإجمالية بحوالى واحد وعشرين مليار دولار.

(٢) التسوية السلمية للأزمة : ومنذ بداية الاجتياح، أعلنت السعودية في أكثر من موقف، دعوتها وتفضيلها للحل السلمي في إطار الانسحاب وعودة الشرعية، ويرجع ذلك لإدراك القيادة السعودية لِما يُمكن أن تلحقه الحرب من أضرار بالغة بالاقتصاد السعودي، والخليجي عامة .

(٣) الترتيبات الأمنية: تعرضت منطقة الخليج إلى تغيرات هائلة منذ زلزال الثاني من آب، إذ إن الاجتياح العراقي والتدخل الأجنبي الكثيف، أظهر بوضوح غياب وجود نظام للأمن القومي أو الإقليمى، يمنع قيام دولة بابتلاع دولة أخرى، ويغني عن الحاجة للقوى الأجنبية لإعادة التوازن إلى المنطقة، بالإضافة إلى ان التوتر الكامن في المنطقة، يثير الكثير من الأسئلة عن الأزمة، والمسائل بعيدة الأمد المترتبة عليها، خاصة مع ظهور أفكار وطروحات أمنية، عن إقامة حلف إقليمي مرتبط بواشنطن، ولا تستبعد منه إسرائيل، إلا ان هذا الطرح غير مقبول عربيا .

(٤) العلاقات السعودية الإيرانية: منذ وقوع الاجتياح، أصبح واضحا أن هناك مرحلة تحول إيجابي في العلاقات بين طهران والرياض، حيث إن إيران هي القوة الإقليمية المعروف تقليديا أنه يمكنها إحداث توازن تجاه العراق، ويمكن القول إن الأزمة ساهمت في بلورة قناعة لدى دول الخليج بأنه لا يمكن لجهة واحدة في الخليج، أن تلعب دور المسيطر على شؤون الخليج أو المنطقة، وإن المشاركة والتفاعل هما أهم السبل لتحقيق التعاون، ومما يساعد على التقارب الخليجي الإيراني، الموقف الذي اتخذته إيران بإدانتها للاجتياح، ومطالبتها بتطبيق قرارات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجلس الأمن، وإعلانها الحازم رفضها أي محاولة لتغيير الحدود القائمة، وأنها لن تتسامح إزاء أي محاولات تغيير الجغرافيا السياسية للمنطقة، مع ضرورة انسحاب كافة القوات الأجنبية، وأن تشكل دول المنطقة هيئة عسكرية وسياسية خاصة، يكون بوسعها ضمان أمن النفط وحفظ الاستقرار[١].

جميع الحقوق محفوظة

رابعا : الموقف الكويتي:

اتسمت السياسة الكويتية بالقيام بتحركات دبلوماسية في اتجاهات عديدة، وعلى مختلف المستويات، وكان من أبرز هذه التحركات، الزيارة التي قام بها أمير دولة الكويت إلى الولايات المتحدة، حيث ألقى خطابا في الجمعية العامة للأمم المتحدة، أكد فيه أن الاحتلال العراقي للكويت، يشكل خطة مبيتة، وفيما يتعلق بالجهود التي بذلت من أجل الحل السلمي، فإن الموقف الكويتي كان حريصا على التأكيد بعدم القبول بأي مبادرات أو حلول وسط للأزمة، تقل عن التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن الدولي، ويمكن القول إن الموقف الكويتي بشكل عام، تحكمه قناعة أن الفرص المتوافرة للحل السلمي ضعيفة، وأن هذا قد يستدعي تقديم تنازلات بشكل ما، أو تقديم ترضية للعراق، ومن هنا يمكن فهم الترحيب الكويتي بمبادرة الرئيس بوش بفتح الحوار مع بغداد، إذ إنها أعقبت قرار مجلس الأمن بجواز استخدام القوة، والذي قرر مهلة زمنية محددة للالتزام بقرارات المجلس، في ظل تأكيدات أمريكية بأن المباحثات لا تعني التفاوض، بل التطبيق الكامل لقرارات مجلس الأمن[٢] .

خامسا : تعامل النظام العالمي مع أزمة الخليج:

---

(١) خالد السرحاني، مرجع سبق ذكره، ص ١٧.

(١) هاني رسلان، مرجع سبق ذكره، ص ٦٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يمكن إجمال التعامل الدولي مع الأزمة، وبلورته في اتجاهين رئيسيين: هما الاتجاه الغربي، والاتجاه الشرقي .

أولاً: الاتجاه الغربي (الولايات المتحدة، بريطانيا)

وهذا الاتجاه تقوده الولايات المتحدة بالرغم من وجود آراء متعارضة معها، ولكنها تدور في الإطار العام نفسه معها لهذا التوجه؛ فالولايات المتحدة أخذت زمام المبادأة من البداية، وأرسلت قواتها للخليج، محبذة العمل العسكري ضد العراق، بغض النظر عن الأهداف العديدة من وراء ذلك التصرف السريع، وجعلت الولايات المتحدة سياستها ذات

جميع الحقوق محفوظة

ركيزتين: الأولى تصعيد الموقف الدولي إزاء الأزمة، بفرض عقوبات ضد العراق، من خلال الأمم المتحدة، وتنمية وجودها العسكري، واستكمال قدراتها العسكرية في منطقة الخليج، لتكون في أقصى درجة من درجات الاستعداد، لخوض المعركة العسكرية ضد العراق، بالمبادأة او برد الفعل، كركيزة ثانية، وقد ظهر الموقف الأمريكي بوضوح على لسان الرئيس بوش في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٩١/١٠/١، حيث أشار إلى ضرورة الانسحاب العراقي الكامل وغير المشروط، أما الموقف البريطاني فجاء متشددا لصالح الولايات المتحدة بالميل للحل العسكري لكبح جماح العراق، وفي إطار التبعية الكاملة في السياسة الخارجية البريطانية للسياسة الأمريكية، يمكن فهم استمرارية التشدد البريطاني مع المرونة الأمريكية في الوقت الحاضر، على أنه نوع من توزيع الأدوار فيما بينهما لا أكثر، أما فرنسا فقد أدت موقفا وسطا من خلال طرح مبادرة للحل السلمي لتسوية الخلافات العالقة في الخليج، والصراع العربي الإسرائيلي، وتأكيدا للموقف الفرنسي المستقل، هو عدم خضوع القوات الفرنسية في الخليج للقيادة المشتركة للقوات متعددة الجنسيات. أما عن بقية الدول الغربية، فإنها تدور في الفلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمريكي، إما بأداء المساعدات الاقتصادية للدول المتضررة جراء الأزمة، أو بتقديم الدعم للقوات الدولية في الخليج[١] .

ثانيا: الاتجاه الشرقي: (الاتحاد السوفياتي سابقا والصين):

ويقود هذا الاتجاه الاتحاد السوفياتي سابقا، وإن كان هذا الاتجاه أيضا يتسم بعدد من التوجهات في داخله، فقد سار الاتحاد السوفياتي في طريق العقوبات الاقتصادية التي قررتها الأمم المتحدة، من خلال مجلس الأمن، وساير الولايات المتحدة في سعيها نحو حصار العراق وإدانته، في تصرفه باجتياح الكويت، لكن الاتحاد السوفياتي رفض مسايرة الولايات المتحدة في اللجوء إلى خيار القوة العسكرية، وهذا يعني أن السياسة السوفيتية انتهجت خيار السلام والدبلوماسية، ونبذت خيار الحرب والقوة، ولكنّ عدم مرونة العراق مع الأفكار السياسية، ومع جهود الاتحاد السوفياتي، دفعت به في النهاية إلى التجاوب مع السعي الأمريكي، لاتخاذ قرار جديد من مجلس الأمن، يعد بمثابة إنذار للعراق، حتى يستجيب للضغوط السياسية، ويوافق على تطبيق القرارات الدولية .

أما بالنسبة للصين، فإن موقفها ينطلق من أهمية الأمم المتحدة في حل الأزمة، واستبعاد خيار الحسم العسكري، إلا أن التهديدات الأمريكية والبريطانية، بوقف المساعدات الغربية، في حال اتجهت الصين إلى تدعيم موقف العراق، وجعلت الموقف الصيني أشد حزما بالوقوف إلى جانب العراق من الاتحاد السوفياتي، إلا ان مصالح الدول هي الحكم النهائي في فصل أي نزاع قائم[٢] .

سادسا: الأمم المتحدة وإدارة أزمة الخليج:

بعد ساعات قليلة من وقوع الاجتياح العراقي، للكويت أصدر مجلس الأمن قراره الأول بشأن الاجتياح رقم (٦٦٠) في ١٩٩٠/٣/٢، مقررا وجود خرق للسلم والأمن الدوليين، فيما يتعلق بالاجتياح العراقي، ويعني هذا أن مجلس الأمن تصرف منذ قراره الأول بشأن الأزمة وفقا

---

(١) جمال علي زهران، "**أزمة الخليج في مواجهة النظام العالمي الجديد**"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد ١٠٣، يناير، ١٩٩١، ص ٨٣.

(١) جمال علي زهران، مرجع سبق ذكره، ص ٨٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهو الفصل الذي ينص على صلاحية مجلس الأمن في الحالات القصوى، للقيام بعمليات عسكرية برية وبحرية وجوية، طالما كان ذلك ضروريا لحفظ أو إعادة السلام والأمن الدوليين، ويتألف الفصل السابع من ثلاث عشرة مادة، تحت عنوان "الأعمال المتعلقة بتهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان".

ويعني هذا أيضا، أن مجلس الأمن منذ قراره الأول بشأن الاجتياح العراقي للكويت، أدار الأزمة بأحكام الفصل السابع، وبمنهج نظام الأمن الجماعي وتدابيره لمواجهة الاجتياح، ويعطي نظام الأمن الجماعي تدابيره وسلطاته الفاعلة للاخلال به، أو لتهديد السلم واصدار المجلس في هذا الشأن اثني عشر قرارا، فيما بين الثاني من آب والتاسع والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٩٠، وتضمنت القرارات عددا من التدابير الوقتية، والتدابير غير العسكرية، والتهديد بالتدابير العسكرية.

جميع الحقوق محفوظة

(١) التدابير الوقتية ومسؤوليات العراق: تحدثت المادة ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة، عن طبيعة هذه التدابير التي تستهدف منع تفاقم الموقف، والتدابير التي اتخذها مجلس الأمن بهذا الشأن، حمّلت العراق خمس مسؤوليات رئيسية :

أولا : مطالبة العراق بسحب جميع قواته فورا، ودون قيد أو شرط، إلى المواقع التي كانت تتواجد فيها، وتصميماً من مجلس الأمن على إنهاء الاجتياح العراقي للكويت واحتلاله له، وعلى إعادة سيادة الكويت واستقلاله وسلامته الإقليمية، أشار القرار الثاني لمجلس الأمن رقم (٦٦١) في فقرته الأولى إلى أن العراق لم يمتثل للقرار (٦٦٠)، واغتصب سلطة الحكومة الشرعية في الكويت، وقرر المجلس عددا من التدابير الاقتصادية لمواجهة هذا الاغتصاب .وفور إعلان بغداد في الثامن من أغسطس ١٩٩٠ قرار ضم الكويت، أسرع مجلس الأمن بإصدار قراره رقم (٦٦٢) في اليوم التالي، أشار فيه (إلى بالغ جزعه لهذه الخطوة، وطالب العراق مجددا بالانسحاب بدون قيد أو شرط إلى المواقع التي كان يتواجد فيها قبل الاجتياح).

ثانيا : أن يبدأ العراق فورا بمفاوضات مكثفة مع الكويت لحل خلافاتهما، ولعدم امتثال العراق لدعوة مجلس الأمن بالبدء فورا في المفاوضات، فإن مجلس الأمن بدأ " من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القرار الثاني رقم ٦٦١" بفرض جزاءات على العراق بدأت بالحظر التجاري والمالي، ثم الحصار البحري والجوي والبري، كما تم تشكيل لجنة لمباشرة العقوبات المفروضة على العراق .

ثالثا : أن يلغي العراق إجراءاته بشأن ضم الكويت من القرار (٦٦٢)، وأكد مجلس الأمن في هذا القرار، أن الضم بأي شكل من الأشكال، وبأية ذريعة ليست له صلاحية قانونية، ويعتبر لاغيا وباطلا، وطلب مجلس الأمن من جميع الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة، عدم الاعتراف بذلك الضم، والامتناع عن اتخاذ أي إجراء، أو الإقدام على أية معاملات قد تفسر على أنها اعتراف غير مباشر بالضم .

رابعا : أن يسمح العراق بخروج رعايا الدول الأخرى من الكويت والعراق على الفور، وأن يسهل هذا الخروج، ويسمح للموظفين القنصليين بأن يقابلوا على الفور وباستمرار أولئك الرعايا (القرار ٦٦٤)، وألا يتخذ العراق أي إجراء يكون من شأنه تعريض سلامة وأمن أو صحة هؤلاء الرعايا للخطر .

وحمّل القرار (٦٦٦) في الثالث عشر من أيلول عام ١٩٩٠ العراق المسؤولية الكاملة في هذا الشأن بموجب القانون الإنسانى الدولي، بما فيه اتفاقية جنيف الرابعة، حيثما انطبق ذلك، وأكد القرار (٦٦٧) مسؤولية العراق مسؤولية كاملة عن أي استخدام للضغط على الرعايا الأجانب، أو ضد أية بعثة دبلوماسية او قنصلية في الكويت، أو ضد أفرادها، وطالب القرار (٦٧٤) العراق بأن يقوم فورا بالوفاء بالتزاماته تجاه رعايا الدول الأخرى بالكويت والعراق، بمن فيهم موظفو البعثات الدبلوماسية والقنصلية[١] .

خامساً: أن تلغي حكومة العراق أوامرها بإغلاق البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت، وبسحب الحصانة من أفراد تلك البعثات، وأن تمتنع عن القيام بأي من هذه الأعمال في المستقبل، وطالب القرار (٦٧٤) العراق بتوفير الحماية فورا لسلامة ورخاء

---

(١) أحمد يوسف القرعي، "**مجلس الأمن الدولي وإدارة أزمة الخليج**"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد ١٠٣، يناير ١٩٩١، ص٩٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البعثات الدبلوماسية والقنصلية ومقارها في الكويت والعراق، وعدم اتخاذ أي إجراء من شأنه عرقلة هذه البعثات الدبلوماسية والقنصلية عن أداء مهامها، بما في ذلك إمكانية الاتصال بمواطنيها، وصيانة أشخاصهم ومصالحهم، وإلغاء أوامره بإغلاق البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت، وسحب الحصانة من موظفيها، وإذا كانت المسؤوليات الثلاث الأولى: الانسحاب الفوري وإجراء المفاوضات مع الكويت وإلغاء إجراءات ضم الكويت، تندرج تحت مبادئ القانون الدولي العام؛ فإن المسؤولية الرابعة الخاصة بالإفراج عن الرهائن، تندرج تحت مبادئ القانون الإنسانى الدولي، بما فيه اتفاقية جنيف الرابعة، خاصة وقد أكد مجلس الأمن أن هذه الاتفاقية تنطبق على الكويت، وأن العراق بوصفه طرفاً متعاقداً أساساً في الاتفاقية ملزم بالامتثال لجميع أحكامها، وهو مسؤول بوجه خاص بموجب الاتفاقية، عن الانتهاكات الجسيمة التي يرتكبها، أما المسؤولية الخامسة الخاصة بالسفارات والبعثات الدبلوماسية والقنصلية، فتقع تحت طائلة اتفاقيتي فينا المؤرختين في عام ١٩٦١ بشأن العلاقات القنصلية اللتين يشترك العراق طرفا في كل منهما[١]، ومثل هذه المسؤوليات الخمس يتمسك المجتمع الدولي بمضمونها وجوهرها وحرفيتها، ولا يجوز وفقا لطبيعة قرارات مجلس الأمن التنازل عن بعضها، أو التفاوض حول مداولاتها؛ فهي مسؤوليات متكاملة، وإن وردت في نصوص اثني عشر قرارا لمجلس الأمن .

(٢) التدابير غير العسكرية: وهي التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن، وبشأن مواجهة أزمة الخليج، فإن المجلس قد أحيا هذه التدابير من خلال فرض عدد من الجزاءات الاقتصادية والتجارية والمالية على العراق، وكانت سلطة مجلس الأمن في فرض مثل هذه الجزاءات، كما رسمها الميثاق، قد تقلصت طوال حقبة الحرب الباردة، وبالتالي انفردت الجمعية العامة للأمم المتحدة وحدها بفرض مثل هذه الجزاءات بحرية أكبر طوال العقود الأربعة الأخيرة .

---

(٢) Rosenau, **The UN in astroublid world**. L. Rienner, Boulder, cold, 1992 pp 224.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومثل هذه التدابير غير العسكرية، وإن كانت بمثابة جزاءات على العراق، فإنها في الوقت نفسه تعد مسؤولية دولية، على كافة دول المجتمع الدولي العمل بها لمواجهة الاجتياح العراقي، وانطلاقا من هذا المفهوم، يمكن صياغة مثل هذه التدابير والجزاءات فيما يلي:

(١) عدم الاعتراف السياسي: مطالبة جميع الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة، عدم الاعتراف بضم العراق للكويت، والامتناع عن اتخاذ أي إجراء او الإقدام على أية معاملات، قد تفسر على أنها اعتراف غير مباشر " القرار ٦٢٢".

(٢) الحظر الجوي : وذلك بالامتناع عن استيراد أي من السلع أو المنتجات التي يكون مصدرها العراق أو الكويت، والامتناع عن أية عمليات بيع او توريد لأية سلع أو منتجات، بما في ذلك أية معدات عسكرية، وذلك إلى أي شخص أو هيئة في العراق أو الكويت من القرار "٦٦١".

(٣) الحظر المالي : وذلك بامتناع جميع الدول ورعاياها، عن توفير أية أموال أو أية موارد مالية أو اقتصادية أخرى لحكومة العراق، أو لأية مشاريع تجارية أو صناعية، أو لأية مشاريع للمرافق العامة في العراق أو الكويت من القرار " ٦٦١-٦٧٠".

(٤) تجميد الأصول العراقية: وحماية الأصول التي تمتلكها حكومة الكويت الشرعية ووكالاتها الموجودة في إقليمها، وتقديم تقارير بشأن هذه الأصول إلى لجنة مجلس الأمن من القرار "٦٧٠".

(٥) الحصار البحري : وذلك بأن تقوم الدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت، والتي تنشئ قوات بحرية في المنطقة، باتخاذ التدابير التي تتناسب مع الظروف المتغيرة وحسب الضرورة، في إطار سلطة مجلس الأمن، لإيقاف جميع عمليات الشحن البحري القادمة والمغادرة بغية تفتيش حمولاتها ووجهاتها والتحقق منها ولضمان التنفيذ الصارم للأحكام المتعلقة بهذا الشأن، التي ينص عليها قرار مجلس الأمن رقم (٦٦٠) من القرار(٦٦٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٦) الحظر الجوي : وذلك بألا تسمح جميع الدول لأية طائرة بأن تقلع من إقليمها، إذا كانت تحمل أية شحنة إلى العراق أوالكويت أو منهما، عدا الأغذية في الظروف الإنسانية، وألا تسمح جميع الدول لأية طائرة من المقرر أن تهبط في العراق أو الكويت، أيا كانت الدولة المسجلة فيها، بالمرور فوق إقليمها ما لم تهبط هذه الطائرة في مطار تحدده تلك الدولة خارج العراق أو الكويت، ليتسنى تفتيشها ضمانا لعدم وجود أية شحنة على متنها تمثل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن " من القرار ٦٥٠".

(٧) تسجيل التعويضات : وذلك بدعوة الدول إلى جمع المعلومات ذات الصلة المتعلقة بمطالباتها ومطالبات رعاياها وشركاتها، بجبر الضرر أو التعويض المادي، بغية وضع ما قد يتقرر من ترتيبات وفقا للقانون الدولي، هذا وقد طلب مجلس الأمن أكثر من مرة في قراراته أن تلتزم جميع الدول بمثل هذه المسؤوليات، وتضمن الامتثال الصارم والكامل للإجراءات التي تترتب عليها في مواجهة الاجتياح العراقي للكويت[١].

(٣) التدابير بالتهديد بالخيار العسكري: في مواجهة الاجتياح للكويت، توصّل مجلس الأمن إلى أسلوب التهديد بالخيار العسكري منذ وقت مبكر، حيث يفهم من مضمون قرار مجلس الأمن رقم (٦٦٥) جواز استخدام القوة في إطار أحكام حلقات الحصار البحري حول العراق؛ فقد خول القرار الدول الأعضاء التي تتعاون مع حكومة الكويت، استخدام الإجراءات الضرورية لتطبيق الحصار على العراق، وطلب القرار صراحة من الدول المعنية التي تنشئ قوات بحرية في المنطقة، أن تتخذ من التدابير ما يتناسب مع الظروف المحددة، وحسب الضرورة، في إطار سلطة مجلس الأمن.

وأمام تداعي الأحداث، ورفض العراق الانسحاب من الكويت، جاء القرار ٦٧٨ ليضع الأساس السياسي لإمكانية استخدام القوة في حالة عدم التوصل إلى حل سلمي للأزمة، ولم

---

(١) مارسيل ميرل، **أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد**، ترجمة حسن نافعة، الكويت، دار سعاد الصباح، ١٩٩٢، ص ٣٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يصدر مثل هذا القرار لمجرد التمويه أو التخويف فحسب، لأن المجلس كان قد هيأ منذ البداية عدة تدابير للخيار العسكري، ويمكن رصد تدابير الخيار العسكري فيما يلي :

(أ) إحياء لجنة أركان الحرب العسكرية التابعة للمجلس .

(ب) تخويل الكويت حق الدفاع الفردي والجماعي .

(ج) استعانة مجلس الأمن بالدول التي تتعاون مع حكومة الكويت الشرعية، التي تنشئ قوات بحرية في المنطقة لتنفيذ قرارات المجلس[١]، ويعود السبب في قيام الأمم المتحدة بالتخلي عن إدارة الأزمة، وإسناد هذه المسؤولية إلى التحالف الدولي في تلك المرحلة الحساسة إلى سببين:

أولا : العامل الموضوعي : وهو عدم وجود آلية عسكرية دائمة موضوعية تحت تصرف مجلس الأمن .

ثانيا: العامل الذاتي : ويعود إلى أن تداعيات الأزمة، كشفت بشكل أكثر وضوحا أن الاتحاد السوفياتي كان على وشك الانهيار كقوة عظمى، ومن ثم أرادت الولايات أن تؤكد قيادتها للنظام الدولي.

وقاد الوضع في النهاية، إلى ترسيخ وتخطيط الحدود بين العراق والكويت، والالتزام باحترام هذا الترسيخ كخط حدود في المستقبل، وإنشاء منطقة منزوعة السلاح بعمق عشرة كيلو مترات على الجانب العراقي، وخمسة كيلو مترات على الجانب الكويتي، ترابط فيها وحدات مراقبة تابعة للأمم المتحدة، وإضافة إلى ما سبق، تم نزع وتفكيك وتدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية، والتي يزيد مداها على مئة وخمسين كيلو مترا، وما يتصل بها من أنظمة فرعية، والتعهد بعدم محاولة الحصول عليها او امتلاكها في المستقبل، وعودة الممتلكات الكويتية التي استولى عليها العراق، وتقديم مسؤولية العراق عن الخسائر والأضرار التي لحقت بالكويت، أو بأي طرف ثالث، وإنشاء صندوق لدفع التعويضات المتعلقة بالمطالبة عن هذه الخسائر والأضرار، والتعهد بعدم ارتكاب أو دعم أي عمل من أعمال الإرهاب الدولي، وحظر السماح

---

(١) أحمد يوسف الفرعي، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٢.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع رسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لأي منظمة إرهابية، بالعمل داخل العراق، وقد صدرتْ بعد ذلك قرارات تكميلية تفسر أو تفصل بعض هذه الأمور مثل القرارات (٦٩٢ –٧٠٥– ٧٠٧) وغيرها[١] .

ومن خلال العرض التفصيلي السابق لأبعاد الأزمة، يتضح للباحث أن الأمم المتحدة أبعدت عن مرحلة الحسم العسكرية، وهو ما أدى إلى أن تصبح الولايات المتحدة فعلا، المدير الحقيقي المفوض رسميا من قبل مجلس الأمن لإدارة هذه المرحلة من مراحل الأزمة، كما أن الأمم المتحدة لم يتبقّ لها من صلاحيات تتعلق بإدارة هذه الأزمة، بعد مرحلة الحسم العسكري، سوى قرار رفع الحظر عن العراق الذي لن يكون بإمكان مجلس الأمن أن يتخذه دون موافقة الأعضاء الدائمين، وخصوصا الولايات المتحدة وبريطانيا.

وما زالت الأزمة قائمة حتى إعداد هذا البحث، حيث انتقل الملف العراقي الآن بين الأمم المتحدة من جهة، والولايات المتحدة وبريطانيا من جهة أخرى، حول نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، وعودة المفتشين إلى بغداد، وسبق أن وصف الرئيس الأمريكي العراق، إضافة إلى كوريا الشمالية وإيران، بمحور الشر، وأرسل نائبه ديك تشيني إلى الدول العربية في محاولة من واشنطن لحشد التأييد لضرب العراق، لكن جهود المصالحة التي تمت في القمة العربية في بيروت هذا العام، وتعهد العراق بسيادة الكويت واحترام أراضيها، بات مبررا مقنعا لرفع العقوبات عن بغداد .

المبحث السادس: أفغانستان:

مقدمة:

تعد القضية الأفغانية بكل إفرازاتها وتناقضاتها، إحدى أهم وأخطر القضايا على الساحة الدولية؛ إذ إن الصراع الأفغاني يعود بالأساس، إلى تشابك وتفاعل عوامل عديدة، داخلية وخارجية، إقليمية ودولية، وقد كرس انتهاء الحرب الباردة، ونهاية حالة الاستنفار الدولي في فترة الاستقطاب الثنائي، مفهوم أن العديد من الصراعات في الدول النامية، إنما يعود بالأساس، إلى تناقضات موضوعية في البيئة المحلية لهذه الدول، ومع تقليص دور القوى العظمى في

(١) Schachter O. **UN law in the Gulf conflict**, American Journal of international law,

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصراعات الدولية، أصبح مستقبل العديد من الصراعات، يتحدد بالأساس قياسا إلى موازين القوى بين الأطراف المحلية، والجماعات المتصارعة في الداخل، كما دفع القوى الإقليمية إلى تعويض وسد فراغ القوى الذي أحدثه إحجام وتراجع القوى العظمى نسبيا، عن التدخل في مناطق لم تعد تحتل أهمية استراتيجية، وتعتبر أفغانستان إحدى الدول التي انعكس عليها واقع الصراع الدولي، سواء في فترة الحرب الباردة أم فترة الهيمنة الأمريكية على المنظومة الدولية، ويمكن تحديد أهم عوامل أو مصادر الصراع داخل أفغانستان، في عوامل محلية، وعوامل إقليمية وعوامل دولية، هذه العوامل الثلاثة هي المحددات الرئيسية لمستقبل الصراع بين القوى الأفغانية، وإن اختلف حجم تأثير أي منها من فترة لأخرى، فقد كان يعزى إلى العامل الدولي وتدخل القوى الكبرى مُجمل أحداث وتطورات الأزمة الأفغانية حتى انتهاء الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفياتي، وبالتحديد منذ انسحاب الاتحاد السوفياتي سابقا -روسيا حاليا- من أفغانستان، بدأ التركيز على العوامل الداخلية المحلية والتركيبة المجتمعية، والتناقضات والصراعات البينية بين القوى السياسية، وربما كان ذلك يحمل في ثناياه إرهاصات التغير في الموقف الدولي من المعارضة الأفغانية، وخاصة جماعات المجاهدين[١] .

أولا : العوامل الداخلية للصراع:

(أ) الانقسام والتعدد العرقي : لتحليل ما يحدث على ساحة الصراع الأفغاني، يجب تفهم عوامل أخرى، ليس من بينها الانقسام الديني أو التعدد المذهبي، إذ إن المجتمع الأفغاني، أحد أكثر المجتمعات انسجاما وتجانسا من ناحية الدين والمذهب؛ فالأغلبية الساحقة من المسلمين السنة التي تتجاوز حسب بعض التقديرات ٩٠ في المئة من السكان، والشيعة ما بين ٧-٨ في المئة، كما أن التعدد العرقي في المجتمع الأفغاني، لا يشكل عبئا على الدولة؛ فبينما استطاع الملك السابق ظاهر شاه، الحفاظ على التوازن في تركيبة السياسة، مما مكّنه من الاحتفاظ بحكم البلاد أربعين عاما، عمل نجيب الله على استغلال التنوع العرقي، لخدمة أغراضه السياسية، من خلال تكريس العداء القبلي والعرقي .

---

vol 85, 3. 1991 pp 452-473.

(١) طارق دحروج، "**الأزمة الأفغانية وأبعاد الدور الدولي**"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، أكتوبر ١٩٩٤، عدد ١١٦، ص١٤٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتكون المجتمع الأفغانى من مجموعة من الجماعات العرقية تتمثل في :

١- البشتون : وتختلف التقديرات بشأنهم فهم بين ٤٥-٦٠ في المئة من السكان، ويتكلمون لغة البشتو، وقد سيطر البشتون على السلطة السياسية منذ تأسيس أفغانستان عام ١٧٤٧.

٢- الطاجيك : وتشير التقديرات أنهم يمثلون ما بين ٢٥ إلى ٣١ في المئة من السكان، وهم من أصول إيرانية، ويتكلمون الفارسية، وهم من أهل السنة .

٣- الأوزبك : يقدرون بحوالي ٤ في المئة من السكان، ويقطنون شمال أفغانستان، وترجع أصولهم إلى الأوزبك في آسيا الوسطى والقوقاز، وهم من أهل السنة .

٤- الهزارة : رابع جماعة عرقية في البلاد من حيث الحجم، حوالي ٣ في المئة من السكان، ويرجعون إلى أصول تترية مغولية، ويتبعون المذهب الشيعي، وبالطبع فإن التركيبة الديمغرافية والاثنوجرافية في المجتمع الأفغاني بين التعدد والتنوع الهائل، ورغم ذلك، فهناك مجموعة من القيم والتقاليد المتوارثة، والثقافة المحلية للمجتمعات القبلية والتقليدية، التي لم تدخل بعد في طور الحداثة بالمفهوم الغربي، ومن أبرز العوامل المستجدة التي دعمت الشعور بالتميز العرقي:

أ- القوى الخارجية: وسعيها إلى التأثير في معادلة القوى السياسية داخل أفغانستان .

ب- تزايد الطموحات العرقية، التي ولدتها الانتصارات التي احرزها غير البشتون من أبناء الأعراق الأخرى، مثل احمد شاه مسعود .

ج- التشتت والاضطراب الاجتماعي، والذي ولده اغتراب اللاجئين في دول متباينة في توجهاتها السياسية ومذاهبها الدينية .

د- تنامي الشعور بوطأة الهيمنة العرقية والسياسية للبشتون، وتزايد الرغبة في المشاركة السياسية، وفي عام ١٩٩٦ شكل سقوط كابول في أيدي الطالبان، بداية حقبة جديدة في مسار الأزمة الأفغانية، والطالبان هم طلاب المدارس الدينية في

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مدينة بيشاور الباكستانية، وهي مدارس يشرف عليها الشيوخ التقليديون، وهذه المدارس تديرها جمعية علماء الاسلام الباكستانية، وتحظى برعايتها[١] .

ثانيا : العوامل الإقليمية ودورها في الصراع الأفغاني :

تعتبر العوامل الإقليمية محددا أساسيا من محددات الصراع في أفغانستان، إذ إن القوى الإقليمية تمتلك قدرة على النفاذ واختراق المجتمع الأفغانى المدني، فضلا عن السيطرة على القوى الأفغانية الفاعلة، وقد مارست القوى الإقليمية أدوارا متصلة على مدى فترات الصراع الأفغانى، ومع دحر النفوذ السوفياتي سابقا في أفغانستان، وتراجع الدعم الأمريكى، لم يتراجع الدعم الباكستاني للمجاهدين السنة، وكذلك استمرت إيران في دعمها للمجاهدين الشيعة، وهناك ثلاث قوى إقليمية تهتم بشؤون أفغانستان، يضاف إليها الجمهوريات الإسلامية في الشمال، وروسيا أيضا، هذه القوى هي باكستان وإيران والسعودية .

أولا: باكستان: دعمت باكستان الجهاد الأفغاني لأهداف استراتيجية قومية عليا، ويمكن إيراد مجموعة من الأهداف الباكستانية، وإن كانت بعضها أهدافا قديمة، وبعضها أهدافا مستجدة .

(أ) الأهداف القديمة: الخوف من تهديد سوفيتي أفغاني مشترك، أو القيام بعمل عسكري، أو تأييد الانفصاليين الباشتون في إقليم بشتونستان، وهو الإقليم المتنازع عليه بين باكستان وأفغانستان، وهو نتاج السياسة الاستعمارية التي قسمت القبائل البشتون، وترى أفغانستان في هذا الإقليم جزءا أساسيا من جسد الدولة الأفغانية، ورغم رغبة أفغانستان في إيجاد تسوية لهذا الإقليم مع الإدارة الاستعمارية البريطانية قبل الانفصال والاستقلال الباكستاني، إلا أن الإدارة الاستعمارية البريطانية رفضت، وأعلنت تمسكها بالاتفاقية التي أبرمتها من قبل مع أفغانستان، وبالطبع فإن حكومة باكستان تمسكت بهذا الإقليم، لأنه يحقق لها عمقا استراتيجيا يدعم موقفها إزاء الهند .

(ب) تدعيم مكانتها ونفوذها في العالم الإسلامي، وقد كان الرئيس السابق ضياء الحق يسعى إلى القيام بدور المدافع عن الإسلام، مما حقق لبلاده دعما ماديا أو أدبيا .

---

(١) معتز محمد سلامة، "**الطالبان ومستقبل الاستقرار في أفغانستان**"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد ١٢٧، يناير١٩٩٧، ص ١٥٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(ج) الحصول على الدعم الغربي والأمريكي بصفة خاصة، وقد قدر الدعم العسكري الأمريكي لباكستان في الثمانينات بما يقارب سبعة بلايين دولار، وقد حققت باكستان ميزة استراتيجية لدى واشنطن .

(د) استبدال النظام الشيوعي بنظام أكثر تفهما للمصالح الباكستانية في أفغانستان، وأقل مطالبة بإقليم بشتونستان المتنازع عليه .

(١) الأهداف المستجدة: ومع تفكك الاتحاد السوفياتي، وإزاحة نجيب الله، فإن الوصول إلى جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية أصبح هدفا أصيلا في السياسة الباكستانية إزاء أفغانستان، فقد اكتسبت أفغانستان ميزة إضافية، وهي مجاورتها لهذه التكوينة البشرية الكبيرة من الدول الإسلامية، والتي تسعى كافة القوى الإقليمية والدولية، إلى إيجاد مراكز نفوذ لها في هذه المنطقة الحيوية، لتمرير المشاريع والمطامح الباكستانية، وتحقيق قيادة إقليمية، ومع تنامي التخوف الأمريكى المتزايد من حكومة المجاهدين المتشددين، تصاعدت المخاوف الباكستانية، بل سعت باكستان، وتحت التشجيع الأمريكي، إلى التفاهم مع نجيب الله في الفترة الوجيزة لحكمه، وعملت باكستان على تقليص دعمها لحزب إسلامي وزعيمه حكمتيار، خشية من توجهاته الراديكالية، وتشدده إزاء مسألة بشتونستان؛ فباكستان تفضل نظاما أفغانيا معتدلا ومتسامحا إزاء هذه القضية، وقد أيدت باكستان إتفاق بيشاور وحكومة مجددي الانتقالية، وهو ما يعكس عدم اتفاقها في كثير مع مطلب حكمتيار الراديكالية[١] .

ثانيا: إيران: تسعى إيران إلى لعب دور إقليمي، وترى في أفغانستان مجالا للنفوذ، ولها مطالب إقليمية في ولايات الغرب، وقد عملت إيران على إسقاط النظام الشيوعي في كابول، وذلك بتكوين تجمع من الأحزاب الشيعية، يمكن عن طريق مشاركتها في الحكم في أفغانستان أن تمثل خط الدفاع الأول عن المصالح الإيرانية في أفغانستان، ومع انهيار الاتحاد السوفياتي، سعت إيران إلى التغلغل في جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز، خاصة تلك الجمهوريات التي تشترك معها بروابط العرق والدين والتاريخ؛ فالعنصر الطاجيكي في جمهورية طاجيكستان ذو أصول

---

(١) معتز سلامة، "**الأزمة ومستقبل الدولة في أفغانستان**"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد ١١١، أكتوبر ١٩٩٣، ص ١٥٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فارسية، إذ تسعى السياسة الإيرانية عن طريق اتباع سياسات نشيطة براجماتية، إلى ربط هذه المنطقة بسلسلة من المصالح الاقتصادية، وتكوين كومنولث إسلامي، تكون إيران هي مركز التأثير والنفوذ فيه، ومع حالة العزلة والحصار الدولي المفروض على إيران، تحتل أفغانستان قيمة عليا في الاستراتيجية الإيرانية الحالية والمستقبلية، وقد أيدت إيران أحمد شاه مسعود لموافقته على إشراك أحزاب الشيعة الأفغان في السلطة، بخلاف حكمتيار الذي عارض أي اشتراك للقوى الشيعية في مقاليد السلطة في أفغانستان، على أساس أن الإيرانيين السنة محرومون من كافة حقوقهم السياسية في إيران، وطالبت إيران بـــ ٢٥ في المئة من مقاعد البرلمان الأفغاني للشيعة، وقد توافقت سياسات مجددي مع المطالب الإيرانية، وتم منح بعض الحقائب للشيعة[١] .

ثالثا: السعودية : تسعى إلى اكتساب مراكز نفوذ في أفغانستان، مع إقامة نظام حكم إســلامي، ودعم هيبتها الدولية والإسلامية، وتطويق الدور الإيراني، وبالطبع فإن اقتراب آسيا الوسطى من أفغانستان أعطى الأخيرة ميزة جديدة لدى السعودية.

ثالثاً: العوامل الدولية في الصراع:

التدخل الدولي في أفغانستان ليس جديدا؛ فقد تصارعت المصالح والأهــداف الروســية والبريطانية في أفغانستان في القرن التاسع عشر وبدايات هذا القرن. ومع الحرب الباردة بــين القطبين، والتدخل السوفياتي في أفغانستان عام ١٩٧٩، دوّلت الأزمة الأفغانية، ودخلت في مجال الاستقطاب الدولي بين القوى العظمى، ورغم عقد مؤتمر جنيف عام ١٩٨٨، الذي نص علــى الانسحاب السوفياتي المتدرج من أفغانستان، لم يختف تأثير ودور العامل الدولي في الــصراع الأفغاني، فقد استمر الدعم السوفياتي سابقا لنظام نجيب الله في كابول، الى أن تم عقــد اتفــاق سوفيتي أمريكي مشترك عام ١٩٩١، الذي قرر وقف إمداد الأطراف المتحاربة في أفغانــستان بالسلاح مع بداية عام ١٩٩٢،وتضمن ذلك التزامات أمريكية – سوفيتية متبادلــة، وضــغطت الولايات المتحدة على باكستان لوقف دعمها للمجاهدين، خاصة المتشددين إزاء الغرب وأمريكا، وبينما سعى الاتحاد السوفياتي السابق إلى كسب ود المجاهدين، فقد وجهــت حكومــة روســيا

---

(٢) معتز محمد سلامة، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاتحادية دعوة إلى المجاهدين للتفاوض عام ١٩٩١، وقد صدر بيان مشترك بين المجاهدين والسوفيات تضمن ما يلي[١] :

(أ) التنديد بالغزو السوفياتي، واشتراك السوفيات في الحرب التي سببت لشعب أفغانستان ضحايا وخسائر كبيرة .

(ب) نقل جميع سلطات الدولة في أفغانستان إلى حكومة انتقالية إسلامية .

(ج) اتفق الطرفان على أن الحكومات الأفغانية المتعاقبة، منذ عام ١٩٧٨ كانت تحت إمرة الحكومة السوفياتية، وعليه تم تعليق جميع الاتفاقات التي وقعت مع الحكومات السوفياتية آنذاك .

وقد كان هذا البيان مكسبا كبيرا للمجاهدين، إذ حقق لهم اعترافا سياسيا رسميا من الاتحاد السوفياتي السابق، وأتى هذا البيان في وقت مناسب، حيث توقف الدعم الأمريكي والغربي عن المجاهدين، بل أوشك الدعم الأمريكي على التغير الفعلي إلى التحالف، أو عدم الاعتراض على نظام كابول الشيوعي، ومع الانسحاب السوفياتي من أفغانستان تغيرت الاستراتيجية الأمريكية[١].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

أولا: الموقف الأمريكي: شكّل الموقف الأمريكي في البداية دعما للمجاهدين طيلة فترة التواجد السوفياتي في أفغانستان، وبعد خروج الاتحاد السوفياتي سابقا -روسيا حاليا- عملت الولايات المتحدة على ايقاف كافة وسائل الدعم عن المجاهدين أو نظام كابول، وهو موقف قريب من موقف الحياد، هذا الموقف جسده الاتفاق الأمريكي السوفيتي في كانون الأول ١٩٩١.

كما عملت الولايات المتحدة أخيرا على إبعاد المتشددين، ودعم المعتدلين بين المجاهدين، ويتمثل المعتدلون وسط النخبة الأفغانية الجديدة، حسب التصور الأمريكي، في قوى قليلة الشغب والمطامح الأفغانية، وأقل رغبة في تصدير الثورة من ناحية الشمال الإسلامي، وتتسم بتوجهات عقائدية وأيدلوجية متسامحة إزاء الوضع الإقليمي والهيمنة الدولية للولايات المتحدة، وقد شنت وسائل الإعلام الغربية حملات واسعة على المجاهدين، لسحب البساط من تحت أقدامهم؛ فالخطر الإسلامي الأصولي -حسب أمريكا- خطر يتهدد المصالح العليا والأمن القومي الأمريكي، الذي

(١) معتز محمد سلامة، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لا يتحدد بالحيز الجغرافي للولايات المتحدة، خاصة وأن هناك فرصة لدعم الاقتصاد الأمريكي، عن طريق رؤوس الأموال والشركات الأمريكية في جمهورياته السوفيتية والإسلامية منها، خاصة التي تعاني من التخلف الاقتصادي .

ويمكن تعليل المخاوف الأمريكية بسببين رئيسيين هما :

(١) أن الولايات المتحدة تسعى إلى تثبيت مراكز نفوذها في آسيا الوسطى والقوقاز "الأرض البكر"، حيث يمكن أن تشكل هذه الجمهوريات أسواقا وفيرة للمنتجات الأمريكية، ومجالاً لاستيراد المواد الخام، إضافة إلى ما سبق، تنامي المخاوف الأمريكية والغربية، من أن هذه الجمهوريات الإسلامية، إضافة إلى أفغانستان وإيران وباكستان، يمكن أن تشكل أكبر تجمع إسلامي، يزيد عدد سكانه عن عدد سكان العالم العربي.

(٢) أن الولايات المتحدة تعمل على تدعيم عناصر الاستقرار في النظام الدولي، واقتلاع وتقويض جذور التوتر والاضطراب السياسي، خاصة مع التوجهات الصريحة لدى بعض قادة المجاهدين لتصدير الثورة الإسلامية في أفغانستان، واعتبار الانتصار الأفغاني، نقطة البداية والانطلاق لبعث الإسلام السني من جديد في قلب آسيا[٢] .

وفي الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١ تعرضت مدينة واشنطن ونيويورك إلى اعتداء على مركز التجارة العالمي، وأنْحَتْ الولايات المتحدة باللائمة على تنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن، الذي يحتمي بنظام طالبان في أفغانستان، ونيتجة الرفض القاطع من نظام حركة طالبان الحاكمة في أفغانستان سابقا، تسليم أعضاء تنظيم القاعدة، لوّحت الولايات المتحدة باستخدام الخيار العسكري .

ثانيا: روسيا: تعتبر موسكو أن إحلال السلام في أفغانستان، بعيدا عن أي تدخلات إقليمية مناوئة أو دولية (أمريكية)، سيترك تأثيره على المجال الإقليمي والأمن الروسي، كما أن الإبقاء على الساحة الأفغانية مفتوحة على مصراعيها على هذا النحو، أمام تدخلات القوى الإقليمية والولايات المتحدة، يشكل تهديداً مباشراً لأمن روسيا القومي، خاصة وأن هناك عشرين مليون مسلم

---

(١) معتز محمد سلامة، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٧.

(١) معتز محمد سلامة، مرجع سبق ذكره، ص ١٦١.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعيشون في روسيا، إلى جانب أربعمائة مليون آخرين في دول آسيا الوسطى الأعضاء في رابطة الكمنولث، وتشكل المصالح الاقتصادية، واحدة من المصالح الحيوية الروسية في منطقة آسيا الوسطى ومنطقة حوض بحر قزوين، خاصة بعد الاكتشافات الأخيرة للاحتياطي النفطي والغاز الطبيعي، التي جعلت من هذه المنطقة، منطقة مصالح إستراتيجية أمريكية، ومن خلال هذه المصالح، يمكن فهم التعاطي الروسي للحالة الأفغانية عبر مراحل متفاوتة، بدءا من محاولات ضد الوجود الأمريكي في هذه المنطقة، إلى أن جاءت الأزمة الأخيرة، وكشفت عن نوع من التضارب الروسي الأمريكي المحكوم بمصالح مؤقتة، الذي لا يتجاوز كونه مجرد مرحلة في العلاقات بين الطرفين، خاصة وأن التدخل الأمريكي، جاء في وقت كادت فيه روسيا تغرق في مستنقع الشيشان، وبلغ رد فعلها تجاه حركة طالبان حد التهديد المباشر لنظام طالبان، بالرد على رعايته وحمايته لمعسكرات تدريب المقاتلين الشيشان، ودعمه للمتشددين في آسيا الوسطى، ومن ثم وجدت روسيا أن تفكك القاعدة وحركة طالبان يترك تأثيره الإيجابي المباشر على الحالة الشيشانية، التي تعاني منها وفي الوقت نفسه، تكف أبواق الدعاية الأمريكية الناطقة باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان، عن إدانة تدخلات روسيا في الشيشان، على هذا النحو وعند هذه المحطة، التقت المصالح الأمريكية والروسية، بل والهندية أيضا، التي تطمح إلى وجود حكومة مناوئة لباكستان[١].

ثالثا: الهند: منذ اللحظات الأولى: عهدت الهند إلى توظيف الأزمة الدائرة من أجل حسم صراع دام سنوات بينها وبين باكستان، ورأت أن هذه اللحظة مناسبة لحسم الصراع لصالحها بشكل كامل ونهائي، وتجلى الموقف الهندي، بإسراع نيودلهي بتقديم سيناريو جاهز للإدارة الأمريكية، يساعد في القضاء على بن لادن وحركة طالبان، وإعلان مجلس الوزراء الهندي المصغر والخاص بالشؤون الأمنية، موافقته على استخدام امريكا للقواعد العسكرية الهندية، وتقديم أي تسهيلات أو دعم لوجستي مطلوب[٢] .

---

(١) سناء البهات، **مستقبل أفغانستان بين الطموح الذاتي وكبح القوة الإقليمية**، صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠٠٢/٢/٢٣.

(٢) عبد الجبار الدليمي، **الاستراتيجية في مرحلة ما بعد أفغانستان**، الحرب العالمية، ٢٠٠٢/٣/٢٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعا : مرتكزات التدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان: في الثاني عشر من شهر أيلول عام ٢٠٠١ أصدر مجلس الأمن قراره رقم (١٣٦٨)، الذي يعطي من خلاله المرجعية والشرعية للرد العسكري، الذي كانت الولايات المتحدة تهيئ له، حيث نص على أن مجلس الأمن يعتبر العمليات الإرهابية التي تمت في الحادي عشر من أيلول، مثل أية عملية للإرهاب الدولي، بمثابة تهديد السلم والأمن الدوليين، ويعترف لها كذلك بالحق في الدفاع عن النفس الشرعي الفردي او الجماعي، طبقا للفصل الحادي والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة، الذي ينص على أنه " ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول فرادى وجماعات في التشريعات الداخلية، باعتباره ردَ فعل طبيعياً ومنطقياً لدرء المخاطر المباشرة والمحدقة، غير أن هذا الحق لم يترك ليطبق جزافا وبشكل مطلق، وإنما أحاطه المشروع الدولي بمجموعة من الضوابط والشروط، حتى لا يكون ذريعة ومطيّة لترهيب الشعوب والاعتداءات على الدول وتحقيق المصالح الضيقة ثم هناك شرط أساسي آخر، وهو أن تكون الدولة التي ستقدم على ممارسة هذا الحق، قد تعرضت لاعتداء عسكري نظامي، أي من قبل دولة أو من جهات تدعمها، ومن الملاحظات على القرار الدولي، السرعة الفائقة التي اتخذ بها، والإجماع الذي حظي به داخل المجلس، فهو جاء بعد يوم واحد فحسب من وقوع الأحداث، وهو ما لم يعهد في مجلس الأمن، وبخاصة عندما كان الأمر يتعلق بمباشرة أزمات خطيرة بدول مستضعفة، أو لا قيمة لها من منظور المصالح الأمريكية، كما أن القرار، سمح للولايات المتحدة، وذلك بناء على معلوماتها الأمنية، وليس بناء على معلومات لجان وبعثات المجلس، بالتدخل عسكريا في إطار ممارسة حق الدفاع الشرعي، ضد طرف خارجي مفترض غير معلوم[١] .

خامسا: حدود الشرعية الدولية للتدخل الأمريكي في أفغانستان: تتجلى الشرعية في مطابقة التعرف للقاعدة القانونية الدولية، ومن ثم فالقول بشرعية أو عدم شرعية سلوك دولي معين، يستند بالأساس إلى مدى تطابقه مع القواعد القانونية الدولية، التي تجسدها المواثيق لدى الإدارة الأمريكية قبل الأحداث، ومدى علاقته بالشرعية الدولية التي يجسدها قرار مجلس الأمن رقم (١٣٦٨) أولا، والقواعد القانونية الدولية الأخرى ثانيا .

---

(١) محمد عبد الفتاح حسن، **أفغانستان واللعبة الكبرى**، الشرق الأوسط، ٢٠٠٢/٣/٢٧.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالرد الأمريكي جاء ضد دولة أفغانستان، التي لم تعتدِ عسكريا ورسميا على أمريكا، منافيا لقاعدة التناسب؛ فالرد الأمريكي تجاوز الدفاع عن النفس، وأضحى عملا انتقاميا بعد أن تجاوز الحدود الزمانية والمكانية، خاصة وأن الولايات المتحدة أعلنت أن أفغانستان هي بداية لمحاربة الإرهاب في حوالي ستين بلدا، ويظهر عدم التناسب من خلال جسامة وخطورة السلوك الأمريكي في أفغانستان، وتبعا لما سبق، يمكن القول إن الولايات المتحدة، -وإن كانت في موقف المعتدى عليها- انحرفت بالشرعية الدولية التي يجسدها القانون الدولي وقرار مجلس الأمن [إن ما يميز الظرفية الدولية التي أعقبت سقوط الاتحاد السوفياتي، ونهاية الحرب الباردة، هو تحول الاستثناءات الواردة على مبدأ تحريم استعمال القوة في العلاقات الدولية، سواء بشكل جماعي أم منفرد، إلى ما يشبه القاعدة العامة، بفعل التوسع والاجتهاد في تفسير بنود الميثاق، وخاصة من قبل القوى الكبرى كالولايات المتحدة؛ فبعد أن كانت التدخلات الإكراهية بصورها الاقتصادية والسياسية والعسكرية في العلاقات الدولية، تتم بشكل منفرد بعيدا عن الأمم المتحدة، وتتحمل فيه الأطراف القائمة بها مسؤولية تداعياتها بفعل توازن القوى آنذاك، أصبحت الآن، وبعد نهاية الحرب الباردة، تتم بشكل منفرد وجماعي، وغالبا باسم الأمم المتحدة وبتزكية منها[١].

المبحث السابع: دراسة مقارنة بين الحالات التطبيقية:-

أولاً: معايير المقارنة: لا شك أن الأمم المتحدة -بلا نزاع- هي النموذج الحي للمنظمات الدولية الحالية؛ فهي المنظمة الدولية المثالية، ذات الصبغة المثالية سواء من حيث اتساعها الجغرافي، ويقصد بذلك تكوينها العددي، أم من حيث المشاكل أو الموضوعات التي تعالجها .

(١) المعيار الزمني: إن الأزمات الدولية لم تكن في الفترة الزمنية نفسها، بحيث إن هناك متغيرات متسارعة تطرأ على العلاقات الدولية، وتترك أثرها في التعامل مع أي أزمة دولية، ومن ذلك انهيار الاتحاد السوفياتي سابقا، الذي أدى إلى تغير نمط التعامل مع النزاعات الدولية، من خلال منظمة الأمم المتحدة؛ فهناك أزمات دولية أخذت وقتاً طويلاً حتى جاء التدخل الدولي، ومثال ذلك الصومال ورواندا، حيث اتسم التدخل الدولي بالتباطؤ والتراخي، بينما تم التعامل مع بعض الأزمات بسرعة

(١) صلاح عواد، **مجلس الأمن والقرار بملاحقة القاعدة وطالبان**، الشرق الأوسط، ٢٠٠٢/١/٢٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كبيرة جدا، وتم تنفيذ القرارات بصورة عامة، وخير مثال على ذلك أزمة الخليج الثانية، حيث تم تطبيق قرارات مجلس الأمن بحق العراق، عقب يوم واحد فقط على الاجتياح .

(٢) المعيار الجغرافي: ظهرت هناك اختلافات في درجة تعامل المنظمة الدولية مع القضايا، ويستند هذا التعامل إلى المنطقة الجغرافية التي حدث بها النزاع أو الأزمة؛ فهناك مناطق كان التعامل بها مباشرا وسريعا، وهناك مناطق اتسم فيه التدخل الدولي بالتباطؤ؛ فمثلا الصومال ورواندا لم تحظَ بالاهتمام الدولي نفسه من قبل الدول الكبرى، وعلى ذلك كان مستوى مشاركة الدول مختلفاً بين الحالتين، وأفضت إلى نتائج مختلفة؛ فمثلا في الصومال، ونتيجة انعدام الأهمية الاستراتيجية، كان الانسحاب سريعا، بينما في البلقان، شهد الحل للنزاع حالة خاصة نابعة من التنافس بين الدول وهي إلى الآن تقع تحت دائرة الاهتمام الدولي المتمثل ببقاء القوات الدولية التي تراقب وقف إطلاق النار .

(٣) المعيار الاقتصادي والسياسي: اختلف التدخل الدولي في شؤون الأزمات الدولية، وذلك لأسباب تتعلق برغبة الدول صاحبة القرار في مجلس الأمن، بحيث انعكس داخل مجلس الأمن موقف الدول الكبرى من الأزمات الدولية، حيث كانت تشهد بعض الأزمات الدولية، مواقف متشددة وسرعة في التنفيذ، وحتى ممارسة الضغوط لاستصدار قرارات سريعة إزاء بعض الأزمات الدولية، وفي أزمات أخرى، هناك مواقف سياسية للدول صاحبة القرار تؤدي إلى منع استصدار قرارات وإفشالها في حال اتخذت.

ويتجلى ذلك واضحا في معالجة أزمة الخليج الثانية، حيث تباينت مواقف الدول الكبرى؛ ففي حين فضلت الصين وروسيا الخيار السلمي، أصرت الولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا، على استخدام الخيار العسكري، وذلك لحسابات سياسية أمنية تتعلق بحماية إسرائيل في المنطقة، وأيضا لما شكله العراق من تهديد مباشر للنفط، الذي تتقاسم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشركات الأمريكية نصف حصته، حسب العقود المبرمة بين دول الخليج وشركات التنقيب الأمريكية .

(٤) المعيار الكمي: فبعض الأزمات كان يتم استخدام القوة بشكل هائل لمعالجتها، وفي المقابل، هناك أزمات دولية لم تجد معالجة، وكان التدخل فيها أقرب إلى رفع العتب، ولذلك فهناك أزمات حسمت وأزمات ما زالت قائمة.

وأكبر تجلٍّ للمعيار الكمي تم في أفغانستان والعراق والبلقان، وهناك بعض الأزمات، اكتفت الدول الكبرى بالحد الأدنى من التواجد العسكري، وبأقل كلفة عسكرية ممكنة، وخير شاهد على ذلك ما حدث في رواندا.

(٥) معيار المشاركة الدولية (الفردي – الجماعي): هناك أزمات تمت بمشاركة دولية في التعامل معها، وتنفيذ القرارات الصادرة بشأنها من الأمم المتحدة، وهناك ما تم التعامل معه بعدد قليل من الدول، وهناك ما انفردت به دولة واحدة بعينها، ومثال ذلك شهدته الأزمة بين العراق والكويت والبلقان وأفغانستان من مشاركة عسكرية ودولية غير مسبوقة؛ فمثلا في العراق شارك العديد من الدول، بينما في أفغانستان، انفردت الولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا في التدخل، ورفضت الولايات المتحدة تدخّل الحلف الأطلسي، واكتفت بتقديم الدعم والتأييد السياسي، على عكس ما حدث في البلقان، حيث كان الحسم العسكري عن طريق حلف الأطلسي.

(٦) المعيار الثقافي: ومن ذلك أن مواقع النفوذ السابقة، والبلدان التي كانت مستعمرة للدول الكبرى، وتأثرها بثقافتها، شكّل المحرك وراء التدخل في شأن النزاعات من قبل الدول الكبرى، التي تعتبر أن بعض الدول الصغيرة هي منطقة نفوذ لها، وخير مثال على ذلك، التدخل الفرنسي في عملية الفيروز لحسم الصراع في رواندا تحت مظلة الأمم المتحدة، ومما يظهر الاختلاف الثقافي، ما حدث بين فرنسا من جهة، والولايات المتحدة وبريطانيا من جهة أخرى حيث اتهمت فرنسا الأخيرتين، بنشر الثقافة الإنجلوسكسونية في رواندا .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٧) معيار التدخل الإنساني: كان هذا العامل سببا في التدخل الدولي في الشؤون الداخلية للدول التي تعاني من صراعات عرقية، أو الناتجة عن الكوارث الإنسانية، وحالات اللاجئين والمجاعات، وغالبا ما يكون هذا التدخل بداية لتدخل عسكري .

وهنا يبرز التناقض في التعامل مع هذا المبدأ؛ فبينما تم تطبيق كافة قرارات مجلس الأمن في البلقان، وتم تقديم من ارتكبوا جرائم الحرب إلى المحاكم الدولية، وعلى رأسهم الرئيس اليوغسلافي السابق سلوبدان ميلوسوفيتش، نجد أن الوضع كان مغايرا لما حصل في رواندا؛ فقد أسفرت سياسة التناحر بين الفصائل المختلفة، إلى موت ربع مليون إنسان، وشُكل لهذه الغاية فريق من الأمم المتحدة لمجرمي الحرب في رواندا، إلا أن إهمال الدول الكبرى لهذا الموقف، أدى إلى إغلاق الملف، على عكس ما حدث في البلقان.

جميع الحقوق محفوظة

(٨) معيار دقة النتائج: هناك أزمات دولية صدرت بحقها قرارات منذ عشرات السنين، ولا تزال تصدر بحقها قرارات لم تنفذ، في حين أن هناك أزمات دولية، يتم التعامل معها بشكل سريع، سواء من ناحية إصدار القرارات أم دقة تنفيذها؛ فإسرائيل على سبيل المثال، ولغاية كتابة هذا البحث، لم تنفذ أي قرار صادر عن الأمم المتحدة، وآخرها القرار رقم ١٤٠٢، القاضي بانسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية، وعجز الأمم المتحدة، عن إرسال قوات دولية إلى الشرق الأوسط، وكل ذلك نابع من الارتكاز الإسرائيلي على القوة الأمريكية، التي تهدد دائما باستخدام حق النقض "الفيتو"، بينما نرى أن الوضع مغايرٌ تماما لما حدث في العراق وأفغانستان اللتين طُبّقت عليهما فورا الشرعية الدولية –شرعية الولايات المتحدة–، التي تتم بمباركة وتزكية من الأمم المتحدة، وخير مثال على ذلك، تصريحات وزير الخارجية الأمريكي كولن باول، التي أكد فيها أن بلاده سترد بقوة على أفغانستان، وإن لم تحصل على الضوء الأخضر من الأمم المتحدة، تحت حق الدفاع عن النفس.

(٩) معيار نتائج التدخل: بعض التدخلات الدولية كان ذا نتائج كبيرة، من ناحية الأثر السياسي، إذ وصل الأمر إلى إسقاط الأنظمة الحاكمة، وإيجاد أنظمة بديلة، على غرار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما حدث في أفغانستان، وهناك أثر اقتصادي كبير، على غرار ما حدث في العراق والصومال، لكن هناك نزاعات تم التدخل فيها بالحد الأدنى، ولم تتأثر الدول بأية نتائج مكلفة على بيئتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ثانيا: النواحي الإيجابية في ضوء المعايير السابقة:

أ- الدبلوماسية الوقائية: لعل النواحي الايجابية في منظمة الأمم المتحدة عديدة في علاقاتها بالنظام العالمي الجديد، في مجال حفظ السلام والأمن الدولي من الجانب النظري، ومن الجوانب الإيجابية، ما جاء في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، في تقريره "أجندة من أجل السلام"، الذي أكد فيه أن المحافظة على السلم والأمن الدولي، تقتضي اتباع الدبلوماسية الوقائية، وهو ما حدث فعلا في أزمة البلقان، حيث لجأ الأمين العام للأمم المتحدة السابق بطرس غالي إلى استخدام الدبلوماسية الوقائية، قبل أن يتحول الوضع إلى نزاع مفتوح.

مركز إيداع الرسائل الجامعية

ب- إدانة الانقلابات العسكرية: ظهر اتجاه حديث في الأمم المتحدة، يقضي بإدانة الانقلابات العسكرية التي تطيح بالحكومات القائمة، ومن ذلك حينما خلع رئيس هايتي، فأصدرت الجمعية العامة القرار "٧/٤٦) لعام ١٩٩١ الذي أدانت فيه الانقلاب، وفي قراره رقم " ٨٤١" عام ١٩٩٣، قال مجلس الأمن: إن استمرار الوضع في هايتي، يهدد السلم والأمن الدولي، ولذلك استنادا إلى الفصل السابع من الميثاق، فرض مجلس الأمن حصارا حول توريد الأسلحة والبترول إلى هذه الدولة، وقرر تجميد أرصدتها. ولا شك أن إدانة الانقلابات العسكرية، تُعتبر عنصرا جديدا في النظام العالمي الحالي، وهي تتفق مع المبدأ القائل إن إرادة الشعب هي أساس السلطة، إلا أن الخوف نابع من ان إدانة الانقلابات السابقة، كان لدوافع سياسية، وهو ما حصل بالفعل، والدليل على ذلك التحول في الموقف الأمريكي من النظام المخلوع في هايتي، من حالة العداوة إلى حالة المساندة، وذلك يعود إلى اعتبارات داخلية في السياسة الأمريكية، نابعة من حرص الإدارة الأمريكية على أصوات الناخبين السود في الانتخابات لصالح الحزب الديمقراطي، ومن هنا أصبح إصلاح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنظمة الدولية وأجهزتها المختلفة، وتوسيع دور الأمين العام، ضروريا في ضـــوء نتائج المعطيات السابقة؛ ومن الجدير بالاهتمام، أن يفرد الباحـــث لجميـــع الـــرؤى الدولية لإصلاح المنظمة مساحة كافية في هذه الدراسة، لينتقل بعدها للحديث عـــن الإصلاح، بالارتكاز على نتائج الإصلاحات المطروحة على السطح.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (١) جدول مختصر للمقارنة بين الحالات السابقة

الحالة	أطراف النزاع	أسباب النزاع	آلية التدخل	شكل التدخل
الصومال	نزاع داخلي بين الفصائل الأفغانية	نزاع على السلطة	الأمم المتحدة الفصل السابع	إبطاء في التدخل الدولي والتنفيذ
رواندا	نزاع داخلي قبلي	نزاع لأسباب سياسية داخلية	الأمم المتحدة الفصل السابع	إبطاء في التدخل الدولي والتنفيذ وسرعة في الخروج
البلقان	نزاع داخلي أتني	أسباب عرقية	الأمم المتحدة الفصل السابع	سرعة في التدخل والتنفيذ
أزمة الخليج	العراق – الكويت	نزاع حدودي	الأمم المتحدة الفصل السابع	سرعة في التدخل والتنفيذ
أفغانستان	أفغانستان – – الولايات المتحدة	أحداث الحادي عشر من أيلول في الولايات المتحدة	الأمم المتحدة . المادة (٥١) حق الدفاع الشرعي عن النفس	سرعة في التدخل وسرعة في التنفيذ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتبع جدول رقم (١)

نتائج التدخل	أداة التنفيذ	سبب التدخل	ملاحظات حول النتائج
فشل في حل الأزمة والخروج دون تسويتها	الولايات المتحدة	ضمان وصول إمدادات الإغاثة	غياب مصالح الدول الكبرى نتيجة الفراغ السياسي الذي خلفه انهيار الاتحاد السوفياتي
فشل في حل الأزمة والخروج دون تسويتها	فرنسا	العامل الثقافي لحماية الإرث التاريخي لفرنسا في رواندا	غياب مصالح الدول الكبرى الاقتصادية والسياسية في رواندا باستثناء العامل الثقافي
نجاح –تسوية الأزمة	حلف الأطلسي	العامل الإنساني لحماية الأقليات	تحقيق الأهداف الاقتصادية للدول الكبرى وإيجاد منطقة نفوذ للحلف الأطلسي بعد غياب حلف وارسو وانهيار المعسكر الشرقي
نجاح تسوية الأزمة وخروج العراق من الكويت	تدخل دولي تحت قيادة الولايات المتحدة	تهديد الأمن والسلم الدوليين	١–تحقيق المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة وتدمير أسلحة الدمار الشامل ٢– حماية أمن إسرائيل
نجاح – اسقاط نظام الحكم في كابول واستبداله بنظام جديد	الولايات المتحدة – بريطانيا	إيواء الارهاب الدولي	تحقيق المصالح الاقتصادية الوصول إلى بحر قزوين ٣–عدم إقامة وحدة إسلامية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

الفصل الثالث

إصلاحات الأمم المتحدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

إصلاحات الأمم المتحدة

المبحث الأول: مشروع كوفي عنان لإصلاح الأمم المتحدة :

أعلن الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، أمام الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، مشروعاً لإصلاح الأمم المتحدة، ووصف مقترحاته بأنها جزئية، وتشكل أكثر الإصلاحات تفصيلا وشمولية في تاريخ الأمم المتحدة، منذ إنشائها قبل ٥٢ عاما مضت، وأكد عنان أن الأمم المتحدة في استطاعتها –في حالة توافر التمويل المناسب والهيكلية المناسبة– أن تقوم بمهمتها عن شعوب العالم وحكوماتها، وتعهد بإدخال حضارة الإصلاح على الأمم المتحدة .

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

أولا : ضرورات الإصلاح وأسبابه: هناك ضرورات كثيرة جدا، تجعل من إصلاح الأمم المتحدة مسألة هامة وملحة، منها على سبيل المثال ما يلي:

(١) مرور أكثر من ٥٢ عاما على تأسيس المنظمة العالمية، وتغير الظروف التي كانت وراء إنشائها في نهاية الحرب العالمية الثانية، وخصوصا بعد انتهاء الحرب الباردة؛ فقد كانت الأمم المتحدة عند نشأتها، أقرب ما تكون إلى تحالف دولي للدول المتضررة في الحرب العالمية الثانية منها إلى منظمة عالمية أو كونية، ولعل ذلك استدعى الدعوة إلى إصلاح هياكل وآليات صنع القرار في الأمم المتحدة ككل، وفي مجلس الأمن على وجه الخصوص.

(٢) تضخم الهيكل التنظيمي للأمم المتحدة على نحو خطير، بسبب إنشاء الأجهزة الثانوية والفرعية من ناحية، وبسبب تضخم الجهاز الإداري للأمانة العامة من ناحية أخرى، فضلا عن أن هذه الأجهزة والفروع الثانوية، تقوم بأعمال منافسة أو مشابهة لعمل وكالات دولية أخرى، الأمر الذي ترتب عليه قدر كبير من الازدواجية، وتضارب الاختصاصات وتبديد الموارد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٣) الحاجة إلى نظام لتمويل أنشطة الأمم المتحدة؛ حيث أظهرت الممارسة أن الأمم المتحدة تواجه أزمة مالية مستمرة، بما يوحي بأنها أزمة هيكلية، وأنه لا يمكن علاجها بطريقة مستمرة وجذرية، إلا عن طريق تعديل النظام المتبع حاليا، أو إدخال أفكار جديدة لتمويل أنشطة المنظمة الدولية.

(٤) ظهور أولويات جديدة على أجندة النظام الدولي فمع انتهاء الصراع بين الشرق والغرب، اتخذ الصراع بين الشمال والجنوب منحنى أكثر حدة، من خلال بروز مشكلات الفقر والبطالة والجوع، وتفاوت مستويات المعيشة في دول العالم.

(٥) تزايد الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية غير الحكومية، والشركات متعددة الجنسية والأفراد والرأي العام العالمي، من خلال وكالات الأنباء، ومحطات الإرسال الإذاعية والتلفزيونية، ولا شك أن هذا التطور، يثير التساؤل حول ما إذا كان الطابع الحكومي في البحث للأمم المتحدة، ما زال متماشيا مع نظام دولي يتجه أكثر نحو تقليص دور الحكومات، خاصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية .

ثانيا معالم مشروع عنان: ولمواجهة الضرورات السابقة، جاء مشروع كوفي عنان لإصلاح الأمم المتحدة، حيث يهدف مشروعه إلى تعزيز دور المنظمة في عدة مجالات رئيسية هي: السلم والأمن ونزع السلاح، والشؤون الاقتصادية والاجتماعية والتعاون الإنمائى، والبيئة والتنمية المستدامة، والشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني، كما يهدف المشروع بصفة خاصة، إلى تحجيم وترشيد الهيكل الإداري الضخم للمنظمة، ويتضمن المشروع عدة إجراءات سيتخذها عنان فورا، بالإضافة إلى عدد من التوصيات، التي تتطلب موافقة أعضاء الجمعية العامة[١]، ومن أهم الإجراءات التي سيتخذها عنان:

---

(١) احمد بهي الدين، "**مشروع كوفي عنان لإصلاح الأمم المتحدة**"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد ١٣٠، أكتوبر ١٩٩٧، ص ١٧٩-١٨٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١) إنشاء مجموعة إدارية رفيعة المستوى " المجموعة الإدارية العليا "، تقوم بمهام مشابهة لمجلس وزاري مصغر، وتتولى اتخاذ القرار، وتخطيط السياسات للمنظمة الدولية.

(٢) إنشاء وحدة التخطيط الاستراتيجي داخل مكتبه، للقيام بتحليل وتعريف القضايا الدولية الناشئة وتوجهاتها.

(٣) تعزيز دور الرقابة والتفتيش داخل المنظمة حيث أوكل هذه المهمة إلى مفتش الأمم المتحدة، من خلال القيام بجولات تفتيشية، من حين لأخر في مقار الأمم المتحدة، للإطلاع على سير عملها وآراء موظفيها، بما يُعرف بنظام التنقيط، أي النقاط التي ستعطى للموظفين على أدائهم لعملهم.

(٤) إعطاء حريات اكبر للإدارات، للقيام ببرامج التأهيل والتدريب، وإجازة الاستعانة ببعض المؤسسات الخاصة في ذلك، كما أوصى بتخفيف النفقات في المطبوعات وأعمال الترجمة، عن طريق الترجمة الإلكترونية، ومن التوصيات التي اقترحها عنان، وتتطلب موافقة الجمعية العامة ما يلي:

(١) إنشاء منصب نائب الأمين العام، ليمثل الأمين العام في غيابه عن مقر الأمم المتحدة، ولتطوير التعاون بين الوكالات المختلفة التابعة للأمم المتحدة، بما يخفف من حدة الإجراءات البيروقراطية التي يتسم بها عمل تلك الوكالات.

(٢) إنشاء صندوق للسلف القابلة للتجديد، لتأمين يسر مالي برأس مال يقدر بمليار دولار، يتم تمويله من تبرعات طويلة .

(٣) قصر دورة انعقاد الجمعية العامة بمقدار ثلاثة أسابيع، بحيث تكون اثني عشر أسبوعا بدلا من خمسة عشر أسبوعا، وأن تركز الجمعية أعمالها على القضايا ذات الأولوية العليا، وأن تحدد موعدا معيّناً للمهام التي توكلها للأمم المتحدة.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٤) تشكيل لجنة على المستوى الوزاري، لإعادة النظر في ميثاق الأمم المتحدة، والمعاهدات التي تحكم الوكالات المتخصصة التابعة للمنظمة .

(٥) عقد جمعية عمومية للألفية الثالثة تجتمع سنة ٢٠٠٠، بهدف وضع الأمم المتحدة أمام مسؤولياتها لمواجهة متطلبات القرن الجديد.

(٦) رسم سياسة اقتصادية جديدة لمؤتمر التجارة والتنمية، وهو أحد المؤتمرات المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ إذ أصبح هذا المؤتمر على تنافس التجارة العالمية التي تأسست عام ١٩٩٥ على أنقاض اتفاقية "الجات" للتعريفات الجمركية والتجارية.

(٧) دمج برامج التنمية التابعة للأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية وصندوق الأمم المتحدة للأطفال وإداراتهما الاقتصادية الثلاث في السكرتارية العامة للمنظمة، فيما أطلق عليه اسم مجموعة عمليات التنمية.

(٨) دمج إدارة الشؤون الإنسانية في نيويورك مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ومقرها جنيف.

(٩) إنشاء إدارة خاصة بنزع السلاح، وتنظيم قوانين حيازته، لتحل محل مركز نزع السلاح، وذلك تحت إشراف نائب للأمين العام.

(١٠) توحيد برامج الأمم المتحدة لمحاربة الجريمة، ومكافحة المخدرات، وغسيل الأموال والإرهاب في برنامج واحد مقره فينا.

(١١) دمج مركز حقوق الإنسان ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في هيئة واحدة، ترأسها ماري روبنسون.

(١٢) استخدام المبالغ المتوفرة من تقليص التكلفة الإدارية في تمويل أولويات الأولى الأمم المتحدة، وهي إزالة الفقر، وتوليد نمو اقتصادي بين الدول النامية.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١٣) أن تركز الجمعية العامة مناقشاتها خلال فترة معينة من الوقت على موضوع واحد، يكتسب أهمية دولية، مثل تمويل عمليات التنمية، حتى تزيد فرصة مشاركة مسؤولين كبار على مستوى الوزراء ورؤساء الدول في المناقشات.

(١٤) تبنّي نظام يعتمد على تحقيق النتائج لتنفيذ المهام التي يكلف بها الأمين العام، حيث دعا إلى منحه المزيد من المرونة في اختيار وسائل تنفيذ هذه المهام، على أن يكون مسؤولا عن النتائج أمام الجمعية العامة، ومن الجدير بالذكر أن عنان قام بتطبيق مشروعه لإصلاح الأمم المتحدة، وبدأ بتسريح ألف موظف ضمن خطة تستهدف تخفيض ٢٥ في المئة من مجموع الموظفين الدوليين في المنظمة، واقتراح ميزانية غير قابلة للنمو، تتضمن حفظا لميزانية الأمم المتحدة لعام ٩٨-٩٩ بمقدار ١٢٣ مليون دولار، وتحويل إدارة الإعلام إلى مكتب للاتصالات وخدمات الإعلام[١].

ثالثا: معالم الضغط الأمريكي: كان تأثير الضغط الأمريكي القوي محسوسا في الأمم المتحدة، قبل اعلان الأمين العام لخطته الإصلاحية؛ فقبل أن يعلن المرحلة الأولى من خطته، عرضها على المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة بيل ريتشاردسون، كما اتصل مع وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك مادلين ألبرايت ليبلغها بخطته، وأنه على وشك إعلانها، وقبل أن يعلن المرحلة الثانية من الخطة، تقابل عنان مع الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، وكانت المنظمة الدولية تعاني من مشكلة عجز في الميزانية أثر على أدائها لوظائفها، وتأتي الولايات المتحدة على رأس الدول التي لم تسدد مستحقاتها المالية، حيث بلغ حجم المتأخرات عليها وفقا لمصادر الأمم المتحدة ملياراً وستمائة مليون دولار، مما يشكل مشكلة حقيقية بالنسبة لميزانية الأمم المتحدة، وقد اشترط الكونجرس الأمريكي مجموعة من الشروط لتسديد هذا المبلغ؛ من أبرزها خفض حصة الولايات المتحدة في الميزانية العادية من ٣٥ في المئة إلى ٣٠ في المئة، وفي نفقات حفظ السلام، من ٣١

(١)أحمد بهي الدين، مرجع سبق ذكره، ص ١٨١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في المئة –٢٥ في المئة، وطالب الكونجرس ضمن شروطه المتشددة، باسترداد جميع الإسهامات الأمريكية لعمليات حفظ السلام، وإخطار وتشاور كاملين، عند اقتراح أية عمليات حفظ سلام جديدة، وأن تخضع حسابات المنظمة لتفتيش الكونجرس، وخفض الهيكل الإدارى للمنظمة بصورة كبيرة توفيرا للنفقات.

وينظر غالبية أعضاء الكونجرس، وخاصة الجمهوريين إلى الأمم المتحدة كاستثمار، وأن الكونجرس ودافعي الضرائب هم المستثمرون، وأن المطلوب من عنان إقناعهم بأن هذا الاستثمار مربح، وينظر هؤلاء إلى الأمم المتحدة، وكأنها ينبغي أن تكون أداة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، فإما أن تكون كذلك، أو لا معنى لكي تبدد الولايات المتحدة أموال دافعي الضرائب الأمريكيين، في الإنفاق على برامج لا تفيد مصلحة الولايات المتحدة، وأن المنظمة مطالبة بإعادة صياغة دورها، لتكون أكثر قدرة على مواجهة مصادر التهديد الجديد للأمن والسلم الدوليين، وخاصة انتشار الأسلحة النووية والإرهاب الدولي، والملاحظ أن هذه كلها تتظمها قائمة التهديدات الجديدة، التي تعتبرها الولايات المتحدة على قمة أولوياتها للسياسة الخارجية[١].

رابعا: ردود الفعل الدولية: وإزاء هذا الضغط الأمريكي، جاء إعلان عنان ليقابل بتنوع وتفاوت في ردود الأفعال؛ ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية:

(١) الاتجاه الأول : تمثل في موقف الدول النامية، التي ساورتها بعض المخاوف، من أن هذا المشروع ليس في صالح الأولويات التي توليها لنشاط الأمم المتحدة، التي تركز في المقام الأول على دعم جهود التنمية الاقتصادية للدول النامية التي تشكل الأغلبية الساحقة لأعضاء الأمم المتحدة، وزيادة مشاركة الدول في صنع قرارات المنظمة، بما يضفي الطابع الديمقراطي عليها، أما هذا المشروع، فيبدو أنه يصب في صالح تقليص الدور التنموي للمنظمة، وتغليب الدور الدبلوماسي لها، بما يتفق مع وجهة النظر الأمريكية، التي تهدف إلى تهميش دور المنظمة، كما أن

(١)أحمد بهي الدين، مرجع سبق ذكره، ص ١٨١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخطة لم تتناول أية إصلاحات لأهم جهاز في المنظمة الدولية وهو مجلس الأمن.

(٢) الاتجاه الثاني : عبرت عنه وجهة النظر الأمريكية الرسمية، حيث أشاد المندوب الأمريكي لدى الأمم المتحدة بخطة عنان، وأعرب عن تشجيع بلاده لهذه الخطة، وحث دول العالم على البدء بتنفيذها.

(٣) الاتجاه الثالث : وتمثل بموقف أعضاء الكونجرس الأمريكي، الذين اعتبروا خطة عنان هزيلة؛ لأنها لم تشتمل على أهم مطالبهم، وهي خفض مساهمة الولايات المتحدة في تمويل ميزانية المنظمة.

ومن خلال العرض السابق، يتضح جليا أن خطة عنان خدمت أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، وأغفلت مطالب الدول النامية التي تزرح تحت عتبة الفقر، كما أنها لم تحاول تقديم رؤيا واضحة لإصلاح مجلس الأمن الدولي، مما دفع الباحثين للقول إن عنان يهدف إلى إبطال أي مفعول للمنظمة الدولية[١].

مركز ايداع الرسائل الجامعية

المبحث الثاني: الدور السياسي للأمين العام للأمم المتحدة:

مقدمة:

نهج ميثاق الأمم المتحدة نهج مواثيق غيرها من المنظمات، فاعتبر الأمين العام هو الموظف الإداري الأكبر في المنظمة، ولكنه لم يقصر اختصاصاته على الوظائف الإدارية، وأعطاه دورا سياسيا واضحا؛ مخالفا بذلك عهد العصبة، بل إن البعض يرى أن المركز الذي حباه الميثاق للأمين العام، يجعل هذا الأخير فرعا للأمم المتحدة، وليس للأمانة العامة، ولم يقتصر دور الأمين العام على ما ورد في الميثاق، بل جرت المنظمة على توسيع هذا الدور عن طريق الممارسة العملية وقرارات ولوائح أجهزتها.

(١) أحمد بهي الدين، مرجع سبق ذكره، ص ١٨١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا : الاختصاصات السياسية للأمين العام كما ورد في الميثاق:

(١) تنص المادة (٩٩) على أن للأمين العام، أن ينبه مجلس الأمن إلى أية مسألة، يرى أنها قد تهدد حفظ السلم والأمن الدولي، وإذا كان المجلس يمكن أن يجتمع بناء على طلب دولة تتقدم بشكوى ضد أخرى، فإن إعطاء الأمين العام حق طلب عقد اجتماع للمجلس، يعني أن له دورا وإن كان محدودا -بالقياس إلى أجهزة المنظمة، في المحافظة على السلم والأمن، وهو الدور نفسه الذي تمارسه دولة طلبت اجتماع المجلس، فالهدف واحد، هو بحث ما يهدد السلم، لاتخاذ تصرف بشأنه. وهذا النص يتسع ليشمل أي حادث له آثار خطيرة، ذلك أن لفظ مسألة (AFFAIRE) قد تهدد السلم والأمن، يتسع ليشمل النزاع أو الموقف أو أي موضوع، لما يتوافر فيه إمكان تهديد السلم والأمن الدوليين، والأمين العام هو الذي يقدر إمكانية تهديد السلم، الأمر الذي يقتضي جمع المعلومات عن طريق الاتصال بالدول، والتحرك على المستوى الدولي، مما يعني تدخله بشكل أو بآخر في المنازعات الدولية، وقد استخدم الأمين العام تريجفي لي هذه السلطة عام ١٩٥٠ بمناسبة الحرب الكورية، ولجأ إليها همرشلد عام ١٩٦٠ إبان إزمة الكونجو، واستخدمها كورت فالدهايم بالنسبة للبنان سنة ١٩٧٦.

(٢) حضور اجتماعات أجهزة الأمم المتحدة، فالمادة (٩٨) تنص على أنه يتولى أعماله بصفته أمينا عاما في كل اجتماعات الجمعية العامة، ومجلس الأمن والمجلس الإقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية، ويقوم بالوظائف الأخرى التي توكلها إليه هذه الفروع، ولعل حضور هذه الاجتماعات، يمكنه من إبداء الرأي دون حق التصويت أمام هذه الفروع، مما قد يكون له أثر غير مباشر على صدور القرار إيجابا أو سلبا، ومثال ذلك تفويض مجلس الأمن، للدكتور بطرس غالي توجيه ضربات جوية من حلف الأطلسي للقوات الصربية في البوسنة، وهذه المهمة تعطيه دورا ما في تنفيذ تدابير القمع التي يقررها مجلس الأمن وفقا للفصل السابع:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٣) تقديم تقرير سنوي إلى الجمعية العامة بأعمال المنظمة، وهذه المهمة نصت عليها المادة (٩٨) من الميثاق.

(٤) إدراج موضوعات في جدول الأعمال: يعد الأمين العام قبل بداية دورات انعقاد الجمعية العامة جدول أعمال مؤقتاً، وقد كلفت لائحة الجمعية العامة للأمين العام حق إدراج المسائل التي يرى إدراجها في جدول الأعمال المؤقت بناء على رأيه الشخصي دون أن يطلب إليه ذلك.

(٥) تقديم تقارير للجمعية العامة : تجيز المادة (٦٣) من قواعد إجراءات الجمعية العامة للأمين العام، أن يقدم إلى هذه الأخيرة تقارير كتابية أو شفوية، تتعلق بأي موضوع معروض عليها، وهذه المهمة مكملة للمهمة السابقة التي تفترض أن المبادرة تأتي سابقة على عرض الموضوعات أمام الجمعية العامة، أما هذه المسائل فتعطي للأمين العام الحق في بيان وجهة نظره وملاحظاته على المسائل التي وردت من الدول او الأجهزة الأخرى، وقد يسهم بذلك في تغيير مقترحات الأعضاء، وبالتالي في تكوين إدارة المنظمة الدولية[١].

ثانيا: تطوير الدور السياسي للأمين العام:

جرى العمل في المنظمة الدولية على التوسع في اختصاصات الأمين العام السياسية عن طريق التوسع في تفسير النصوص القائمة، أو ممارسة اختصاصات جديدة لم ينص عليها، اقتضت الضرورات العملية القيام بها، دونما اعتراض من أجهزة المنظمة أو الدول الأعضاء.

توسع تريجفي لي، أول من تولى منصب الأمين العام للأمم المتحدة، في تفسير المادة (٩٩) بحيث فسرها على أنها تعطيه سلطة إجراء تحقيق، فعند مناقشة المشكلة اليونانية في مجلس الأمن، كان رأي الولايات المتحدة إجراء تحقيق عن طريق لجنة تشكل لهذا الغرض، فأعلن الأمين العام أنه إذا لم يقم مجلس الأمن بهذا الإجراء، فإنه -أي الأمين العام- كان سيقوم به لأن لجوءه إلى المادة (٩٩) يقتضي جمع معلومات وتحريات، والقيام بنوع من التحقيق.

---

(١) محمد رضا الديب، "**الدور الرئيسي للأمين العام للأمم المتحدة**"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد ١١٦، إبريل ١٩٩٤، ص ١٢٧-١٢٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوسط والمساعي الحميدة: يقوم الأمين العام بالتوسط أو ببذل مساعيه الحميدة من تلقاء نفسه، أو بناء على تكليف من أحد أجهزة المنظمة، أو طلب من دولة طرف أو غير طرف في النزاع، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها ذهاب دي كويار إلى بغداد لمحاولة المساهمة في حل الأزمة بين العراق والكويت.

تقرير الأمين العام : توسع الدكتور بطرس غالي الأمين العام السابق في اختصاصاته السياسية في تقريره المقدم للأمم المتحدة سنة ١٩٩٢، فهو لم يتعرض إلى المهام السابق ذكرها، بل أضاف إليها الكثير، فقد اقترح إجراء مشاورات دورية بين أطراف النزاعات الحالية أو المحتملة لبناء الثقة، ووضع مبدأ إمكان الانتشار الوقائي لقوات الأمم المتحدة، للحيلولة دون تدهور الوضع، ودعا إلى إنشاء القوات العسكرية المنصوص عليها في المادة (٤٣) من الميثاق للقيام بمهامها، حينما تتطلب الظروف ذلك، لكنّ هذه الاقتراحات ذهبت أدراج الرياح ولم يتم الأخذ بها.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع رسائل الجامعات

الصندوق الائتماني للأمين العام: أنشأه الأمين العام للأمم المتحدة سنة ١٩٨٩، لمساعدة الدول الفقيرة، التى لا تستطيع –نظرا لتكاليف وارتفاع الدعاوي القضائية– عرض منازعاتها على محكمة العدل الدولية، وُسمي بالصندوق الائتماني الخاص للأمين العام، ومهمة الصندوق منح أطراف النزاع مساعدة مالية تغطي تكاليف الدعوة القضائية، وإذا حلت النزاعات القانونية عن طريق محكمة العدل الدولية، فإن ذلك يؤدي إلى تحسن العلاقات بين الدول في كثير من مناطق العالم، وهكذا يكون الأمين العام قد ساهم في خلق العلاقات الودية بين الدول عن طريق هذا الصندوق[١].

---

(١) بطرس بطرس غالي، "**الأمم المتحدة بين متناقضات المرحلة الانتقالية والمسؤولية المشتركة**"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد ١١٦، إبريل ١٩٩٤، ص ٨٩-٩٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: عدم إيلاء المنصب الأهمية الواجبة:

رفضت الدول الكبرى على وجه الخصوص، إيلاء منصب الأمين العام للأمم المتحدة الأهمية المناسبة للمنصب ولدوره العالمي، بالرغم من أن دول العالم، ممثلة في الجمعية العامة، تشارك في اختياره، وقد تمثل ذلك في كيفية تعيينه وشروطه وإجراءاته.

(١) تعيين أم انتخاب؟

كانت مقترحات دمبارتون أوكس، قبل وضع ميثاق الأمم المتحدة، تنص على انتخاب الأمين العام عن طريق الجمعية العامة، وليس عن طريق مجلس الأمن، ولكن اعترضت الدول الكبرى، لأنها كانت تعرف أنها ستتمتع بالعضوية الدائمة في المجلس، فقدّم اقتراحاً آخر بأن يكون الانتخاب بناء على توصية من مجلس الأمن، بشرط ألا تتمتع الدول الدائمة في شأنها بحق الاعتراض، وجاء نص المادة (٩٧) ليقرر أن تعيين الجمعية العامة الأمين العام بناء على توصية من مجلس الأمن، وجاء هذا النص غير موفق من عدة نواح:

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

أولا : تمتع الدول الدائمة في مجلس الأمن بحق الاعتراض على شخص الأمين العام، الأمر الذي يؤدي إلى تحكمها على نحو أو آخر في الاختيار، ويؤثر على استقلال الأمين العام، فلا بُد من أن يسعى إلى إرضاء الدول الدائمة، إذا أراد أن يعاد تعيينه مرة أخرى.

ثانياً: أنه استبعد لفظ الانتخاب، وأبدله بالتعيين، حتى يغلق على الجمعية العامة؛ أي على غالبية الدول في العالم، بأن اختيار شخص آخر غير من وافق عليه المجلس، لأن الانتخاب يعني الاختيار بين عدد من المرشحين، ولا شك أن الغالبية تراعي الموضوعية في الاختيار بأكثر من الأقلية التي سهل عليها الاتفاق، إن لم يكن التواطؤ تحقيقا لمصالحها، وكان ذلك على الأرجح سببا لعدم اهتمام الغالبية العظمى من اعضاء الجمعية بعملية تعيين الأمين العام.

ثالثا: أنه لم يهتم سوى بتحديد من له سلطة اتخاذ القرار دون التعرض للشروط الواجب توافرها في الأمين العام، وهو أمر محل للنقد، فإذا كان النظام الأساسي لمحكمة العدل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولية قد اهتم بالشروط الواجب توافرها في قضاة المحكمة، وهم خمسة عشر قاضـــيا، قد يصعب توافرها في الأمين العام، وهو شخص واحد يتسبب عدم حيادته في التـــأثير على نشاط المنظمة.

وقد تبلورت في العمل عدة شروط نعرضها باختصار، لنرى مدى تناسبها على نـــشاط المنظمة[١].

(أ) مدة التعيين خمس سنوات تقررت بقرار للجمعية العامة، ويمكن إعادة التعيين، كما يمكن التعديل في المدة بالزيادة او النقص، وهذه المدة قـــصيرة قـــد لا تـــسمح للأمين العام بتنفيذ خططه، أما إمكان إعادة التعيين فإنه قد يدفعه إلى المجاملة، ولذا ينبغي أن تكون المدة سبع او ثماني سنوات ولمرة واحدة.

(ب) ألا يكون الأمين العام من رعايا الدول دائمة العضوية.

(ج) أن يكون سياسيا أو دبلوماسيا، فجميع الأمناء العامين توزعت مناصـــبهم قبـــل أن يتولوا الأمانة بين وزير خارجية لبلاده، أو وزير دولة للشؤون الخارجية، أو منـــدوب لبلاده لدى الأمم المتحدة، وهذا الشرط يضيق مجال الاختيار.

(د) مراعاة التوزيع الجغرافي؛ فقد توزعت المناصب بين واحد من آسيا، هو يوثانت من بورما، وآخر من أمريكا اللاتينية هو دي كويار من البيرو، وواحد مـــن إفريقيـــا هـــو بطرس غالي من مصر، وثلاثة من غرب أوروبا، هم تريجفـــي لـــي مـــن النـــرويج، وهمرشلد من السويد، وفالدهايم من النمسا.

(هـــ) لوحظ أن جميع الأمناء العامين رجال، وهذه الشروط ليس من بينها مـــا يتعلـــق بكفاءة الأمين العام أو مؤهلاته العلمية، أو سمعته الخلقية أو حياده، ولذلك نجد أن بعض الأمناء قد سبق اتهامهم بالانحياز وعدم الموضوعية، مما كان له نتائج غيـــر مرغوبـــة على أداء العمل[٢].

---

(١) بطرس غالي، مرجع سبق ذكره، ص ٩٠-٩١.

(٢) محمد رضا الدين، مرجع سابق، ص ١٢٩-١٣٠.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعا إجراءات التعيين لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة:

من المدهش حقا، أن نجد إجراءات التعيين في أعلى مناصب الأمم المتحدة تتدخل فيها المصادفة أكثر مما تجري بتنظيم محكم دقيق، ثم تأتي النتيجة النهائية وفق رغبة الدول دائمة العضوية، التي تكون محصورة في عدد قليل من المرشحين، وتبدأ الإجراءات بتقديم المرشحين للمنصب عن طريق دولهم غالبا، وإن كان من الممكن، أن يتقدموا للأمم المتحدة مباشرة،ويمكن أن تقوم المنظمات الدولية بترشيح بعض الشخصيات، كما فعلت منظمة الوحدة الإفريقية سنة ١٩٩١، حينما رشحت خمسة من الأفارقة، وتبادل وفود الدول المعلومات حول المرشحين، ولا توجد وثيقة رسمية ملزمة تنظم حق الترشيح ودور الدول فيه، ولا طريقة التشاور بين الوفود، بحيث يتصور ألا تجري مشاورات إلا بين الدول التي لها مرشحون من ناحية، وأعضاء مجلس الأمن من ناحية أخرى، ولا تهتم الحكومات باستبعاد المرشحين غير الصالحين للمنصب؛ فالحكومة التي ليس لها مرشح لا تبذل جهدا للبحث عن صفات وكفاءة المرشحين، فتبدو وكأن الأمر لا يعنيها باستثناء أعضاء مجلس الأمن، ولعل السبب في ذلك، أن الدول تعلم أن أمر التعيين في النهاية متوقف على موافقة مجلس الأمن، وعلى وجه الخصوص، الدول دائمة العضوية.

ويتضح من ذلك أن عملية تعيين الأمين العام تتسم بسمات يجب أن تكون محلا للنظر؛ فمن ناحية البحث الذي يسبق الترشيح للمنصب، فهو لا يتبع بشأنه بحث منهجي منظم، ومن ناحية معيار الترجيح، فيبدو الاعتماد واضحا على معيار أساسي، وهو اختيار شخص يمكن أن يتجنب الاعتراض، بل إنه من ناحية المرشحين، فإنهم يكادون يقتصرون على من كانوا على صلة بالأمم المتحدة، بمعنى أن ممثلي الدول الأعضاء يتجهون إلى تأييد المرشحين الذين يعرفونهم، وهم بطبيعة الحال ينتمون إلى الهيئات الدبلوماسية ذات الصلة بالمنطقة العالمية[١].

وإزاء الدور المتعاظم للأمين العام، وما ينتظر من جانبه، وعدم الاكتراث من جانب معظم دول العالم باختيار الشخص المناسب، فإن ما يمكن اقتراحه –إلى ما سبق ذكره– هو أنه يجب الاهتمام الجماعي بشخصية المرشح للمنظمة:

---

(١) محمد رضا الدين، مرجع سبق ذكره، ص ٩١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١) وقف حملات الدعاية الفردية لمرشح معين، فلا تقوم دولة بنشاط دعائي لصالح مرشح يحمل جنسيتها، فالملاحظ أن الدول تسعى بكل نفوذها إلى تأييد مرشحها، والواجب التجرد من التعصب لمرشح معين، واختيار الأفضل بناء على معايير موضوعية.

(٢) تحديد من له حق الترشيح وكيف يتم، وما المعلومات التي يجب أن تصاحب طلب الترشيح، وتحديد موعد نهائي له وجدول زمني، لاتمام العملية؛ فالملاحظ أن كل هذه المسائل تجري عن طريق الممارسة في الثلاثة أو الأربعة أشهر الأخيرة من السنة الخامسة لمدة الأمين العام للأمم المتحدة، وقد يؤدي قصر المدة إلى اللجوء إلى الحلول الوسط في الاختيار.

(٣) تشكيل مجموعة بحث عن طريق الأمم المتحدة، تكون مهمتها جمع المعلومات عن المرشحين من مختلف المصادر الحكومية وغير الحكومية، وتقديمها إلى مجلس الأمن والجمعية العامة، قبل موعد التعيين بوقت كاف، مصحوبة بتقرير عن مؤهلات المرشح وتكوينه وصفاته، ويمكن أن تجري هذه المجموعة وتتشاور مع التكتلات الإقليمية حتى يأتي الرأي عارضا بمن الأفضل من يستطيعون تولي المنصب[١]. وحينما تأخذ عملية تعيين الأمين العام الاهتمام الواجب بها من الأمم المتحدة ومن الدول الأعضاء، يكون منطقيا أن يتم عندها الحديث عن توسيع الاختصاصات السياسية للأمين العام، وكيف يمكن توسيعها وتطويرها، بما يتلاءم مع مصالح غالبية الدول الأعضاء، وليس فقط مع مصلحة الدول الكبرى.

خامسا: المصداقية والاستقلال هما حجر الأساس في عمل المنظمة:

إن مفتاح المستقبل المنشود لعمل المنظمة الدولية هو المصداقية، ولا يوجد لدى الأمم المتحدة ما هو أثمن من سمعتها، وهذه السمعة تقوم على أركان أربعة هي: الحياد والعدالة والكفاءة والإنجاز، وهناك مبدأ خامس لا غنى عنه هو الاستقلال، وإن كانت هناك كلمة واحدة تفوق جميع الكلمات في تمييز دور الأمين العام، فهي كلمة الاستقلال، فمن يشغل هذا المنصب

---

(١) بطرس بطرس غالي، "**الدور الجديد للأمين العام للأمم المتحدة في عالم ما بعد الحرب الباردة**"، مجلة الساسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، عدد ١٢٤، إبريل ١٩٩٦، ص ١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يجب ألاّ يبدو أبداً وكأنه يتصرف بدافع الخوف، أو من أجل محاباة دولة أو مجموعة من الدول، فإذا حدث هذا، فإن كافة التوقعات المنشودة للأمم المتحدة ستذهب أدراج الرياح، وفي هذا الصدد، فإن المادة (١٠٠) من الميثاق، هي بمثابة نص مقدس للأمين العام، إذ يجب عليه أن يكون مستعدا لمقاومة الضغط والنقد والمعارضة، إذا ما حاول الدفاع عن دعوة الميثاق لكافة الدول الأعضاء لاحترام الصفة الدولية البحتة لمسؤوليات الأمين العام والموظفين، وألا تسعى إلى التأثير فيهم عند اضطلاعهم بمسؤولياتهم، وكما لاحظ المعلقون القانونيون على ميثاق الأمم المتحدة، فإن هذه الكلمات كلمات قوية، وكان مقصودا أن تكون قوية، وهي تعني أن ولاء الأمين العام يجب أن يكون ولاء دوليا، ولا شيء غير ذلك، وأن الخدمة المدنية الدولية، يجب أن تكون خدمة مدنية حقيقية، وأن نزاهة المنظمة أمرٌ يجب الحفاظ عليه دوما؛ فالاستقلال حجر الأساس في مهمة الأمين العام[١].

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الأردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المبحث الثالث: التوقعات الممكنة حول مستقبل الأمم المتحدة:

مقدمة:

لا شك أن الأمم المتحدة ورثت مشكلات كثيرة خلّفتها الحروب، وخاصة الحرب الباردة، وكان لطبيعة النظام الجديد أثره الكبير في إبراز بعض تلك الصعوبات، لكن الأمم المتحدة ما زالت موجودة وتواجهها صعوبات، وقد حددها حسن نافعة بظاهرتين تعملان باتجاهين متعاكسين:

أولا: اتجاه الكونية والتوحيد والانفتاح وتقف وراء ذلك الدول الغنية.

ثانيا: اتجاه الانشطار والتفتت والانغلاق وتقف وراء ذلك الدول الفقيرة.

وفي حال استمر الواقع على هذا المنوال، وفي الاتجاه نفسه في الحالتين السابقتين، فإن ذلك لن يساعد على إصلاح الأمم المتحدة على النحو الذي يكفل إقامة نظام فاعل للأمن الجماعي[٢].

---

(١) بطرس غالي، مرجع سبق ذكره، ص ١٥.

(٢) حسن نافعة، "**الأمم المتحدة في ظل التحولات الراهنة**"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد ١٢٢، ١٩٩٥، ص ٤٢٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما المعضلة التي يراها المتشائمون، والتي واجهت الأمم المتحدة فهي الحرب الباردة التي عطلت معظم أهدافها، وقد انتهت في نهاية الثمانينات، دون مؤتمر دولي ينظم مسار العالم في ضوء المتغيرات الهائلة الجديدة، ودون ميثاق يحدد مبادئ النظام العالمي الجديد.

وحتى يتسنى للأمم المتحدة، المسؤولة عن نظام الأمن الجماعي في ظل الظروف الحالية، زيادة فاعليتها وتطبيق نظام الأمن الجماعي؛ فلا بد من إجراء الإصلاحات اللازمة، حيث العمل على أن تكون الأمم المتحدة مركزا لحل المشكلات والمنازعات الدولية، والعمل على الحد من التسلح، أما وجهة النظر المتشائمة، فترى أن هناك صعوبات هائلة تواجه المنظمة، وهي كفيلة بإنهائها إذا لم تبادر الدول الكبرى إلى إصلاحها، مُدلّلين على ذلك بالإخفاقات التي حصلت للأمم المتحدة في الصومال وأفغانستان والدول الجديدة على ارض الاتحاد السوفياتي السابق[١].

جميع الحقوق محفوظة

أولا: إعادة هيكلة مجلس الأمن الدولي: يتكون مجلس الأمن من خمسة عشر عضوا، خمسة دائمون، أما بقية الأعضاء العشرة، فهم أعضاء يتم انتخابهم بصفة دورية من جانب الجمعية العامة، ويراعى في اختيارهم التوزيع الجغرافي، بحيث يمثلون مختلف القارات[٢]، واسند الميثاق العديد من الاختصاصات لمجلس الأمن التي يمكن تركيزها في طائفتين:

الأولى: تتضمن الاختصاصات الرئيسية له وهي متعلقة بحفظ السلام والأمن الدولي وفي سبيل قيامه بهذه المهمة، أسند إليه الميثاق عدة اختصاصات، وزوده بالوسائل المختلفة التي تمكنه من تحقيق هذه الغاية، وقد قسم الميثاق هذه السلطات إلى قسمين:

(أ) تتضمن الاختصاصات التي يمارسها مجلس الأمن عندما يتعلق بنزاع دولي يخشى معه تعكير صفو العلاقات الدولية، أو من شأنه أن يعرض

---

(١) محمد الرمحي، "**الأمم المتحدة على مشارف نصف القرن الثاني**"، مجلة العربي، العدد ٤٤١، ١٩٩٥، ص ١٨.

(٢) عبد العزيز عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حفظ السلام والأمن الدوليين للخطر، وعليه عندئذ أن يقوم بحل هذه المنازعات حلا سلميا عن طريق المفاوضات، أو الوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجأ إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية، وهذه جميعا وسائل سلمية، لا تفضي إلى استخدام القوة لفض النزاعات الدولية.

(ب) ويتضمن الاختصاصات والسلطات التي يمارسها مجلس الأمن عندما يتحقق من وجود تهديد فعلي للسلم والأمن الدولي، أو وقوع العدوان، وعندئذ أجاز الميثاق للمجلس اتخاذ تدابير أشد صرامةً، إذ أباح له اتخاذ إجراءات عقابية، قد تصل إلى حد استعمال القوة، لمنع خطر تهديد الأمن والسلم الدولي، أو قمع العدوان، وهذا ما تضمنته نصوص الباب السابع من الميثاق، أما الاختصاص الثاني للمجلس، فهو ذو طابع إداري متعلقٍ بالعضوية وعلاقته بالأجهزة الأخرى، أما التصويت في مجلس الأمن، فقد فرق الميثاق بين المسائل الموضوعية، وبين المسائل الإجرائية الشكلية؛ فبالنسبة للطائفة الأولى، اشترط أن يصدر القرارات أو التنويه بشأنها بأغلبية تسعة أصوات، دون اشتراط أن يكون من بينها أصوات الدول دائمة العضوية، والتفرقة بين المسائل الموضوعية والشكلية التي تطرح على بساط البحث مشكلة حق الاعتراض " الفيتو" الذي منحه الميثاق للدول الخمس ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي، ويقصد بالفيتو، أنه إذا اعترضت دولة من الدول الخمس دائمة العضوية على القرار، بشأن مسألة موضوعية من المسائل التي تطرح على مجلس الأمن، امتنع عن إصدار القرار. والأخذ بحرفية النص يفهم منه أنه إذا لم تتحقق الموافقة الجماعية للدول الخمس الدائمة، اعتبر ذلك استعمالا لحق الاعتراض، حتى لو كان سبب تخلف الموافقة الإجماعية هو غياب العضو الدائم عن حضور جلسة التصويت، او امتناعه عن التصويت على القرارات، أو التوصية على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرغم من حضوره للجلسة التي تم فيها التصويت[١]. وبعد هذه اللمحة يتبين أن بروز الأمم المتحدة على الساحة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، يعود إلى استخدام حق الفيتو الذي كانت تستخدمه هذه الدول خلال الحرب الباردة وقد أثار هذا تخوف وقلق الدول الصغيرة من أن يتحول الوفاق بين الدول الدائمة إلى تسخير مجلس الأمن كأداة لتحقيق مصالحها القومية، وإزاء التطورات، أخذ العديد من الدعوات يُطالب بإعادة هيكلية مجلس الأمن الدولي، بما يتناسب مع تحقيق المصلحة العامة للمجتمع الدولي، ترتكز في مجملها على زيادة عدد الدول الأعضاء في المجلس، بحيث يكون هناك تمثيل عادل لجميع القارات في المجلس، وأن يزداد عدد الدول الدائمة، خصوصا وجود دول مثل اليابان وألمانيا، وهما من القوى العظمى التي تطالب بعضوية دائمة في المجلس، كذلك تطالب بعض الجهات بإعادة النظر في النظام التصويتي في المجلس، بما يضمن عدم انفراد أي دولة بهذا الحق، ووضع القيود المختلفة على استخدامه من قبل الدول، لا سيما وأن المستجدات التي شهدها المجتمع الدولي والعلاقات الدولية، جعلت الظروف مختلفة تماما عن تلك الفترة التي تقرر الحق المذكور فيها عند إنشاء هيئة الأمم المتحدة[٢].

فالعضوية يجب أن تعدل بحيث يمنح المجلس صفته التمثيلية الصحيحة وفق معايير موضوعية، ومعايير القوة أو النفوذ الدولية، على جميع المستويات، ويبقى بطبيعة الحال أن تراعي الزيادة الهائلة في عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي وصلت الآن إلى ما يقارب ١٨٦ دولة تقريبا، أمام نظام التصويت، فتتجه معظم المطالب إلى تعديله، بحيث تراعى فيه التوازنات الإقليمية والسياسية، على أن لا

---

(١) عبد العزيز عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٧.

(٢) حسن نافعة، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يكون لدولة واحدة فقط حق الفيتو على قرارات المجلس، لأن ذلك يعد اختراقا من قبل المجلس لقاعدة المساواة بين الدول، ولكي تلعب المنظمة الدولية الدور الحقيقي لها الذي يجب أن تقوم به في إطار النظام الدولي، ينبغي عليها أن تتخلى عن عوامل ضعفها، أو العوامل التي تحول دون تحقيق مهامها في ظل الأوضاع الدولية الجديدة، ومن الجدير بالذكر أن من الخطأ الدخول في عصر جديد، والمنظمة مازالت مقيدة برواسب عصر مضى؛ لذلك لا بد من إعادة النظر في هذا كله، حتى لا تشتد هيمنة قطب واحد على الأمم المتحدة، ويسيء استخدامها في ظل نظام دولي يجري تشكيله(١).

ثانيا: رفع درجة التنسيق الوظيفي بين أجهزة المنظمة الدولية: باعتبار أن ميثاق هيئة الأمم المتحدة، رسم اختصاصات الأجهزة الفرعية بشكل دقيق واضح المعالم، إلا أن الوضع التطبيقي لممارسات هذه الأجهزة كشف أن هناك عدم توازن في هذه الممارسات والاختصاصات، مما دعا إلى تحديث الإطار المؤسسي للمنظمة الدولية، فمخطط الأمن الدولي والسلم اختصاص مشترك، معني به كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي دون سواهما من الأجهزة الأخرى، إلا أنه ومنذ بداية هذا العقد، ظهر مجلس الأمن الدولي، وكأنه الجهة المعنية الوحيدة والمختصة بهذا الشأن، دون الأخذ بعين الاعتبار، بأنه يعمل ضمن إطار مؤسسي لكل أهدافه ومبادئه؛ فالجمعية العامة التي تمثل جميع الدول الأعضاء والمنظمات والهيئات المختلفة، أصبح ينظر إليها في الوضع الراهن، على أنها جهاز استشاري غير ملزم حتى في استشارته للأجهزة الأخرى، فمجلس الأمن الدولي بأقليته، أصبح الآمر الناهي في المنظمة، وهذا إغفال واضح لمعظم حقوق دول العالم الممثلة في الجمعية، فلا يعقل أن تمارس الأعمال التنفيذية العالمية في جهاز واحد، وخصوصا في جهة معينة، لا تمثل مصالح جميع الدول الأعضاء، وبالتالي ففي هذا العصر الحالي، الذي أصبح يتزعمه النظام الغربي، أخذت الأفكار الديمقراطية بالسيطرة

(١) بطرس بطرس غالي، مرجع سبق ذكره، ص ١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على معظم الأنظمة السياسية، سواء أكانت طوعية أم إجبارية[١]، وأصاب المنظمة الدولية عكس ما هو سائد في العالم، إذ إن الأقلية ممثلة بمجلس الأمن أصبحت تتحكم بمسيرة الدول الأعضاء في داخل المجلس، فالأساس الديمقراطي منهار عمليا، إذ إن الدول دائمة العضوية هي الأداة التنفيذية الحقيقية التي تمارس الرقابة والمساءلة للدول الأعضاء المخالفة لمصالح هذه القوى الكبرى، أما الدول الأخرى، فهي تواجه صعوبات كبيرة كذلك في إيصال مطالبها للجهات المعنية، وتبين موقفها من قبل الأعضاء الدائمين، الذين إذا ما وجدوا في هذه القضايا ما يعارض مصالحها الخاصة، فإنها تستخدم حق النقض " الفيتو" لقطع أي محاولات لإيصال صوت شعوب العالم إلى مجلس الأمن، منذ البداية، هذا العالم لا مجال للضعيف فيه يقول كلمته، علينا أن ننظر إلى هيئة الأمم المتحدة في عملية الإصلاح على أنها دولة ديمقراطية تتكون من سلطة قضائية وتنفيذية وتشريعية، وإذا اعتبرنا المنظمة الدولية دولة فإنها – الجمعية العامة– هي المجلس التشريعي لها، ومجلس الأمن هو السلطة التنفيذية، ومحكمة العدل الدولية هي السلطة القضائية.

فعملية إصلاح المنظمة هي أساسية وضرورية، ولا يمكن الاستغناء عنه في هذه المرحلة، وفي ظل الأوضاع الدولية المتباينة، في داخل المنظمة، ومن هنا يجب وضع برنامج مفصل وبشكل دقيق، يبين ويوزع اختصاص كل جهاز من أجهزة الأمم المتحدة، حتى تعمل على تنفيذ مقاصدها دون تضارب في الأدوار؛ فالجمعية العامة بصفتها تضم جميع الدول في العالم، أي أنها جهاز جماعي دائم يلتئم بشكل دوري ومنظم، يجب تفعيل دوره الرقابي على جميع الأجهزة الأخرى، وإعطاؤه صلاحيات واسعة في هذا المجال، يمكنه من مساءلة واستجواب الأجهزة الأخرى، في حالة ارتكابها أي نوع من المخالفة، أو في حالة تفردها باتخاذ وتنفيذ قرار معين؛ إذ في هذا العمل، إمكانية كبيرة لتلاقي مصالح دول العالم المنظمة في الجمعية، والحد من تضاربها، سواء أكانت قوية أم ضعيفة؛ فالقوية عددها قليل،

(١) نادية عبد السيد، مرجع سبق ذكره، ص ٣٦٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والضعفاء عددهم كبير، يمثل أكثر من ٨٠ في المئة من دول العالم، وهذا التفاعل بوجود نظام تصويت ديمقراطي أمني عادل، قائم على أساس المساواة في حقوق وواجبات الدول الأعضاء، كما هو محدد ذلك في ميثاق هيئة الأمم المتحدة[١]، كما أن الإصلاح المنشود في أجهزة المنظمة، يتطلب تقسيم نوعية القضايا التي تعالجها الهيئة في مؤسساتها بطريقة متوازنة وعادلة؛ فلا يعقل أن تكون القضايا المصيرية الحاسمة لدولة معينة كالعراق مثلا، في قبضة خمس دول دائمة العضوية في مجلس الأمن؛ لذلك من المفترض أن تكون مثل هذه القضايا الحاسمة في يد الجمعية العامة بحيث تتحمل جميع الدول الأعضاء المسؤولية في اتخاذ قرار معين، ضد دولة ما، فالمسؤولية عن الأساس مشتركة، كما أن تحديد القضايا المسؤولة عنها كل جهة، يمنع حدوث تضارب وتداخل في الأدوار، أما مجلس الأمن الدولي، فإنه -وبعد إعادة هيكلته- كما بيّنا في السابق؛ فإن هذا يتطلب توزيع صلاحيات حفظ السلام والأمن الدوليين مع الجمعية العامة، بشكل متوازن، وتحديد الصلاحيات المخولة له في استخدام القوة، والتي من المفضل أن يكون القرار النهائي لاستخدامها للجمعية العامة، بناء على توصية مجلس الأمن الدولي، كما يتطلب ذلك وضع مجموعة من الضوابط والأسس الإجرائية والإدارية والفنية، والتي من شأنها أن تساهم في منع مجلس الأمن الدولي أو الجمعية، من التعدي على سلطة الطرف الآخر، مثل نظام التصويت الذي يعد مشكلة أساسية وقضية رئيسية، لا بد من معالجتها في أجهزة الأمم المتحدة، إذا شاء إصلاح المنظمة وتحديثها، بما يتناسب مع الوضع الراهن: [إن النظام الحالي لسلوك المنظمة الدولية ممثلا بأعضائها، هو سلوك استبداد يتنافى مع النظام الديمقراطي في العلاقات الدولية، وهذا الاستبداد، هو في الأساس، ممارس من قبل الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وأية عملية إصلاح للمنظمة يجب أن تخضع في الأساس لموافقتها حيث إن أي اعتراض من هذه الدول على اقتراح بشأن الإصلاح يكفي لإبطاله والعدول عنه، ومن المؤكد أن القوة التي

(١) حسن نافعة، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتمتع بها هذه الدول، والسلطات شبه المطلقة، قد تكون عائقا أمام تنازلها لفكرة الإصلاح [إن الإصلاح المستقبلي، سيكون من قبل العديد من القوى الكبرى المتصاعدة التي ترفض الوضع الراهن بجميع خصائصه ومتطلباته، وتسعى لتغييره بشتى الوسائل، ومن هذه الدول، ألمانيا واليابان وإيطاليا، هذه الدول بدأت تمتلك الوسائل الفعلية للتغيير، وتملك المؤهلات الكافية لأخذ مكانها في النظام الدولي الجديد، وهي تؤكد دائما أن أوضاع ١٩٤٥ غير أوضاع ١٩٩٠، على أساس أنها مرحلة حاسمة في العلاقات الدولية، وتطوير الأمم المتحدة يحتاج إلى إعادة النظر، ومراجعة أداء عدد كبير من مؤسساتها، حيث إن البعض منها فقد مبررات وجوده وعمله، مثل مجلس الوصاية، والبعض الآخر يحتاج إلى تفعيل دوره في الوقت الراهن، مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي -وذلك لأهميته الحيوية التي يضطلع بها[١]-، أما شخصية الأمين العام، فيجب أن تتميز بالقوة والاستقلالية بالنسبة إلى البلدان المحايدة؛ فهي لم تكن كذلك بالنسبة للبلدان الفقيرة، وإذا كان الموقف الدولي قد مكّن كلاً من يوثانت وديكويار من ممارسة هذا الدور بنوع من الحيادية، فإن بطرس غالي لم يتمكن من ممارسة هذا الدور، نظرا الى أن مصر هي الدولة الثانية في العالم بعد إسرائيل، من حيث حصولها على المساعدات المالية من الولايات المتحدة، التي تبلغ سنويا حوالي ملياري دولار، ولهذه الأسباب لم يتمكن غالي من المحافظة على حيادية الأمم المتحدة، أو المحافظة على موقفه الشخصي الحيادي، كل ذلك أطلق يد الولايات المتحدة، لمعالجة القضايا الدولية والإقليمية بمعايير مختلفة، كانت نتائجها خلال السنوات الأولى من التسعينات بمواقف اتسمت بالحزم والثبات، مثل العراق وليبيا والصومال، ومواقف اتسمت بالسلبية والانحياز مثل إسرائيل، والمماطلة مثل كمبوديا ...الخ[٢] .

---

(١) بطرس غالي، مرجع سبق ذكره، ص ١٣.

(٢) حسين شعبان، "**نظرة في مستقبل الأمم المتحدة**"، *شؤون الاوسط*، العدد ٢٠، حزيران ١٩٩٣، ص ٥٠-٥٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج

بعد تقديم هذه الدراسة على النحو السابق خرج الباحث بالنتائج التالية :

أولا : عمل انهيار الاتحاد السوفياتي، على إحداث متغيرات دولية على الصعيد العالمي، أثرت بشكل كبير على بنية النظام الدولي، وقد انعكست بصورة سلبية على أداء المنظمة الدولية، حيث أصبح خضوعها أكثر وضوحا خلال عقد التسعينات .

ثانيا: أدت هذه الانعكاسات، إلى بروز العديد من القوى الصاعدة التي ترفض حيثيات الموقف الراهن، وتطالب بإجراء عمليات تغيير، تتناسب مع إمكاناتها الحالية، ولهذا فإن الصورة الشكلية لهيئة الأمم المتحدة وتغييرها، مطلب أساسي لهذه الدول من خلال المنظمة الدولية.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع رسائل الجامعات

ثالثا :إصلاح هيئة الأمم المتحدة ضرورة في الوقت الراهن، نظرا لتنامي دور الأشخاص الاعتباريين غير الدول في المجتمع الدولي، مما يدفع مجتمعية عملية تطوير واصلاح المنظمة، للخروج بنظام دولي يعمل في داخله على تحليل السلوك الدولي، وتأثيراته وعلاقاته التبادلية، في شتى الظروف، بالكيفية التي تساعد على تحديد القوى، والأسباب التي تدفع إلى تطوير هذا النظام، وهذا ما حاولت نظرية النظم عمله.

رابعا: إن التغيير في شكل النظام الدولي وقضاياه، والأولويات المرتبطة بذلك، لا بد أن يكون لها انعكاساتها وتأثيراتها المختلفة على المنظمة الدولية، بحيث تصبح مؤسساتها أكثر قدرة على التكيف والتعامل مع هذه القضايا.

خامسا: إعادة هيكلة الأمم المتحدة تتطلّب إعادة بناء شاملة للمنظمة الدولية على أسس ومبادئ جديدة، آخذة بعين الاعتبار، مجمل التطورات الدولية، وطموحات دول العالم النامي.

سادسا: عملية إصلاح المنظمة يجب أن تشمل مهامها الرئيسية، بما يضمن تحقيق توازن وظيفي، بين مؤسساتها المختلفة، وأن تطال كذلك دورها وسلطة القرار فيها، بحيث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعكس في النهاية توازنا عادلا، ممثلا بجميع مناطق العالم، بالإضافة إلى التركيز على كيفية المواءمة بين البيئة الدولية، التي طرأت عليها تغييرات كبيرة، وطبيعة الاختصاصات في أداء مؤسساتها المختلفة، ويقلص من سيطرة بعض القوى الكبرى على سلوكيات المنظمة.

سابعاً: لم يعد بمقدور الولايات المتحدة، أن تقمع بعض الطموحات السياسية المشروعة لأكثر دول العالم ديناميكية وكفاءة من الناحية الاقتصادية، ثم إنها ترغب في أن يتحمل غيرها من الدول جزءا من الأعباء المالية التي تتزايد باطراد، بسبب توسع مسؤوليات الأمم المتحدة الدولية، وهذه ربما من الأسباب التي تدفع العديد من الدول إلى الاقتناع بضرورة تعديل الميثاق.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات

بعد هذه النتائج، يقدم الباحث مجموعة من التوصيات، قد تكون مفيدة للذين يطالعون هذه الدراسة، والتوصيات ما يلي:

أولا: توسيع دور الجمعية العامة، وإعادة النظر في تركيبة مجلس الأمن وسلطاته، مع صياغة جديدة لبعض المؤسسات، وتفعيل دورها بما يتناسب مع متطلبات الوضع الراهن مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومحكمة العدل الدولية، بحيث تضمن إنهاء احتكار القوى الكبرى السيطرة على هذه الأجهزة، واشتراك أكبر عدد من الدول من مختلف القارات.

جميع الحقوق محفوظة

ثانيا : العمل على صياغة نظام أخلاقي جديد، يعزز مصداقية النظام الدولي وهيئة الأمم المتحدة لدى العالم القائم على تطبيق المساواة في الحقوق والواجبات، تجاه جميع الدول الصغيرة والكبيرة، والفقيرة والغنية، وخاصة دول الجنوب، التي يجب أن تتاح لها الفرصة، للمشاركة الفعلية في النظام الدولي، بشكل يأخذ مصالحها وتطلعاتها بعين الاعتبار.

ثالثا : ضرورة تبنّي مختلف المنظمات الدولية فكرة الإصلاح للأمم المتحدة، والضغط على صانعي القرار في دولهم لأهمية التغيير والإصلاح، وذلك أن اقتناعهم يشكل ضرورة كبيرة في عملية إعادة الهيكلية، والسير قدما نحوها، وخصوصا قادة الدول المتقدمة التي تتوانى في عرض مشاكلها على المنظمة الدولية، والاكتفاء بحلها بطريقة ثنائية خاصة بها.

رابعا: إن ظروف النظام الدولي الجديد، لا تشجع على إصلاح أساليب عمل الأمم المتحدة أو تغييرها، ولكن أوضاعها الحالية يصعب الاستمرار بها، لأنها تثير الإحباط واليأس لدى أطراف كثيرة في هذا العالم، وربما يكون هذا سببا يدفع باتجاه بعض الإصلاحات التي تطمح إليها دول العالم، وخاصة الدول النامية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

قائمة الكتب :

- العناني، إبراهيم محمد، التنظيم الدولي، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٩.

- مكارم، إبراهيم، الشخصية القانونية للمنظمات الدولية، القاهرة، دار النهضة العربية،١٩٧٥.

- درويش، إبراهيم، النظام السياسي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ١٩٧٨.

- الإبن، أنيس كلود، النظام الدولي والسلام العالمي، ترجمة عبد الله العريان، القاهرة، دار النهضة، ١٩٦٤.

- شعبان، أحمد، الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية، القاهرة، سينا للنشر، طبعة أولى، ١٩٩٣.

- مقلد، إسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، الكويت، منشورات السلاسل، طبعة خامسة، ١٩٩٣.

- مقلد، إسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية، الكويت، الطبعةالثانية، ١٩٧٩.

- مقلد، إسماعيل صبري، الاستراتيجية والسياسة الدولية، المفاهيم والحقائق الأساسية، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٧٩.

- الزيات، السيد عبد الحليم، التنمية السياسية، الإسكندرية، دار المعارف، ١٩٨٦.

- كبتيل، (إيموند كارفيلد)، العلوم السياسية، ترجمة فاضل زكي محمد، الجزء الثاني، بغداد، طبعة ثانية، مكتبة النهضة، ١٩٦٤.

- غالي، بطرس، التنظيم الدولي، القاهرة، مكتبة الإنجلو المصرية، طبعة أولى.

- الجعفري، بشار، منظمة الأمم المتحدة والنظام الدولي الجديد، دمشق، دار الطلاس، طبعة أولى، ١٩٩٤.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الراوي، جابر إبراهيم، المنازعات الدولية، بغداد، مطبعة دار السلام، ١٩٧٨.

- الرواي، جابر ابراهيم، الأسس القانونية لقوات حفظ السلام، بغداد، مطبعة دار السلام،١٩٧٩.

- دورتي، جيمس، بالستغراف، روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، بيروت، كاظمة للنشر، الطبعة الأولى، ١٩٨٥.

- سويلم، حسام، من وراء ضياع البوسنة، القاهرة، دار النيل، ١٩٩٤.

- نافعة، حسن، الأمم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ ١٩٤٥، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، ١٩٩٥.

- نافعة، حسن، إصلاح الأمم المتحدة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٥.

- نافعة، حسن، الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، دار الأهرام، ١٩٩٢.

- العبيدي،صالح مهيدي، قانون المنظمات الدولية، بغداد، مطبعة العاني، طبعة أولى، ١٩٩٢.

- سرحان،عبد العزيز، مصير الأمم المتحدة بعد ازمة الخليج، احترام الشرعية أم الانزلاق نحو الهيمنة الأمريكية، القاهرة، دار النهضة، ١٩٩٢.

- سرحان، عبد العزيز، دروس في المنظمات الدولية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٠.

- آل عيون، عبد الله، نظام الأمن الجماعي في التنظيم الدولي الحديث، عمان،دار النشر،١٩٨٥.

- ماهر، علي، القانون الدولي العام، القاهرة، مطبعة الاعتماد، ١٩٥٤.

- أبو هيف، علي صادق، القانون الدولي العام، الاسكندرية، منشأة المعارف، الطبعة الثانية عشر، ١٩٧٥.

- العواضي، علي، المجتمع الدولي وتنظيماته والمنظمات الدولية، صنعاء، دار الحكمة للنشر، الطبعة الثانية، ١٩٩٤.

جميع الحقوق محفوظة
رسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- غباري، فضيل، تطور العلاقات الدولية الحديثة وآثارها على الأنظمة العربية، القاهرة، طبعة أولى، ١٩٩٤.

- نصيف مجدي، حرب الخليج والنظام العالمي الجديد، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩١.

- غانم، محمد حافظ، المجتمعات الدولية الاقليمية، القاهرة، معهد الدراسات العربية، ١٩٨٥.

- الإبياري، محمد حسن، المنظمات الدولية الحديثة، القاهرة، الهيئة المصرية، ١٩٧.

- فؤاد، مصطفى أحمد، النظرية العامة لقانون التنظيم الدولي وقواعد المنظمات الدولية، الإسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٨٦.

- الغنيمي، محمد طلعت، الغنيمي في التنظيم الدولي، الاسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٧٤.

- شكري، محمد عزيز، التنظيم الدولي العالمي، الكويت، ١٩٧٣.

- شكري، محمد عزيز، المدخل إلى القانون الدولي العام وقت السلم، دمشق،دار الفكر، ١٩٨٣.

- بدوي، محمد طه، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، القاهرة، المكتبة المصرية الحديثة، طبعة ثالثة، ١٩٦٤.

- الغنيمي، محمد، الاحكام العامة لقانون الأمم، الاسكندرية، منشأة المعارف، ١٩٧٠.

- حسين، مصطفى سلامة، الأمم المتحدة (الأسس والهيكل التنظيمي والنشاطات)، القاهرة، دارالاشعاع للطباعة، ١٩٨٦.

- توربادي، محمود علي، التجربة الديمقراطية في الصومال، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢.

- ميرل، مارسيل، أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد، ترجمة حسن نافعة، الكويت، دار سعاد الصباح، ١٩٩٢.

- كوالاندر، هارولد، الأمم المتحدة (كيف ولماذا ؟)، ترجمة عبد الفتاح الميناوي، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الدوريات:

- شحاتة، إبراهيم، ميثاق الأمم المتحدة بين النص والتطبيق، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد ٦، ١٩٦٦.

- محمود، أحمد، التفكك الدولي والنظام العالمي الجديد، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد ١٠٩، ١٩٩٢.

- محمود، أحمد، ظاهرة الصراع الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد ١٠٨، ١٩٩٢.

- محمود، أحمد، حول إشكالية النظام الدولي الجديد، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد ١٠٤، ١٩٩١.

- محمود، أحمد، الأمم المتحدة وحفظ السلام في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد ١٢٢، أكتوبر ١٩٩٥.

- محمود، أحمد، محددات وأهداف السلوك العراقي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد ١٠٣، يناير ١٩٩١.

- الفرعي، أحمد يوسف، بطرس غالي وتجربة إصلاح الأمم المتحدة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد ١٢٦، أكتوبر ١٩٩٦.

- الفرعي، أحمد يوسف، مجلس الأمن الدولي وإدارة ازمة الخليج، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد ١٠٣، يناير ١٩٩١.

- حجاجي، أحمد، الأمم المتحدة وقضايا الجنوب، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد ١٢٦، أكتوبر ١٩٩٦،

- بهي الدين، أحمد، مشروع كوفي عنان لإصلاح الأمم المتحدة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد ١٢٠، أكتوبر ١٩٩٧.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة المركزية
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- مقلد، إسماعيل صبري، القانون وامن المجتمع الدولي، مجلة علم الفكر، المجلد الرابع، العـــدد الثالث.

- غالي، بطرس، الأمم المتحدة بين متناقضات المرحلة الانتقالية والمسؤولية المشتركة، مجلـــة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد ١١٦، إبريل١٩٩٤.

- غالي، بطرس، الدور الجديد للأمين العام للأمم المتحدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد ١٢٤، إبريل ١٩٩١

- فتان، جمال، نظام عالمي جديد أم سيطرة استعمارية جديدة، المستقبل العربي، شباط ١٩٩٤.

- زهران، جمال علي، "أزمة الخليج في مواجهة النظام العالمي الجديد" ،مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد ١٠٣، يناير ١٩٩١.

- شعبان، حسين، نظره في مستقبل الأمم المتحدة، شؤون الأوسط، العدد ٢٠، حزيران ١٩٩٣.

- نافعة، حسن، الأمم المتحدة في ظل التحولات الراهنة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد ١٢٢، ١٩٩٥.

- الجميلي، حميد، التطورات الاقتصادية الدولية وحسابات نهاية القرن العشرين، مجلـــة افـــاق عربية، بغداد، السنة الثامنة عشرة، ١٩٩٣.

- السرحاني، خالد، جذور الأزمة بين العراق والكويت، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد ١٠٢، أكتوبر ١٩٩٠.

- الأشعل، عبد الله، عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة، مجلة السياسة الدوليـــة، القـــاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد ١١٦، إبريل ١٩٩٤.

- الشافعي، عمران، الدور المستقبلي للأمم المتحدة في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدوليـــة، القاهرة، مؤسسة الأهرام، نيسان ١٩٩١ عدد ١٠٤.

- جاد، عماد، الأمم المتحدة في البلقان، مجلة السياسة الدوليـــة، القـــاهرة، مؤســـسة الأهـــرام، العدد١٢٢، ١٩٩٥.

جميع الحقوق محفوظة
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- شكري، عز الدين، أزمة الدولة – افريقيا، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهـرام، العدد ١٠٠، اكتوبر ١٩٩٢.

- حافظ، محمد، العرب والنظام العالمي الجديد، مجلة الشؤون العربية، إصدارات جامعة الدول العربية، القاهرة، العدد ٧٥، ١٩٩٣.

- صالح، محمد، لماذا تريد أمريكا أن تحكم العالم، مجلة المجلة، العدد ٦٦٢، آب ١٩٩٦.

- الرمحي، محمد، الأمم المتحدة على مشارف نصف القرن الثـاني، مجلـة العربـي، العـدد ٤٤١، ١٩٩٥.

- رضا الدين، محمد، الدور السياسي للأمين العام للأمم المتحدة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد ١١٦، إبريل ١٩٩٤.

- سلامة، معتز محمد، الأزمة ومستقبل الدولة في أفغانستان، مجلة السياسة الدولية، القـاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد ١١١، أكتوبر ١٩٩٣.

- سلامة، معتز محمد، الطالبان ومستقبل الاستقرار في أفغانستان، مجلـة الـسياسة الدوليـة، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد ١٢٧، يناير ١٩٩٧.

- عبد السيد، نادية، نشاط الأمم المتحدة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد ١٢٣، يناير ١٩٩٦.

- الفوال، نجوى أمين، انهيار الدولة في الصومال، مجلة السياسة الدولية، القـاهرة، مؤسـسة الأهرام، العدد ١١٢، ١٩٩٣.

- الاصفهاني، نبيه، غزو هايتي بين الشرعية واستعراض القوة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد ١١٩، يناير ١٩٩٥.

- رسلان، هاني، "التحرك الخليجي في مواجهة الأزمة"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد ١٠٣، يناير ١٩٩١.

جميع الحقوق محفوظة
مركز إيداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البحوث:

- حسني، سمير، التطورات الأخيرة في الصومال وموقف الجامعة العربية منها، بحث مقدم إلى ندوة العلاقات العربية الافريقية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢.

الرسائل:

- حسن، سبعاوي إبراهيم، الأمن الجماعي العربي، رسالة ماجستير، بغداد، ١٩٨٣.
- الشيمي، يحيى، تحريم الحرب في العلاقات الدولية، رسالة دكتوراة، القاهرة، ١٩٧٦.

الصحف:

- صحيفة الشرق الأوسط عدد ٢٠٠٢/٢/٢٣.
- صحيفة الشرق الأوسط عدد ٢٠٠٢/٣/٢٧.
- العرب العالمية عدد ٢٠٠٢/٣/٢٥.
- الشرق الأوسط عدد ٢٠٠٢/١/٢٢.

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع بالانجليزية:

1- Nelan, B. W, Today Somalia in time international. December , 21, 1992, pp19-22.

2- United Nations deprtment of public in formation New York, The United Nations and the situation in Rawanda, reference, paper Augest 1994, October 1994, page 133-134.

3- Ivoh. Daaldder and Michale E. Ohanalon, unlearning the lesson of Kosovo Foreign Policy, Washington. N .116, 1998.

4- Rosenau, J., The UN in astroubled world. L. Rienner, Boulder, col, 1992 pp 224.

5- Schachter O. UN Law in the Gulf conflict, American Journal of international law. Vol 85, 3.1991 pp 452-473.

6- Barry M. Bich man, "Military Amensians of collective security", in: Roger A .Coate. ed V.S Policy and the future of united nations (NewYork. Twenteth century fund press. 1994 p 85.

جميع الحقوق محفوظة

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Abstract

The United Nations and Collective Security After The End of Cold War

By

Amjad S. Al-Snaid

Supervisor

Dr. Mohomad K. Mustfa

The researcher made it clear in the first chapter of this study that the idea of having an international organization lies in the existence of multi-sovereignty independent states.

The states will have more secure and peaceful relations in the light of having an international organization that seeks solutions to conflicts amongst the members of the international community. The idea states that the absence of such an organization will result in conflicting national interests in these states. In fact, there is a similarity between this and the idea of the social knot.

Since its first beginnings, the march of the international organization has colided with many obstacles stand in the way of managing and solving sonflicts due to the opposition of the member states and not complying with the demands of the international organizations on the bases that they interfere in their domestic affairs.

In the second chapter, the researcher talked about the contemporary international crises that that have arisen recently and affected all international events and reflected, in general, on the structure of the international system and resulted in the appearance of signs of a multi-polarity new system. This happened due to the appearance of many new powers that hardly seek to take their place in the new system and the changes that relfected on the structure and the intitutions of the previous international system especially the United Nations that witnessed a retreat in its performance in a clear manner. It also indulged in the interests and

جميع الحقوق محفوظة
مكتبة الجامعة الاردنية
مركز ايداع الرسائل الجامعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

policies of the major powers especially the United States of America and that showed, at the end, the duality of standards in dealing with the membe states. The researcher was fully that the points of weakness of the international organization lie in many aspects. The convention and the futile voting system, which lacks the principles of equality in rights and duties of the members, are the prominent aspects.

Finally, the researcher discussed the most important aspects of the future reform of the UN under the current developments. The most prominent aspect lied in restructuring the international security council, creating a balance between the different continents and the new powers, and reducing the use of veto and imposing certain conditions and mechanisms on using it.

The researcher also saw that there is a great necessity to activate the role of the general assembly of the international organization on the bases that it combines countries all over the world. As far as the convention is concerned, the researcher believes that there is a need for working toward re-disseminating the issues amongst the organization's apparatus and giving priority to the descisive issues of the general council recommendations.

At the end of this study, the researcher explained the most prominent international issues that characterize our contemporary system and which require, at the end of the day, collective efforts by the international community to address them.

Therefore fore the importance of the international organization arises in this regard.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com